وزارة التعليـــم العالـي والبـــحث العلمـــي
جامعة محمـد خيضـــر ـ بسكـــرة ـ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الداخلية الراهنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

من إعداد الطالبة: تحت إشراف

الأستاذة :

اسماعيل سارة د . زنودة منى

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
		رئيسا
زنودة منى		مشرفا و مقرّرا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

الشكر والتقدير

الحمد لله كثيرا خالدا مع خلوده، الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، الحمد لله على انجاز الرسالة، و أصلي و اسلم على اشرف الخلق و خاتم النبيين سيدنا محمد و اله و صحبه وسلم .

يقول الرسول الله صلى الله عليه و سلم :" من استعاذتكم بالله فأعيذوه، ومن سألكم بالله فأعطوه، ومن دعاكم فأجيبوه، ومن صنع لكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدون ما تكافئونه فأدعو له حتى ترو أنكم قد كفأتموه".

ولا أجد إلا الدعاء لكل من ساهم في عمله ووقته ورغبته الصادقة و نصيحته المخلصة على إتمام هذه الرسالة .

و أتقدم بعظيم الشكر و العرفان بالجميل إلى من شملتني بعلمها و فكرها و تشجيعها و عطائها و وسعة صدرها الرحب و لم تبخل علي بإرشاداتها و بنصائحها و توجيهاتها المثمرة و القيمة، إلى من تبنت هذه الرسالة منذ أن كانت فكرة، فكانت كالأخت قبل أن تكون مشرفة على عملي هذا :

سعادة الأستاذة الدكتورة : منى زنودة .

" أسأل الله أن يجيزها عني خير جزاء و أن يبارك لها في عملها و أسرتها و عمرها" .

كما أتقدم بخالص التهاني و الشكر و العرفان إلى أساتذتي الكرام رئيس و أعضاء المناقشة الذين اقتطعت من وقتهم الثمين الشيء الكثير لقراءة الدراسة ومناقشتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة ... و إلى نهلت من علمهم أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة بسكرة أقدم جزيل الشكر لما قدموه من مساعدة وتقديم نصائح وإرشادات .

إلى حشاني ميلود و الذي لم يبخل علي لإتباع أحسن و أفضل مراجع لأتمم رسالتي هذه .

إلى كل من درسني من الابتدائي إلى اليوم و إلى أبي قبل أن يكون أبي أستاذي : اسماتي إبراهيم الخليل شكرا لأنك وثقت بإمكانياتي و دعمتني ووقفت إلى جانبي في الوقت الذي احتجت فيه إلى النصائح شكرا لأنني وجدت أبي، و إلى من أحبني فالعلوم السياسية : أستاذي سنونسي عادل فخر الدين .

الطالبة : اسماعيل سارة

الإهداء

الـهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ... و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ...

و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..... و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك ...

إلى هويتي و مكان انتسابي و انتمائي ، إلى التي افرح لفرحها و احزن لحزنها إلى **أمي** التي أعيش بين أكتافها وحضنها ... أمي التي ترعاني قرة عيني و نور طريقي و دنياي و التي لم تبخل علي بشيء **حفظك الله** و رعاك و أطال في عمرك يا حياتي لولا أنت لما كنت أنا هنا بدعائك و حنيتك علي بطيبتك احبك ماما يا تاج رأسي وعزتي حميدة صحبي يا كل من دعائك سر نجاحي و حنانك بلسم جراحي .

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بإنتظار ... إلى من يحمل معي الاسم **أخي عمار اسماعيل حفظك الله** ورعاك وأطال الله بعمرك ودمت فخرا لي ...

إلى **ملاكي** في الحياة ... إلى معنى الحب و معنى الحنان و التفاني .... إلى بسمة الحياة و سر الوجود الكتكوت **أيمن علاء الدين ألشلالي مبروك النجاح** الخامسة ابتدائي و عقبال أراك هنا في مكاني هذا صغيري ...

إلى **أختي** رفيقة دربي، هذه الحياة بدونك لاشيء، معك أكون انأ و بدونك أكون مثل أي شيء **حياة اسماعيل** اسم على مسمى ... أختي الغالية **حفظك الله** و رعاك و سدد خطاك **غاليتي** .

إلى **القلب** الذي ترقب نجاحي بكل معنى من كلمة ... إلى من تصر عيناي بلقاه ... إلى ريحان حياتي ... ينبوع الصبر و التفاؤل **أدامك الله** قرة عيني ...**خطيبي محمد.**

خالتي العطرة و طاطا سعاد نصائحكم كانت فالقمة أحبكم فالله .

إلى مدير الإقامة الجامعية شتمة 02 : جمال بزة شكرا لمجهوداتك و عملك القيم فالإقامة لتصبح ما هي عليه شكرا و مضمونا وما أجريته من تغير و تنظيم .

إلى المنظمات و انضمامي و العمل معهم زملائي في المكتب ألولائي :

A.R.A.N – U.N.E.A

إلى عمال الإقامة : سعيد، سمير، فاتح، بلقاسم، عزة، الحاج و يونس، عمي عبد الله، فؤاد وكل عامل هناك يقوم بعمله بأكمل وجه

إلى صديقي العزيز الهادي عباس و أخي و صديقي يوسف بحري شكرا على دعمكم لي .

صديقتي العزيزة ميرة حبارة حبيبتي الغالية وفقك الله في حياتك و في مشوارك الدراسي

إلى صديقاتي العزيزات : دلال و دنيا، حنان حاجي، زوايد أمنة، أمال وكلها أمل، راضية، زينب، شيماء، كنزة، سميحة، جهاد عباسي، وكل من نسيته .

إلى زملائي في قسم العلوم السياسية فوزي، عيسى، إسلام، حسين، عبد الوهاب برحايل، نصير خلاف.

إلى كل من يعرفني و نسيته .... شكرا لأنكم في حياتي ...

خطة الدراسة

خطة الدراسة

شكر وعرفان

الإهداء

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

المبحث الأول : مفهوم السياسة الخارجية .

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية .

المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية .

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .

المطلب الأول : العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية .

المطلب الثاني : العوامل المتعلقة بالبيئة النفسية .

المطلب الثالث : العوامل المتعلقة بالبيئة الدولية .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية .

المطلب الأول : النظريات الكلانية للسياسة الخارجية .

المطلب الثاني : النظريات الجزئية للسياسة الخارجية .

المطلب الثالث : نظرية الربط للسياسة الخارجية .

الفصل الثاني : صناعة السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الدارخلية الراهنة

المبحث الأول : خلقية صناعة السياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية .

المطلب الثاني : أهداف و مبادئ السياسة الخارجية التركية .

المطلب الثالث : مقومات السياسة الخارجية التركية .

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول : مراكز صنع القرار في النظام السياسي .

المطلب الثاني : آليات صنع القرار في السياسة الخارجية التركية .

المطلب الثالث : الظروف الدولية للسياسة الخارجية التركية .

المبحث الثالث : التحديات الداخلية الراهنة للسياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول : التحديات السياسية .

المطلب الثاني : التحديات الأمنية .

المطلب الثالث : التحديات الاقتصادية

الفصل الثالث : توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل البيئة الداخلية الراهنة

المبحث الأول : توجهات السياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول : الموقف التركي من القضية الكردية .

المطلب الثاني : التعامل التركي مع الأزمة السورية .

المطلب الثالث : التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط .

المبحث الثاني : توجهات السياسة الخارجية التركية دوليا .

المطلب الأول : العلاقات التركية الأوربية .

المطلب الثاني : العلاقات مع الو.م.أ .

المطلب الثالث :النفوذ التركي في القارة الإفريقية .

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية لتطور السياسة الخارجية التركية .

المطلب الأول : سيناريو ثبات السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا .

المطلب الثاني : سيناريو تطور السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا .

المطلب الثالث : سيناريو تراجع السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة :

تعتبر السياسة الخارجية التركية احد البارزين الفعليين من حيث الدور المحوري الإقليمي الذي تلعبه ولما لها تأثير فعال على دول الجوار ومن محاولاتها للتعاون و البحث عن الاستقرار في المنطقة إذ شهدت مؤخرا تحولات إستراتيجية مهمة هدفت إلى التعريف بمبادئها السياسية، هذا ما ساعدها في توجهاتها إقليميا و دوليا، إذ تسعى السياسة الخارجية التركي إلى تنامي مكانتها دوليا والتوجه إلى الانضمام الاتحاد الأوربي، و إلى تعزيز علاقاتها مع دول الغرب خاصة أمريكا وهذا ما تشهده السياسة الخارجية التركية مؤخرا، فتركيا تشهد عدة ظروف داخلية وهي السياسية وما أحدثته المحاولات الانقلابية الفاشلة من تغييرات أمنية و سياسية داخلية، كذلك ما اتخذه الرئيس الحالي اردوغان من تعديلات دستورية مهمة و إجراء انتخابات رئاسية مبكرة و الظروف الاقتصادية ومحاولة من حكومة اردوغان النهوض بالاقتصاد التركي و اتخاذ تدابير أمنية خاصة على حدودها و لما تشهده المنطقة من أزمات وحروب و عدم استقرار خاصة في الفترة الحالية .

قد يكون الحديث عن السياسة الخارجية التركية لا يبدي الانتباه لاقتصارها الأهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي الذي تعيشه الدولة التركية. فقد أصبحت تركيا ذات اهتمام دولي اقتصادي، سياسي، يظهر ذلك نتيجة للعديد من الاتجاهات الخارجية خاصة نحو إقليمها والتي تعمل كل واحدة منها على تجسيد أفكارها و تجنيد الرأي العام الدولي و لكن بمجيء حزب العدالة و التنمية بقيادة الرئيس الحالي اردوغان، انقلبت الأمور، فشخصية هذا الرئيس القيادي و لما يمتلكه من مميزات كان لها الأثر البالغ في السير و توجيه السياسة الخارجية التركية وكذلك دور حزب العدالة و التنمية البارز و الذي لم يترك أي ثغرة من اجل الإطاحة بالدولة التركية إقليميا أو دوليا خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشل في جويلية 2016.

و على العموم ينتمي موضوع الدراسة إلى الحقل ألمفاهيمي للسياسة الخارجية و النظري للسياسة الخارجية التركية، هذا الأخير يحمل في طياته أبعاد تفسيرية للسلوكيات الخارجية للدولة الخارجية مبرزا من خلاله أهم التحديات التي واجهتها السياسة الداخلية التركية ودورها إقليميا. سيتركز بحثنا هذا على الدراسة السياسة الخارجية للدولة التركية لتكون إحدى نماذج الدول الناجحة والتي لا يمكن استنساخ تجربتها في دولة أخرى ولما تحمله من استثناءات فكانت لها عدة عوامل مميزة في الساحة الدولية خصوصا مع التباين الظاهر في نشاطها الاقتصادي و العسكري و الأمني منذ فترات الأولى للبناء الدولة التركية. إن هذا التباين يفتح الباب لها العديد من الأسئلة الجوهرية، و التي تبحث لها عن إجابات خصوصا مع التزايد الملاحظ في نشاطها

السياسي الخارجي وخاصة مع دول الجوار في فترة اردوغان و هنا تفترض الدراسة تموقعها النظري في إطار النظريات الجزئية و تحديدا في مجال السياسة الخارجية و بالموازاة مع الجانب النظري للدراسة سيتم طرح الجانب العلمي لواقع السياسة الخارجية التركية في الفترة الراهنة خصوصا في ظل التحديات الداخلية التي تشهدها تركيا سياسيا و امنيا و اقتصاديا .

أهداف الدراسة :

نظرا لما مرت به تركيا من اختلافات و تحديات سياسية منها أزمات إسلامية، و تحديات اقتصادية وتحديات أمنية خصوصا بعد محاولة الانقلاب التي شهدتها تركيا، قد يكون الحديث عن السياسة الخارجية لا يبدي الانتباه إلى اقتصارها على الأهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي الذي تعيشه الدولة التركية. وعليه تتحدد أهمية الموضوع في تحليل تأثير البيئة و الظروف الداخلية التي مرت بها تركيا في الفترة الأخيرة و التي أثرت في رسم توجهات السياسة الخارجية التركية خصوصا في ظل شخصية الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان الذي يهدف إلى عودة تركيا إلى مسرح الأحداث الدولية، و إلى دور تركيا المحوري في المنطقة، فشخصية هذا الرئيس القيادي و لما يمتلكه من مميزات كان لها الأثر البالغ في السير و توجيه السياسة الخارجية التركية من خلال تلك التحديات التي شهدتها تركيا بقيادة حزب العدالة و التنمية.

وتستهدف هذه الدراسة تحقيق هدفين أساسين:

أولا: من الناحية النظرية التعرف على كيفية تأثير البيئة الداخلية في توجيه قرارات السياسة الخارجية خصوصا في ظل التحليلات النظرية المختلفة .

ثانيا: في إطار دراسة الحالة التركية تستهدف الدراسة تحليل الأوضاع الداخلية التي تمر بها تركيا حاليا و دراسة مدى تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية إقليميا و دوليا إمتداد دورها إلى حد كبير إقليميا وذلك من خلال التطور الكبير الحاصل و الملاحظ حاليا في سياستها و إلى خروج مكانتها و دورها للعالم الدولي.

و ذلك من خلال حكم حزب العدالة و التنمية ودور شخصية الرئيس الحالي اردوغان و عودة تركيا إلى مسرح الأحداث الدولية و الإقليمية الهامة.

فلذلك كان لزاما على الباحثين و الدارسين في العلوم السياسية في تقديمهم و مساهمتهم العملية قصد إنارة الطريق أمام المهتمين بأثر الأزمات و العوامل الشخصية في التوجه السياسي للسياسة الخارجية التركية.

- لذلك لزم علينا تحديد مرتكزات السياسة الخارجية التركية .
- التعرف على أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه إقليمها و كذلك دوليا.
- التعرف على أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه إقليمها .
- التعرف على طبيعة السياسة الخارجية التركية .

الدراسات السابقة للموضوع:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت التغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية و على دورها إقليميا و ذلك بعد تولي حزب العدالة و التنمية الحكم و بقيادة اردوغان لها، إذ حاولت هاته الدراسات تناول كل موضوع على حدى و كل من جانب معين :

كتاب الزياد الشرطي بعنوان السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية : اعتمدت هاته الدراسة على تحليل السياسة الخارجية و السياسة الخارجية التركية على الأخص من خلال وضع أهم مبادئ و الأسس و كذلك العوامل التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية، كذلك تطرح هاته الدراسة الأهداف المباشرة للسياسة الخارجية التركية، وكيفية لتحقيق ذلك داخليا و خارجيا بوسائل سلمية .

كتاب احمد داود اوغلو بعنوان العمق الإستراتيجي: و الذي يتضمن من خلاله الموقع الإستراتيجي لتركيا و الذي يحكم العلاقات التركية بالدول الإقليمية، فضلا عن القضايا التي تعالجها السياسة الخارجية التركية

داخليا و خارجيا و التي تخصها وتعزيز مكانتها و دورها الإقليمي في ظل التغيرات الدولية و الإقليمية من خلال وضع إستراتيجيات هادفة للدولة التركية على الصعيد الداخلي كذلك الخارجي ومنها سياسة "تصفير المشاكل" مع دول الجوار، وكيفية سعي الدولة التركية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية موضحا بذلك دورها البارز إقليميا .

كتاب علي حسين ومجموعة من المؤلفين بعنوان تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج : حيث تناولت هاته الدراسة مجموعة من التحويلات التي طرأت على التحديات السياسية و الاقتصادية للسياسة التركية داخليا وتأثيراتها خارجيا، وكيف قام حزب العدالة و التنمية بهاته التحديات المهمة للسياسة الداخلية التركية، وكيف تعاملت الدولة التركية مع القضايا الدول الإقليمية .

الإشكالية: بما أن الدراسة تدور حول نجاح السياسة الخارجية التركية و توجهاتها إقليميا و دوليا فهي تعتبر احد النماذج الحية المجسدة، هاته الفكرة تعد صيغة الإشكالية التالية :

كيف أثرت التغيرات الداخلية الراهنة في رسم توجهات السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا ؟

الأسئلة الفرعية:

ما اثر البيئة المحلية و الإقليمية على الطبيعة السياسة الخارجية التركية دوليا ؟

كيف تؤثر التحولات الداخلية الراهنة لتركيا على طبيعة سياستها الخارجية إقليميا ؟

ماهي مرتكزات السياسة الخارجية التركية ؟

ما هي أهداف السياسة الخارجية التركية تجاه إقليمها ودوليا ؟

ما هي أدوات السياسة الخارجية التركية تجاه إقليمها و دوليا ؟

إلى أي مدى تجاوبت الدولة التركية في سياستها إقليميا و دوليا؟

الفرضيات: كإجابة مؤقتة على الإشكالية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

تحتل البيئة الداخلية دورا محوريا في توجيه السياسة الخارجية التركية .

تلعب الظروف الدولية الدور الحاسم في توجيه السياسة الخارجية التركية .

إن تتعدد الفواعل و المحددات المؤثر في البيئة الداخلية لتركيا سيكون لها دور فعال على السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا .

الأدوات المنهجية: لكل دراسة أكاديمية خطة متبعة مقيدة بمناهج علمية تحدد المسار التحليلي للدراسة لذا كان لزاما استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية هي:

المنهج التاريخي: بما تحتاجه الدراسة من تتبع تاريخي لمختلف مراحل تطور الدولة التركية، ثم إن الحديث عن السياسة الخارجية يفرض علينا بالضرورة تتبع المسار التاريخي لتطور هذه الأخيرة إضافة إلى الرصد التاريخي لدور مؤسسة الرئاسة، ولذلك اعتمدنا من خلال دراستنا للسياسة الخارجية التركية استعمال المنهج التاريخي و لما تركيا من ضخم في تاريخها على المستوى الدولي و الإقليمي و الذي قسمنا من خلاله تاريخ تطور السياسة الخارجية التركي إلى ثلاثة مراحل مهمة.

منهج دراسة حالة: و المتعلق بدراسة نموذج السياسة الخارجية التركية، و هذا بالوقوف على العلاقات النسبية بين متغيرات التي طرأت على السياسة الخارجية التركية .

تقنية السيناريو: ومن خلاله تتبعنا ووضعنا أهم المؤشرات بهدف تقديم رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية التركية و أثر دورها على التوجهات الإقليمية خاصة و الدولية على وجه العموم .

تبرير خطة الدراسة: من خلال معالجة لموضوع السياسة الخارجية التركية ووفق دراسة علمية أكاديمية وعن طريق المنهجية العلمية الأكاديمية و للإلمام بإشكالية الموضوع استوجب منا تقديم الخطة دراسية تراعي أهمية الموضوع و للإلمام بكل من تغيرات التي طرأت عليه معتبرا بذلك أن يكون السند الأكاديمي لعملية البحثية و تم تجسيد ذلك من خلال :

الفصل الأول المعنون بالإطار ألمفاهيمي للسياسة الخارجية التركية، و يندرج من خلاله المبحث الأول والذي تم من خلاله التعريف بالسياسة الخارجية على العموم من طرف عدة باحثين سياسيين إذ اختلفت التعاريف حولها و لم يتفق الساسة على إيجاد تعريف محدد للسياسة الخارجية، و المبحث الثاني المتضمن أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية من عوامل سياسية و جغرافية و اقتصادية، و ثقافية .أما المبحث الثالث والذي يدرس أهم تحليلات النظرية للسياسية الخارجية وطرح أهم نماذج لتفسيرها.

الفصل الثاني : و المعنون بصناعة السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الداخلية الراهنة، و يندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية لدراسة موضوعنا حول السياسة الخارجية التركية و تحدياتها الداخلية في المبحث الأول خلفية صناعة السياسة الخارجية التركية و أهم المؤسسات التي تصنع القرار السياسي للدولة التركية، أما المبحث الثاني و المعنون بمحددات السياسة الخارجية التركية و يحتوي أهم المحددات التي تمتلكها تركيا من موقع إستراتيجي بارز ومهم، كذلك المبحث الثالث و الأساسي في موضوعنا الأكاديمي تحت عنوان التحديات الداخلية الراهنة للسياسية الخارجية التركية، أما الفصل الثالث بعنوان توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل البيئة الداخلية و اندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية، ولأهميته الكبيرة في موضوعنا ومن خلال دراستنا للسياسة الخارجية التركية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي إرتاينا نقسمه على النحو التالي : المبحث الأول توجهات السياسة الخارجية التركية إقليميا موضحا من خلاله الدور الذي شهدته الدولة التركي إقليميا مؤخرا خلال الفترة الراهنة و برزها كعنصر فعال مؤثر وتطور علاقاتها إقليميا، المبحث الثاني توجهات السياسة الخارجية التركية دوليا والذي يحتوي أهم المطالب التي توضح توجهات الخارجية لتركيا و سعيها للانضمام للإتحاد الأوربي و تعزيز علاقاتها مع الدول خاصة الدول الأوربية انفتاحها على دول العالم.

وفي المبحث الأخير بعنوان سيناريوهات مستقبلية للسياسة الخارجية و الذي سنشهد من خلاله رؤية

إستشرافية حول السياسة الخارجية التركية من خلال وضع أهم نقاط التي توضح السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية التركية .

صعوبات الدراسة : لقد واجهتني العديد من المشاكل من خلال دراستي لموضوعي هذا أهمها نقص مكتبة

العلوم السياسية من مراجع حديثة التي لها علاقة بالموضوع و التي تدرس التوجهات السياسة التركية دوليا

وإقليميا نظرا لكونه موضوع جديد ومهم هذا ما صعب علي الدراسة و أدى بي إلى التنقل إلى العديد من

المكتبات الخارجية و الجامعية عبر عدة ولايات لأتمكن من إتمام دراستي بطريقة أكاديمية، و في هذا الصدد عدم تمكني من اللغة التركية الذي حرمني العديد من المراجع المهمة و التي وجدتها، وأستثني بعض الدراسات التي وجدتها مترجمة باللغة العربية و التي هي موجودة على شكل pdf، لكن توجيهات أستاذتي الفاضلة التي قدمتها لي و التي لم تبخل علي بها و التي ساعدتني كثيرا بتخطي تلك الصعوبات، وإرشاداتها القيمة التي لها علاقة كبيرة بموضوع دراستنا من أجل إتمام موضوعي بطريقة أكاديمية والوصول إلى النتائج المرجوة لهاته الدراسة، فنكون بذلك صنعنا للحقل المعرفي إضافة أكاديمية مميزة يعتمد عليها الدارسين الجدد لموضوعنا هذا و يكون كمرجع أكاديمي بالنسبة لهم، فالحمد لله .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

المبحث: مفهوم السياسة الخارجية

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية التركية

بما أننا بصدد دراسة السياسية الخارجية التركية لابد من التطرق أولا لأهم الحدود المفاهيمية المتعلقة بالموضوع، من اجل التمكن من الفهم المعمق والممنهج للدراسة و ذلك من خلال التطرق لمفهوم السياسة الخارجية الذي يشهد تجاذبا و اختلافا بين المتخصصين و الباحثين في مجال السياسة الخارجية حول إيجاد تعريف شامل للسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية لأي دولة نجدها متأثرة بعدة عوامل منها البيئة الداخلية والنفسية والدولية الأمر الذي يقتضي منا التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة سلوكيات السياسة الخارجية من خلال التراكم الكبير في الطروحات النظرية في العلاقات الدولية من حيث اختلاف القضايا العلمية و المنهجية لها خصوصا فيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة في صياغة و صنع السياسة الخارجية و ذلك بهدف معرفة أي مقاربة منهم هي اقرب لتحليل السياسة الخارجية. وعليه سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للسياسة الخارجية .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية .

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الخارجية بالتركيز أساسا على أهم التعريفات التي قدمت للمصطلح من قبل المختصين في المجال، كما تتوجه السياسة الخارجية لتحقيق جملة من الأهداف وتحاول تحقيقها عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات المختلفة و التي سنحاول استعراضها و تفصيلها ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

إن مفهوم السياسة الخارجية مرتبط ارتباطا وثيقا بحقل العلاقات الدولية حيث تعتبر المرآة العاكسة للنظام السياسي وتحتل اهتماما في هذا المجال. و عند محاولة وضع تعريف شامل لمفهوم السياسة الخارجية، فإن الطابع الأول الذي نأخذه هو انه لا يوجد تعريف شامل للسياسة الخارجية، فهو يعاني من عدم التحديد من طرف الدارسين في حقل العلاقات الدولية فهم يطلقون تعاريف عمومية لا تكاد تميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، و بعد الحرب العالمية الثانية تطورت السياسة الخارجية تطورا ملحوظا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط بشتى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية، و يمكن طرح أهم التعريفات التي قدمت للسياسة الخارجية في اتجاهين اثنين :

الاتجاه الأول: يقوم بتعريف السياسة الخارجية من خلال جملة من الأبعاد الأساسية:

الطابع الوحدوي: هي وحدة دولية تعبر عن حركة الدولة الواحدة إزاء البيئة الخارجية حتى تتشارك مع الوحدات الأخرى في تنفيذه قد تكون تلك الحركة منفردة بشكل مستقل و قد تكون حركة جماعية.

الطابع الرسمي: هي تلك السياسة التي يعمل بها الأشخاص الرسميون في مجال السياسة وهم رئيس الدولة, رئيس الحكومة, ووزير الخارجية, ووزير الدفاع... و كل من لديه الحق في اتخاذ و السلطة السياسة في دولتهم .

الطابع العلني: هي برنامج العمل الخارجي و هي مقصودة من طرف صانعيها من اجل تحقيق أهداف معينة.

الطابع الاختياري: تعرف السياسة الخارجية بنقطة الاختيار من طرف صناعها ومن خلال هذا الصدد فإننا نرى ثلاثة أبعاد:

الأول: أن صياغتها تتم من خلال راسمو السياسة و لا تتم من طرف آخرين خارج النظام السياسي.

الثاني : عند وضع السياسة لابد وضع خطط بديلة من طرف صانع السياسة الخارجية ومن خلال تلك الخطط يختار بديلا منها وبذلك يتقدم بعمل واحد لا يؤثر على صانع السياسة الخارجية .

الثالث : بمقدور صانع السياسة الخارجية إن يغير في طريق السياسة المتخذة إذا كان تكوينها جاء من خلال ظروف جديدة فهذا يحدد لصانع السياسة الخارجية مجموعة من البرامج الأمثل طبقا لحساباته، أما إذا كان عكس ذلك فانه يصعب إطلاق و صفها في هذا المجال .

الطابع ألهدفي: تتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف و تعبئة لبعض الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف. يتم ذلك من خلال اختيار مجموعة أهداف من اجل تحقيقها فهي عملية هدفيه تسمح التمييز بين السياسة الخارجية مع المحيط الخارجي ومجموعة من التفاعلات (الثقافية، الاقتصادية، و السياحية)[1].

أما الاتجاه الثاني: فيقوم بتعريف السياسة الخارجية على أنها سلوكيات التي يقوم بها صانع القرار نحو الخارج: حيث يعرفها كورت: " أن السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، وأنها برنامج الغاية منه تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب". إن هذا التعريف يرفض جميع أدوات العنف التي يستعملها بعض من الدول و يقر بالأدوات السلمية

[1] Kurt J' **how foreign policy is made**. New York: D. Van Nostrand Co, 1949. P 12 .

للسياسة الخارجية بكلمات أخرى هي أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ السلمية التي ترفض في ظلها تنازع أو تصارع دولة مع دولة أخرى.

ويعرفها السفير "**ليون نويل** بأنها "**فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى**"[1] . و نرى أن هذا التعريف حصر العلاقات الخارجية للدولة بتلك العلاقات التي تديرها مع غيرها من الدول فقط.

في حين يرى **(مود لسكي)** بأنها : " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية : "المدخلات و المخرجات ."[2] و بناءا عليه تعتبر السياسة الخارجية ذلك النشاط الحكومي الخارجي المستعمل بين الدول.

ويعرفها **كريستوفر هيل chistopher hill** بأنها : "مجموع العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها وينظمها فاعل مستقل في العلاقات الدولية".[3] و نضيف هنا انه ليس بالضرورة أن تكون مجموعة من العلاقات الرسمية التي تستعمل أدواتها بطريقة مباشرة قد تكون غير ذلك لان السياسة الخارجية تشمل جميع العلاقات المباشرة الرسمية و قد تكون عكس ذلك من إثارة الفتن بين الدول أو دعم للجماعات المعارضة لنظام دولي لدولة ما فهذا يصنف في إطار العلاقات غير الرسمية.

التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية :

فالسياسة الخارجية هي مجموعة من السلوكيات الدول و تصرفات التي تمثل صانع القرار خارج الحدود الإقليمية لدولة ما، فالسياسة الخارجية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف كالتنمية الاقتصادية و الرخاء و الأمن التي تطمح إليها و تعمل عليها.

---

[1] ميرل مارسيل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر، جزوس برس بدون :ب.ل.د، ص 16.

[2] محمد السيد السليم، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2، القاهرة: دار الجيل، 2001، ص 8.

[3] Christopher hill. **The changing politics of foreign.** London. Palgrave macmillan . 2003. P3.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية المواقف الخارجية المتخذة من قبل صناع القرار مع نية تحقيق صف طويل من الأهداف التي تكون متاحة لصناع القرار وسعيهم لتحقيقها.[1] **و** يعرف التخطيط للسياسة الخارجية بأنه تحديد الهدف الذي تسعى السياسة الخارجية لتحقيقه وهو: "**الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية** "، و عليه فإن الهدف هو عبارة عن جوهر ما يتصوره صانع القرار والتي يسعى لانجازه في المستقبل بواسطة التأثير على معطيات المحيط الخارجي.[2] و تتحدد أهم أهداف السياسة الخارجية لأي دولة في:

الأهداف الأمنية: حيث تسعى معظم الدول لإيجاد حالة السلم و القيام بمهمة حفظ السلام و الأمن فهي مسألة دائمة للدول، أن الأمن هو قضية أساسية لمستقبل الدولة سواء يتضمن الأمن الدفاع فقط عن إقليم الدولة أو البحث عن المصالح خارج إقليم الدولة.[3]

إن تزايد امتلاك الأسلحة المتطورة خاصة أسلحة الدمار الشامل من الذرية إلى النووية إلى الكيماوية بالنسبة للدول، أدى ذلك بالضرورة إلى حالة من التخوف لبعض الدول مما شكل هذا التطور أزمة أمنية واسعة لها. وأيضا المتغيرات التكنولوجية و الاقتصادية والسياسة التي من خلالها أصبح مفهوم الأمن مركب و متعدد المستويات فالدول تدرك جيدا كيفية إضفاء حالة الاستقرار سواء داخل إقليمها من جهة أو خارج إقليمها من جهة أخرى .[4]

إن الدول تسعى للحفاظ على أمنها القومي على أمنطقتها إقليميا أو دوليا و وتهدف للحفاظ على بقاء الدولة و استمراريتها من الناحية الأمنية .

---

[1] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،2010، ص 115.

[2] عامر مصباح، ودودة عبد **الرحمن، تخطيط السياسة الخارجية دراسة نظرية و تحليلية**، مرجع سابق، ص 67.

[3] طارق زياد الشرطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية**، الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع ،2014، ص50.

[4] نفس المرجع ، ص 51.

الأهداف الاقتصادية:

إن السياسة الخارجية هي انعكاس البيئة الاقتصادية لدولة ما، فدائما تسعى إلى الحفاظ على كيانها و قوتها المعنوية و المادية، و استغلال إمكانياتها الاقتصادية التي قد تكون صناعية من التكنولوجيا و نقل الخبرة الاقتصادية أو طبيعية و الأسواق الدولية كونه يحدد طبيعة السياسة الخارجية و لما تحتويه من موارد القوة و السيطرة فكلما زادت إمكانات الدولة زادت قدرتها على حماية سيادتها و بالضرورة سيكون دورها فعال في المحافل الدولية، و تسعى كذلك لحماية أنشطتها و تطويرها لذا فهي مطالبة بالعمل من اجل الحفاظ على استثماراتها و تحقيق رخائها الاقتصادي للمتجمع وتشبع حاجتهم الاقتصادية وهذا هدف أساسي و الحيوي من أهداف السياسة الخارجية كما أن لهذه الأهداف تجعل الهيبة و السمعة الجيدة للدولة لأنها تؤثر في اتجاهات النظام السياسي الدولي[1]، لذلك تجد جل الدول تبحث عن أدوات الاعتماد من اجل تسهيل عملية التعاون الاقتصادي و حماية مصالح دولتها بطرق سلمية، لما سيكون له من تأثير على السلوكات الخارجية و التنمية الاقتصادية لدولة ما. إن إمكانية الدولة المادية تحدد الطبيعة السياسية الخارجية للدولة فكلما زادت القوة المادية لدولة زادت هيمنتها الاقتصادية وزاد دورها في الساحة الدولية و هذا يصبح هدفا من أهداف السياسة الخارجية، وذلك يجعل قدرتها في على اخذ موقع هام في النظام الإقليمي و كذلك الدولي[2].

الحضور و النفوذ الإقليمي :

انه هدف أساسي في السياسة الخارجية بالنسبة للدولة التي تسعى إلى السيطرة و النفوذ الإقليمي إما بضم الأقاليم بالقوة العسكرية أو بقوتها الاقتصادية وبذلك ستؤثر في السياسة الخارجية للدول الإقليمية و المجاورة لها[3]، حيث إن حجم الإقليم لدولة ما و اتساعه يعتبر مصدر القوة عنصرا و أساسيا في تقييم نفوذها إستراتيجية و التأثير على سياستها الخارجية حول إقليمها بحيث يصعب مهاجمتها و تدميرها، كذلك يمكن القول أن الدولة ذات حدود بحرية تزداد فرص نشاطها البحري الخارجي و الذي سيؤهلها كي تلعب دورا مركزيا عكس الدول المغلقة و الذي ينعكس سلبا على دورها الخارجي و الذي سيحد من

---

[1] تامر الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2005، ص 242.

[2] نفس المرجع، ص 50.

[3] صبري إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في أصول و النظريات**، الكويت : منشورات ذات سلاسل، 1985، ص 39.

استقلالية قراراتها مع أهدافها، لذلك نجد في اغلب الأحيان إن بعض الدول تتنافس على الاحتلال الدور المركزي في إقليمها مما يجعل تلك الدول قليلة الإمكانات و قليلة النفوذ[1].

الأهداف الإيديليوجية:

الإيديولوجية لها دور فعال في تحديد الأهداف النهائية التي تخطط لها الدول. كذلك تضع صانع القرار في حالة تنبئ للمستقبل، وما يلزم عليه من تحديد لأهدافه و الأدوات المحققة لتلك الأهداف، مثل الدبلوماسية، و الأداة الاستخباراتية، الدعاية و الإعلام، الأدوات الاقتصادية و كذلك العسكرية2 ، يتم استخدامها لإضفاء الشرعية على التصرفات الدولية كذلك تجد معظم الدول تدافع و تحمي ايديولوجتها لما تخلفه من تأثيرات على الواقع السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي داخل دولة ما[3].

المطلب الثالث : أدوات السياسة الخارجية :

يتوقف اختيار أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية على مجموعة من الاعتبارات منها طبيعة و أهمية الهدف المراد انجازه غير أن الراجح في هذا الشأن هو انه كلما تعددت و تنوعت أدوات و إمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية فانحصرت هذه الأدوات في الأداة الدبلوماسية و الأداة العسكرية و الأداة الاقتصادية و أعمال التجسس و التخريب و ثم الأداة الإعلامية.

الأداة الدبلوماسية :

الدبلوماسية : هناك من يعرفها على أنها:" الذكاء و الخبرة اللازمان لتوجيه العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة، أيضا توجيه علاقات الدول بوسائل سلمية"[4]. كذلك هي حسب الهنود قبل ثلاثة ألاف سنة :"

---

[1] طارق ألزياد الشرطي،مرجع سابق، ص ص 51-52.

[2] عامر أبو علاء، **العلاقات الدولية : العلم و الظاهر الدبلوماسية الإستراتيجية**، فلسطين: مكتبة أفاق، 2002، ص 53. طارق ألزياد الشرطي، مرجع سابق، ص 53.

[3] حسين بوقاره، **السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة، 2012، ص 97-98.

[4] علي مقبول، الحصانات الدبلوماسية و القنصلية و المعاهدات في الفقه الإسلامي و القانون الدولي، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات و البحوث، 2000، ص 17.

أنها القدرة على إثارة الحرب و تأكيد السلام بين الدول[1]". كما عرفها العرب على أنها: "مجموعة الأدوات الهادفة إلى تنفيذ تلك المخططات و تطبيق تلك المبادئ"[2].

وتعرف عموما على أنها :" **علم وفن إدارة الدولة المفاوضة** ". و تعتبر الدبلوماسية بصورها المختلفة من أقدم أدوات السياسة الخارجية فهي عملية سياسية تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية و في تعاملها مع الدول و الأشخاص الدوليين الآخرين ضمن النظام الدولي، الدبلوماسية فن وعلم التفاوض*، فهي تختلف عن السياسة الخارجية لكنهما مترابطين فهي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تستعملها الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية إذ تعتبر أداة هامة و رئيسية للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين .[3]

تكمن وظيفتها في حل الخلافات دون اللجوء إلى القوة المسلحة و الحرب إذ تعتبر جزءا مهما في نشاط السياسة الخارجية، فهي أكثر نشاطا وتأثير في العلاقات الدولية بل إنها تنشط وبشكل ملحوظ للتوسط بين الأطراف و حل الصراع في ظل نشوب الصراعات العسكرية[4]، دون نسيان الدبلوماسية الوقائية التي يمكنها أن تطفئ فتيل النزاعات قبل اشتعالها داخل الدول.

الأداة العسكرية: عرفت الأدوات العسكرية في تنفيذ السياسات الخارجية تستعمل كوسيلة لإثارة الفتن ودعم الجماعات المعارضة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع مواقف دولية ذات الصلة و متطلبات الأمن القومي[5] .

فإنها تقوي نفوذ الدولة إذ تجعل الدول تهابها بعدم التعرض لها و تعرف بأنها:" مجموعة من المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى ،تشمل هذه الأدوات من إنشاء القوات المسلحة وتدريبها وما يتبعها من توزيع، وعقد التحالفات العسكرية ، والغزو المسلح

---

[1] هاني الرضا، **الدبلوماسية: تاريخها و قوانينها و أصولها**، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 1997، ص9.

[2] زايد عبيد الله مصباح، **الدبلوماسية**، بيروت : دار الجيل، 1999، ص 31.

[3] عامر أبو علاء، العلاقات الدولية : العلم و الظاهر الدبلوماسية الإستراتيجية، فلسطين : مكتبة أفاق ،2002، ص227.

[4] طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص 61

[5] حسين بوقاره، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 101.

*التفاوض: تبادل الآراء بين دولتين متنازعتين من اجل إيجاد حلول لإنهاء الخلاف القائم بينهما .

".[1] فهذه الأداة هي عنصر أساسي في الدفاع و التخطيط الاستراتيجي قد أعيد التأكيد عليها في العديد من الفترات[2].

الأداة الاقتصادية : اعتبرت من القدم أنها أداه مهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية فهي تساهم في الاستقرار للدول و تتمثل في منح المساعدات أو فرض العقوبات ازدادت أهمية هذه الوسائل بفعل تقوية و انتشار دعائم و ميكانيزمات الاعتماد المتبادل و العولمة في كل أنحاء العالم.[3]

كذلك إن الأداة الاقتصادية هي احد العناصر المفاوضة الدبلوماسية فهي تستخدم لجعل الاتفاق أكثر جاذبية و رفضه أكثر خسارة[4].

فضلا على أنها عبارة عن :"استخدام القدرات و الإمكانات الاقتصادية المتاحة للدولة بهدف التأثير في الدول الأخرى من حيث توجهاتها وسلوكها أو مواقفها ،على النحو الذي يتفق مع تحقيق الأهداف الخارجية للدولة و حماية مصالحها"[5].

الأداة الإعلامية (الدعاية):

الدعاية: هي نشر معلومات بين الناس الهدف من ذلك التأثير في الرأي العام وفق اتجاه معين دون الكشف عنه[6]. فهي أداة السياسة الخارجية وهي جديدة من حيث المجال السياسي تستهدف معنويات و شخصية صناع القرار عامة كذلك القوى العظمى خاصة من اجل تحطيمها وذلك عبر ممارسة التأثيرات عبر وسائل الإعلام .

تعتبر كذلك الأداة الإعلامية من الأدوات المؤثرة فهي تتمثل في الإعلام و الحرب النفسية بشكل فاعل و كبير جدا على السياسة الخارجية فهي الوسيلة المعنوية لذلك ، وظهرت تحديدا بعد النصف الثاني من القرن

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص:92.

[2] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 343.

3 حسين بوقاره، مرجع سابق ،ص105.

[4] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص365.

[5] طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص59.

[6] محمد مصطفى زيدان، **علم النفس الاجتماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت، ص 153.

العشرين لما وصلت إليه من تطور نتيجة عدة عوامل، كالثورة الهائلة في وسائل الاتصال وتطور أجهزتها المختلفة[1].

الأداة الاستخبارتية : حيث يتم توظيفها يكون في جمع المعلومات الإستراتيجية، و جمع الحقائق و المعلومات حول كل المسائل و الأفعال و الظواهر ذات الارتباط بمقومات الأمن القومي و المصلحة العليا لمجتمع من المجتمعات[2].

فهي تتجاوز معرفة الأسرار الأمنية تستخدم أيضا لمعرفة الكثير من الدول و الحياة الشخصية لصناع القرار عبر الدول، فمن جهة التحليل للمنظمة الاستخباراتية فهي مصدر مهم لصناع القرار و أيضا للأمن القومي للدول فهي تجمع اكبر قدر ممكن من المعلومات في ظل الأزمات الأمنية التي تشهدها بعض الدول فضلا عن تأييدها للمؤسسات العسكرية إذ تحاول التعامل مع التحديات التي تواجه الدول لذلك تعتبر مكملة للأدوات السياسة الخارجية الأخرى من الأدوات الاقتصادية و الدبلوماسية و العسكرية و كذلك الأداة الإعلامية .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

إن موقع الدولة المادي و المعنوي يضع لها أهداف إستراتيجية مسطرة في سياستها الخارجية و التي ستتجه لها سواء إقليميا أو دوليا، و عليه هناك عدة عوامل تؤثر في السياسة الخارجية و تلعب دورا كبيرا في توجيهها إقليما أو دوليا، و تنقسم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية إلى عوامل البيئة الداخلية و التي تنشا عن البيئة المحلية مثل الموقع الجغرافي ، وكذلك البيئة النفسية لصانع القرار، و أخيرا البيئة الدولية و التي تكون متعلقة بالنسق الدولي، و هذا ما سنتطرق إليه في العناصر التالية:

المطلب الأول: العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية

شهد النظام الدولي في القرن المنصرم عدة تغيرات التي أدت إلى زيادة عدد الدول في النظام الدولي بسبب حصولها على استقلالها و ساعد ذلك في قدرتها على اتخاذ قراراتها. في الوقت نفسه شهد النظام الدولي عدة تطورات في المجالين العسكري والتكنولوجي، هذا إلى جانب بروز المنظمات الدولية التي بدورها

---

[1] نفس المرجع، ص61.

[2] حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص108.

تقوم بمساعدة و إيجاد حلول داخل النظام الدولي و أيضا التطور والتأثير على الرأي العام و أصبح هدفا لواضعي قرارات السياسة الخارجية، دون أن ننسى بروز الإيديولوجيات المختلفة التي أدت إلى ظهور أحزاب سياسية مختلفة لكل واحدة مبادئها الخاصة من اجل الوصول إلى السلطة من خلال وضع قرارات في السياسة الخارجية. فالبيئة الداخلية و السياسة الخارجية من زاوية تأثير الأولى على الثانية، فإذا كانت قضايا السياسة الخارجية تتصل بموارد المجتمع و أوضاعه العامة فإنها تكون أكثر انغماسا و ارتباطا بشؤون المجتمع الداخلية[1].

و العامل الداخلي يقصد به كل العوامل و العناصر المكونة للبيئة المحلية التي تستمد قواها من المبادئ الاجتماعية الموجودة و من النظام السياسي و الموقع الجغرافي للدولة، و التي تؤثر بالضرورة في عملية صناعة القرار بشكل مباشر وغير مباشر، **و** هي مجموعة العوامل التي تنشأ عن بيئة معينة و هي كل قضية داخلية تمس السياسة الخارجية تكون متعددة في المجالات الاقتصادية، الجغرافية، الاجتماعية، العسكرية، و يحدد **ريتشارد سنايدر** البيئة الداخلية في : "**يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية و الرأي العام، و الموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة و السمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان و طريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه**".[2] و يمكن تقسيم العوامل المتعلقة بالبيئة الداخلية في إطار عملية صنع القرار في السياسة الخارجية إلى:

العامل الجغرافي:

العامل الجغرافي في مقدمة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية فهو يشكل أهم المحددات في رسم السياسة الخارجية وعلاقاته مع الدول الأخرى عموما ومع الدول الإقليمية خاصة نظرا للأهمية الإستراتيجية للدولة فضلا عن اتساع أو ضيق في مساحتها، تندرج فيه كل العوامل الطبيعية (الموقع الجغرافي، المناخ التضاريس والموارد الطبيعية) فهاته العوامل تأخذ دورا مهما للنظام السياسي سواء كان داخليا أم خارجيا خاصة الموقع البحري لدولة ما له اثر كبير في السياسة الخارجية و في تشكل قوة الدولة دوليا. ويصبح

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص22.

[2] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 179.

التقارب الجغرافي أحيانا بمثابة العامل المساعد لحدوث واندلاع النزاعات بين الدول، فهو يساهم في جعل الدولة كقوة قومية خاصة من ناحية حدودها لأنه يؤثر كذلك في جعل علاقات متينة بين دول الجوار.

العامل الاقتصادي:

و يتضمن الموارد الطبيعية للدولة ما مثل المعادن و الطاقة و الصناعة فهو عامل القوة الأساسي لتكوين قوتها الإستراتيجية في سياستها الخارجية كما انه يعتبر داعما لذلك فهو يعتبر الرئيسي عن العوامل الأخرى المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية فمن خلاله يسهل عليها تحقيق أهدافها المنشودة، فالدول التي تمتلك الموارد الطاقوية تكون محط أنظار الدول الكبرى، وعندما تكون قدرة الدولة الاقتصادية ضعيفة يؤدي إلى الحد من القدرة على اختيار البدائل و نهاية حريتها و "**تأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد في داخل أراضيها و خارجها أيضا, فهي تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية و السياسية و خارج حدودها الإقليمية**"[1] .

العامل السكاني: يشمل التركيبة السكانية الاجتماعية لدولة ما فالعامل السكاني يمثل عامل قوة دولة ما كما له الأثر على سياستها الداخلية أو الخارجية كذلك فهو مرتبط بالعوامل الأخرى، فضلا عن أنها تطرح تحديات كبيرة على الدول داخليا و ذلك قد يؤثر سلبا عليه، فهناك ترابط بين الحجم السكاني وقوة الدولة من خلال ثقافة حضارية وهي الدين و الثقافة و التاريخ المشترك و النمو التركيبة الديموغرافية ويشمل كذلك حجم سكان الدولة و تماسكه الاجتماعي و التقدم العلمي و الوعي الوطني كذلك[2]، فهي لها دور كبير في توجهات السياسة الداخلية للدول وخاصة التوجهات الخارجية.

العامل العسكري : إن العامل العسكري لم يعد بمفهومه السابق فقد معرف حسب عدد أو حجم القوات الجيش فقد تقدم بمفهومه حسب التطور التكنولوجي دون نسيان التطور العسكري مخلفا من ذلك التغير المستمر في نوعية أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها إلا انه " **لا يمكن الاعتماد و اللجوء إلى هذا العامل في تنفيذ السياسة الخارجية لما يترتب عليه من مخاطر هذه الأسلحة** "،[3] و يعتبر عاملا أساسيا في السياسة

---

[1] أحمد النعمي، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار النشر زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص 209.

[2] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 34.

[3] محمد بدوي وآخرون، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة، المكتبة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، 2003، ص411.

الخارجية إلى جانب الدبلوماسية، القوة العسكرية التي تميز كل دولة على حدى " **ليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافية أو الموارد الطبيعية فهي عرضة للتغيرات و التوازنات التكنولوجية**".[1]

العامل الاجتماعي:

يكون حسب الطابع القومي لما تحتويه من قيم وأنماط المؤسسية للجماعة في دولة ما و تأثيرها على بعض القوى ووظائف الجماعات و الخبرة القومية لما تتركه من مخلفات في كل من شعور بالرضا أو التهديد و كيفية توزيع الدخل العادل داخل المجتمع (الرأي العام* فهو يختلف من دولة إلى أخرى بين الأنظمة السياسية فكلما زادت ديمقراطية النظام زاد اهتمامها بذلك، جماعات الضغط فهي جماعة منظمة من الأفراد الذين تجمعهم مصلحة أو رابطة موحدة يهتمون بتنمية مصالحهم وحمايتها بواسطة التأثير على الرأي العام و ممارسة الضغط على صانعي القرار الحكومي و التأثير عليهم دون محاولة الوصول للسلطة، الأحزاب)[2].

طبيعة النظام السياسي : يؤثر النظام السياسي في السياسة الخارجية من خلال مؤسساته الضخمة، فالنظام السياسي الرئاسي يؤثر في السياسة الخارجية بسبب الصلاحيات الممنوحة له من قبل الدستور فهو يؤثر على قرارات صنع القرار، و بالتالي فهو يتكون من مؤسسات رسمية (رئاسية، المؤسسة العسكرية، وغير الرسمية، كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط و الشركات الاقتصادية.

إن تحليل النظام السياسي لدولة ما يتم على دراسة المخرجات الخارجية فهو بالأساس قائم على البنية الطبيعية لصناعة السياسة الخارجية و المتمثلة في المؤسسات المكونة للنظام السياسي لذ كان إن تفسير السياسة الخارجية بنية النظام السياسي أي دراسة و تحليل المؤسسات فهاته الأخيرة مخولة بصنع القرار داخل دولة ما و يتم تحديد هاته المؤسسات في[3] :

---

[1] ماكريديس روي، تومبسون كينيث، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم الثالث**،(تر: د حسن صعب)، بيروت: دار الكتاب العربي، 1966، ص 40.

[2] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص 220.

[3] طارق ألزياد الشرطي، مرجع سابق، ص ص 55-57.

السلطة التشريعية: فهي تشكل احد المقومات المهمة في النظام السياسي، فمن ناحية الديمقراطيات التعددية يلعب البرلمان دور مهم لا يستهان به في رسم و تنفيذ القرارات السياسة الخارجية[1]، ويتفاوت هذا الدور بين الأنظمة السياسية .

السلطة التنفيذية : تختلف أدوارها وقدراتها باختلاف طبيعة النظام السياسي ففي النظام البرلماني تتمثل بمجلس الوزراء في مجال صنع السياسة الخارجية أما بالنسبة إلى النظام الرئاسي فإنها بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء ليس إلا هيئة مساعدة للرئيس .

السلطة العسكرية : يتضح لنا إن المؤسسات العسكرية يتعاظم دورها مع المواقف العسكرية في السياسة الخارجية وانه عندما تتظائل مؤشرات الصراعات و النزاعات الدولية فان دورها يتراجع بشكل ملحوظ وهي تختلف من نظام سياسي لأخر . لذلك فان النظام السياسي يؤثر على القرارات الخارجية وقد تتضمن هذه التأثيرات سمات البنيوية للأنظمة السياسية (ديمقراطي– تسلطي) ومستوى الإمكانيات العسكرية للدولة .

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالبيئة النفسية :

تعرف البيئة النفسية على أنها : "**مجموعة من الإدراكات و العقائد و الخصائص المرتبطة بصانع القرار بناء على الأوزان الحقيقية لتلك المتغيرات** "[2]. و تعتبر هذه البيئة للقائد السياسي الوسيط الذي ينتج عنه متغيرات موضوعية بنيوية داخلية و خارجية و تأثيرها الكبير و الملاحظ في السياسة الخارجية لدولة ما، البيئة النفسية لظاهرة القيادة تعد مهمة لأنها تعطي الصورة الواضحة للقرار المتخذ من لدن صانع القرار و في هذه المجال .[3]

فهناك من يرى أن معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار ربما تفسر هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر، وهي مجموعة من المكونات النفسية التي تؤثر على صياغة

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص63.

[2] سعد أبو دية ، **البيئة النفسية و أثرها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية**، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983، ص 142.

*الرأي العام يعرف على انه مدلول يستخدم للتعبير عن مجموعة من الآراء التي يدين بها الناس إزاء القضايا التي تمس مصالحهم العامة و الخاصة.

[3] احمد ألنعيمي،مرجع سابق، ص165.

القرارات الخارجية لصانع القرار وهي وتتكون من (الإدراك والعقائد والتصورات).[1] ومن ناحية وظيفية نستطيع أن نقول بأن البيئة النفسية تلعب دور الوسيط أو الرابط المنطقي بين العملية وقرارات

السياسة الخارجية فهي ديناميكية غير جامدة متغيرة بطبيعتها بتغير التصورات وادراكات وعقائد صانع القرار[2].

وفي هذا الإطار تصنف المتغيرات الفردية للقائد السياسي إلى نوعين : **متغيرات قيادية موضوعية** (الدوافع الذاتية، الخصائص الشخصية)، وتتميز بأن لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية، **و متغيرات قيادية نفسية** (تلك المرتبطة بالعقائد، الإدراك، التصورات...) ، إضافة إلى ما سبق هناك من يضيف دور العوامل التنظيمية والتي تتعلق بعملية صناعة القرار الخارجي والتي قد تضع قيودا على دور باقي العوامل[3]. على النحو الموضح في الشكل التالي:

---

[1] محمد السيد السليم ، مرجع سابق ، ص 398.

[2] عديلة محمد الطاهر ،"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2004"، **مذكرة ماجستير**، (كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة ،2004)، ص 22

[3] منى زنودة، "تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسية الخارجية الأمريكية"، **مذكرة ماجستير**، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص: 21 .

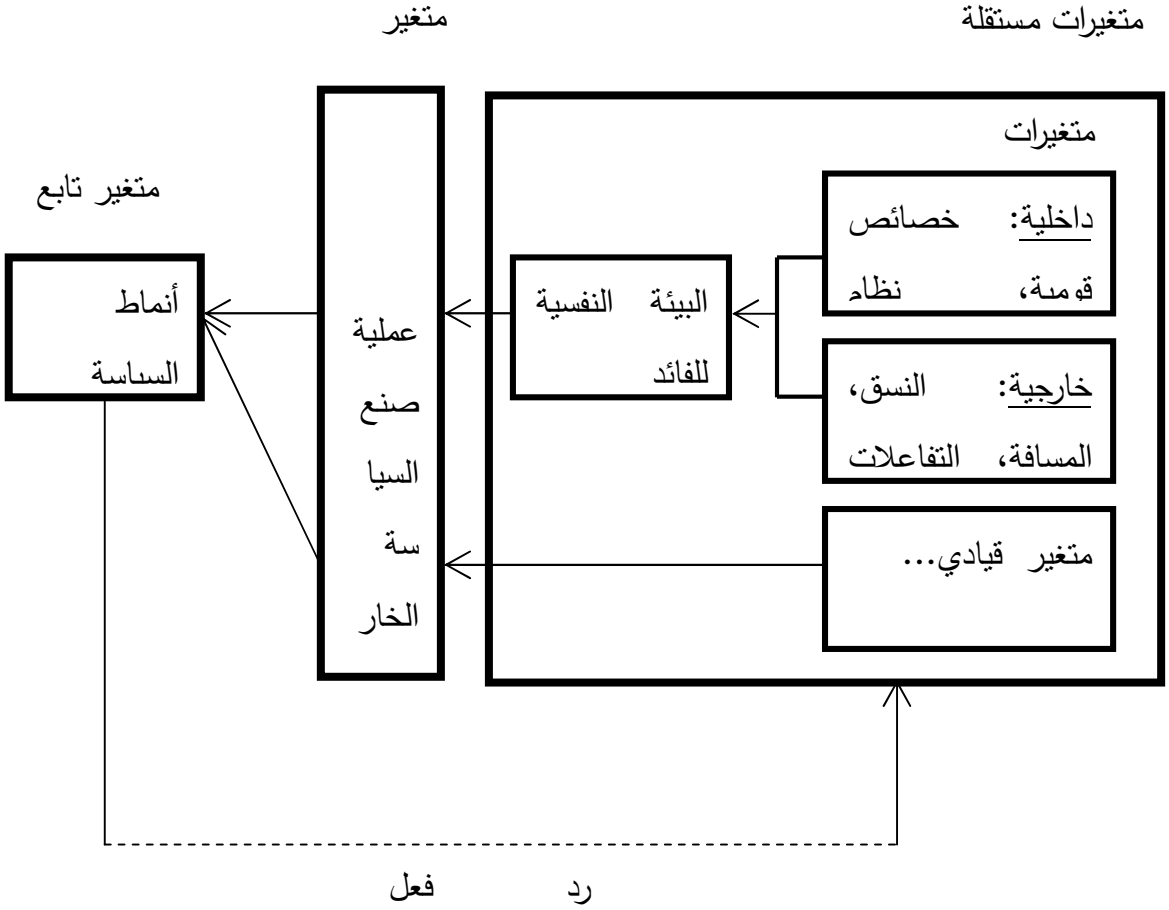

شكل رقم (1): نسق السياسة الخارجية (العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية).

المصدر: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ص14

و يمكن التطرق لأهم المحددات النفسية لصانع القرار على النحو التالي:

التصورات : وهي " الانطباع الأولي و العام للقائد السياسي عن موضوع معين دون تعمق في تحليل ماهية موضوع "[1].

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سابق، ص 423.

ويؤكد الباحثون أن هناك علاقة ارتباطيه بين الصور و السلوك، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ :"إن من يصنعون القرارات التي تحدد سياسات و سلوكيات الأمم ، لا يتصرفون بناءا على الحقائق الموضوعية للموقف، بصرف النظر يعينه ذلك، و لكن على سلوكياتهم و تصرفاتهم كلما ازداد جهود هذه التصورات".[1]

الادراكات : والإدراك مرتبط بالضرورة بالصفة الذاتية للقادة السياسيين فهو عملية وسيطة بين الحافز و الاستجابة.[2] كما يعتبر عملية لها تأثير فعال في تحديد العمل حول ما يقوم به صانعو القرارات فهو عبارة عن تلك الصور والقناعات الراسخة في أذهان صناع القرار حول العالم الداخلي و الخارجي الذي يتعاملون به[3].

فيتصرف من خلال الإدراك و الحكم و القيود الخارجية ذات التأثير الهام، و من الطبيعي فإن صانعي القرارات قد يعطون أهمية لبعض العوامل أو يتخلون عنها[4].

فضلا عن ذلك فالإدراك هو التمييز الذي قام به كل من هارولد و مارغريت سبروت بين البيئة النفسية و البيئة العملية، حيث أن صناع القرار يستجيبون لا على أساس تصوراتهم و ادراكاتهم لهذا العالم، و التي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم، أي أن صناع القرار يتصرفون وفق إدراكهم للواقع و ليس بالضرورة وفق الواقع النفسي.[5]

العقائد : إن عملية صنع القرار من الناحية العقائدية هي تفاعل دائم بين عقائد صانع القرار و المعلومات في إطارها، فهناك من يرى أن معتقدات صانعي القرار في السياسة الخارجية هي أساس تحليل نتائج القرار و

---

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق ،ص 23.
[2] سعد أبو دية، مرجع سابق، ص14.
[3] حسين بوقارة، مرجع سابق،ص39.
[4] احمد ألنعيمي،مرجع سابق، ص160.
[5] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص13.

ربما تفسر هذه النتائج أكثر من أي عامل آخر[1]، فضلا عن ذلك فان النسق العقيدي لصانع القرار يلعب دورا مهما في تحديد سلوكاته و قراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية .[2] إلى جانب ذلك فقد تتأثر العقائد بالخلفية الاجتماعية و الدينية للفرد فإن " **لكل إنسان مقياسا يؤثر في عقائده، كالشخص المسلم الذي يرفض شرب الخمر لأنه لا يتلاءم مع عقيدته**".[3]و من خلال تطلعنا على معتقدات صناع القرار و مكونات دوافعهم النفسية اتضح لنا، أنها تؤثر بشكل كبير على توجهاتهم و سياسيتهم .

المطلب الثالث: العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية :

وهي بنية النسق الدولي و الحوافز والسلوكات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي و التي تتطلب ردود أفعال بشأنه[4]، و يمكن تحديدها في:

النظام الدولي: حيث إن السياسة الخارجية لدولة ما تتأثر بطبيعة التغيرات للنظام الدولي وتشكيلته المستمرة، فان التغييرات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية و تلتها أحداث سقوط الاتحاد السوفييتي جعل بعض الدول تتوجه إلى تحالفات التي تركت أثرها على النظام السياسي و تكتلات الذي كان لها تأثيرا بالغا على صنع القرار في السياسة الخارجية والتي لها أهداف كثيرة ومتنوعة منها الاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية، كذلك تختلف التأثيرات بين دولة و أخرى من حيث البيئة القائمة عليها من حيث موقعها الجغرافي كذلك قوتها الاقتصادية او العسكرية .

---

[1] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**،(تر: محمد السيد السليم). الرياض: جامعة الملك سعود، 1989، ص 15.

[2] عديلة محمد الطاهر، نفس المرجع، ص13.

[3] سعد أبو دية، مرجع سابق، ص14.

[4] إيمان دني ،"البعد الإقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023"، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016، ص24.

فالبيئة الخارجية من الناحية النظرية هي مصدر قوي و متعدد الأوجه لتأثير في صناعة السياسة الخارجية[1]، وتختلف هذه التأثيرات حسب البيئة القائمة عليها كل دولة و إمكاناتها ، كالدول الصغيرة و المتوسط من حيث موقعها الجغرافي و أهميته و ميزاتها الاقتصادية أو العسكرية[2].

فالحصيلة الدولية هي حصيلة التفاعلات الحادثة على مستوى البيئة الدولية، و التي تشمل مجموعة من القرارات والسلوكات الدولية الصادرة عن الوحدات السياسية المتفاعلة، و كذا مختلف التنظيمات الدولية الناشطة في المجال الدولي فوجود قوة مهيمنة على النظام الدولي له اثر في المجال الدولي فالبيئة الدولية هي بنية النسق الدولي و التي تتطلب ردود الأفعال بشأنها دورا مهما في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية[3].

هناك أيضا عامل أخر للبيئة الدولية و هو ظهور نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و على هذا الشكل ساعد من الاتصال بين الأطراف الدولية ومن خلال هذا ظهرت هناك تأثيرات كبيرة على صنع القرار في السياسة الخارجية أدى ذلك بالضرورة إلى نماذج سلوكية جديدة على النظام الدولي.

المنظمات الدولية: ظهورها جاء بعد الحرب العالمية الثانية قد تكون دولية أو إقليمية وتم انبثاقها بعد الحرب العالمية الثانية و الذي أدى ذلك إلى ظهور النشاط الدبلوماسي بين الدول و التنسيق في المواقف و الآراء تجاه المشكلات الدولية المختلفة أدى بالضرورة إلى إتباع نماذج سلوكية و اختيار بدائل معينة تتفق مع سياستها الخارجية[4]، مع ذلك فإنها تستطيع أن تمارس وسائل الضغط على صانعي القرار من ناحية و من ناحية أخرى تمهد تعبئة الرأي العام الدولي، فقد أدت هذه المنظمات إلى قفزة نوعية في نقل قواعد السياسة الداخلية إلى الحقل الدولي، فضلا عن دورها في التأثير و تخفيض التوتر الحاصل في الحقل الدولي على المستوى العالمي

---

[1] عامر مصباح ،مرجع سابق، ص241.

[2] طارق ألزياد الشرطي ، مرجع سابق، ص44.

[3] نفس المرجع، ص45.

[4] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص337.

الشركات المتعددة الجنسية : إلى جانب دراسة المنظمات الإقليمية و الدولية ومن خلالها ظهر مفهوم الشركات المتعددة الجنسية هو من أكثر المفاهيم صعوبة في تحديد و تعريف بالدقة فالمصطلح نفسه مشكوك فيه، لان صفة متعددة الجنسية المقترنة به تنطبق في معظم الأحوال على شركات هي في حقيقة الأمر شركات وطنية أولا و قبل كل شيء [1].

فهي ليست بالمفهوم الجديد على الساحة الدولية تم بداية ظهورها منذ بداية القرن العشرين وذلك ساعد في ظهور التكنولوجيا وقد ينعكس اتساعها سلبا على الدول النامية فضلا عن ذلك إن كان بقدرة الدول النامية إنقاذ نفسها مثل دول الشرق الأسيوي من المستوى المعيشي و حققت نجاحا ملفت للانتباه في الاستثمارات الأجنبية، فالشركات المتعددة الجنسية تؤدي دورا مركزيا في النسق الدولي بلجوئها إلى وسائل عديدة في علاقاتها مع الدول الأخرى .

النظام الإقليمي: يتكون النظام الإقليمي عند تشكيل البيئة للنظام لعدد من الدول ذات روابط مشتركة، جغرافيا، ثقافيا، تاريخيا، حدوديا، و لها علاقات اقتصادية و مالية تؤثر على بعضها البعض سلبا أو إيجابا فهي تعزز العلاقات بين الدول، وقد يعكس النظام الإقليمي واقع الدولة ضمن هذا النظام و الذي يمكننا من استنتاج معرفة العديد من القضايا و تفاعلاتها ومدى تأثير العوامل الداخلية للدولة على وحدات الإقليم نفسه، ومؤثرات النظام الدولي على هذا النظام الإقليمي[2] .

العولمة : ظهر هذا المصطلح في المجالات المتعلقة بالمال و التجارة و الاقتصاد إلا انه لم يعد كذلك

في المجال الاقتصادي فقط لأنه تجاوز ذلك كونه نظاما عالميا لا يعرف حدود بين الدول، يراد له أن

يكون كذلك ليشمل مجال المال و التسويق و المبادلات و تكنولوجيا الاتصالات كذلك السياسة والفكر والايدولوجيا. فدائما هناك إقرار في مفهومها بان العالم بعد الحرب الباردة اخذ في التعولم بصفة سريعة

[1] نفس المرجع، ص 334.

[2] طارق ألزياد الشرطي، مرجع سابق ، ص ص 46-47.

وهو ما يجعله أكثر تعقيدا من العالم ما قبل مضى[1]، فالعولمة تتكون من عناصر أساسية و هي أنها تتركز في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم في مجال تبادل السلع و الخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات و الأفكار أو تأثر امة بقيم و عادات غيرها من الأمم[2].

ومن أهداف العولمة هي ضمان التطور السلمي على أساس الليبرالية و السياسية و الاقتصادية في دول

وسط و شرق أوربا لتحرر من شبح الحروب السياسية و الاقتصادية في دول وسط وشرق اوربا و الحرب الأهلية، ومن ابرز مظاهرها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

إذ يجب التمييز بين العولمة و تبادل الاعتماد، لان الأولى تشير إلى مفهوم التوحيد القياسي الذي يعني من الناحية العملية السيطرة و الهيمنة في السياسة الخارجية[3]، فالعولمة تمثل الشكل المتقدم و المعقد من مستويات الاعتماد المتبادل بين الأمم و الشعوب[4]، في حين يشير المقوم الثاني إلى حالة من حالات التفاعل و الحوار التي لا تعني إلا الازدهار الحضارة الإنسانية، وهذا ما يؤكد عليه دول العالم الثالث.

فهو يقوم على المبادئ التالية[5] :

اقتصاد قائم على الصناعة و التقنية .

النظرة الجماعية بالسياسات الخارجية.

إشاعة الأمن و السلم الدوليين .

---

[1] ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان، **الخل و العسل و الحوافز و العقوبات و السياسة الخارجية**، ترجمة: إسماعيل عبد الحكم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة دار النشر، 2002، ص 196.

[2] أمين جلال، **العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ط2 ، 1998، ص13.

[3] حماد عبد العظيم، **الاتجاهات المضادة للعولمة**، المعرفة، العدد 46، محرم 1420هـ ابريل – مايو 1999، ص28.

[4] حسين بوقارة، **السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 208-209.

[5] محمد نعمان جلال، العولمة بين الخصائص القومية و المقتضيات الدولية، **السياسة الدولية**، العدد 45، يوليو 2001، ص 46.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للسياسة الخارجية :

شكلت نهاية الحرب الباردة البيئة الخصبة لتطور في ميدان التنظير في العلاقات الدولية والتي تفرض بتحولات كبيرة في السياسة الخارجية ، وبدأ الاعتماد على تخصص في دراسة الظواهر وعليه ظهرت نظريات خاصة بحقول العلاقات الدولية و خاصة حقل السياسة الخارجية، وجاءت هذه النظريات لتفسير السلوكات الخارجية للوحدات السياسية، إذ تركز كل واحدة منهم على مجموعة من متغيرات التفسيرية والتي تدرس و تحلل السلوكات في إطار البيئة الدولية وعليه أصبح هناك تمايز في العلاقات الدولية و السياسة الخارجية ومن بين هذه النظريات المفسرة للسياسة الخارجية نجد الواقعية و الليبرالية و البنائية فهاته النظريات تتماشى مع موضوعنا فهي قادرة على تفسير السلوك الخارجي لتركيا في ظل التحديات الراهنة والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول : النظريات الكلانية للسياسة الخارجية :

نقصد بالنظريات الكلانية للسياسة الخارجية تلك النظريات التي تهتم بتحليل السياسة الخارجية في إطار تحليلها للتفاعلات الدولية باعتبار السياسة الخارجية هنا هي بوابة العلاقات الدولية، و السياسة الخارجية مرتبطة بالمقاربات التي تحاول تفسير سلوك الدول بتركيزها على المستوى التحليلي دون أخر.. فنظريات السياسة الخارجية تختلف بكيفية تصور الفواعل و الدوافع الأساسية المسلمة في دراسة مختلف ظواهر العلاقات الدولية التي من أهمها السياسة الدولية. و في هذا الإطار يمكن التطرق لأهم النظريات الكبرى في العلاقات الدولية على النحو التالي:

أولا: النظرية الواقعية :

عرفت النظرية الواقعية منذ ظهورها تطورا و عدة اتجاهات عرفت قديما بالواقعية التقليدية التي تبلورت بالأساس خلال الحرب العالمية الثانية بإسهامات **هانس مورغانتو** فهو من أوائل المفكرين الواقعيين الذي يقول إن الدولة تسعى بالفطرة إلى السيطرة، فكان ظهورها كقوة مسيطرة على دراسة العلاقات الدولية، فضلا عن ذلك هي ظهرت بسبب اللاأمن و تفاقم الحروب و الصراعات وكذلك كرد فعل على الطرح

المثالي في الحرب العالمية الأولى[1]، فقدمت تفسيرات قوية للحرب و التحالفات و الصراع و ظواهر أخرى إذ تعتبر إن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من اجل القوة بين الدول فهي تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، فهي كنظرية تهدف إلى دراسة متغير القوة لفهم سلوكيات الدول الأخرى .و بين من أهم مركزات الواقعية و تصوراتها حول السياسة الدولية[2]:

استسقت الرؤى الواقعية من الكتابات الفرعية لمفكرين مثل سان ستو و هوبز .

الواقعية صراع من اجل القوة في العلاقات الدولية بأنه لا وجود لقوة فوقية .

إن المنظور الواقعي تعتبر الدول أهم الفاعلين على الإطلاق .

تحتاج الدول للأمن (القومي) لحماية مصالحها الوطنية و يدخل ضمن هذا الإطار سعيها لاكتساب القوة.

الدول فواعل عقلانيون يسعون لتنظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها .

تعتبر الدولة فاعل وحدوي لإغراض تحليله، حيث تواجه الدولة العالم الخارجي كوحدة مندمجة، أي إن دول في تصادم دائم.

فالمنهج الذي اتبعه مورغانتو ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على إنها عملية ترشيدية (عقلانية) بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة و بين الأهداف التي هي ثابتة[3]. والتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد على مستوى التحليل الداخلي بما فيه من العوامل المجتمعية

---

[1] Jean jacques roches, **théorie des relations internationales**, paris : montchrestie , zed, 1997, p19.

[2] ستيفن وولت،"**العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة**"،(تر: زقاغ عادل و زيدان زياني)، نقلا عن موقع : http:.ir/ adelzeggagh /. com **www.geocities** //

[3] جهاد عودة، **النظام الدولي... نظريات و إشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005، ص 30.

والعوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع فهي تحاول إعطاء تفسير سلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية، و ليس اعتمادها سلوكاتها كوحدة منفردة[1].

كما شهدت الواقعية المرحلة الثانية في تطورها التحليلي نتيجة للتطورات التي عرفتها البيئة الدولية خلال نهاية الحرب الباردة فظهرت الواقعية البنيوية من خلال إسهامات **كينيث وولتر** الذي يرى أن:"**بنية النظام** الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"[2]، فهي تسعى للحفاظ على وجودها. و الواقعية هي نظرية سياسية تهدف إلى دراسة متغير القوة لفهم سلوكيات الدول و علاقاتها بعيدا عن التركيز على المثل و الأخلاق في العلاقات الدولية[3]. و عليه يمكن وضع أهم مرتكزات و مبادئ الواقعية الجديدة للسلوك الخارجي للدول:

الدولة فاعل أساسي وحدوي وعقلاني: فإن الفاعل الأساسي في السياسة الدولية هي الدولة بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم, خاصة أن الدولة تتجه إلى فهم بيئتها الدولية و ليست الداخلية، و هذا

ما وضحه كيسنجر حينما قال " تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية".

فإن الواقعية الجديدة تعتمد بالضرورة على الرجل الاقتصادي من اجل وضع أهداف الدولة العقلانية. فسلوكيات الأفراد والمنظمات ناتجة عن حسابات عقلانية بشكل اعم موجهة الأهداف إذ تتصور و تفهم الفواعل كفواعل أنانية. كما تحاول الواقعية الجديدة عادة تفسير وتوضيح أهداف الفواعل ورغباتها خارجية

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 245.

[2] مبروك غضبان، **مدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص327.

[3] محمد منذر،**مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2002، ص33.

بدلا من كونها ذاتية النشوء فلقد ذهب محللو السياسة الخارجية إلى التركيز على تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية التي تخص جماعات تعيش في بيئة تطبعها الفوضى و الوجود الدائم لسياسات القوة[1].

الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي تحدد سلوك الفواعل: هاته الطبيعة تعبر عن حالة غياب الحكومة على المستوى الدولي وتفرض على النظام داخل الدول نمط السلوك المتتبع في بيئة و عليه تكون مبرمجة للعب في دور محدد ووضعها في سلم القوى,وعليه ستشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، فهي سمة من السمات التي تحدد الإطار الاجتماعي والسياسي في النظام الدولي.إذ تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام فوضوية. حيث تسعى الدول للحفاظ على الذات وهذا ما صاغه **وولتر** في معادلة إن الفوضى تؤدي إلى الاهتمام بحفظ البقاء و هذا الاهتمام يؤدي إلى البحث عن الهدوء و المصلحة و القوة:

« The ultimate concern of states is not for power but for security »[2]

ثانيا: النظرية الليبرالية:

تعود جذور الليبرالية إلى ما قبل ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية، و تمثل ذلك في إسهامات العديد من المفكرين مثل: ايمانويل كانط في عمله مشروع السلام الدائم 1975 و ادم سميث في العلاقات الدولية و جيرمي بنتام[3]. و قد ركز مفكرو هذا التيار على مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد الذي عرفه جوزيف ناي على انه " موقف التأثير المتبادل و الاعتماد على الآخرين و بينهم[4]" كذلك النظام الدولي يعرفه بأنه ظاهرة معقدة لها أنماط تفاعلية ذات جذور متعددة الأبعاد و القطاعات بين الدول، وعلى أهمية الفواعل من غير

---

[1] محمد شاعة، "المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 15، جوان 2011، ص71.

[2] Ruchi anand. **self-defense in international relations**. new yourk. Palgrave macmillan. 82009. P1

[3] Richared Bellamy, **liberalism and pluratlism towards a politics of compromise**, london routledge, 1999, p5. :and new york

[4] احمد أبو زيد، "**تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية**"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 33،شتاء2012 ، ص96.

الدول كالشركات المتعددة الجنسية ودورها السلمي و المؤثر عالميا، إذ تتوافق مع القانون الدولي و المنفعة المتبادلة بين الدول[1]. و قد تركز النقد الليبرالي للواقعية الجديدة على خمس افتراضات أساسية وهي[2]:

الدول ليست الفواعل الرئيسية و الوحيدة في السياسة الدولية.

الدول ليست كفواعل موحدة وعقلانية.

الدول أصبحت اقل اهتماما بالقوة و الأمن.

الدول لا تعارض بالضرورة التعاون كما ترى بعضها البعض كشركاء و ليس كأعداء.

المؤسسات الدولية تعزز التعاون الدولي.

و يرى الليبراليون إن الحرب ليست أداة للسياسية الخارجية و إن التفاعلات الاقتصادية بين الدول هي مصدر للعلاقات السلمية، فالاعتماد المتبادل يعزز العلاقات بين الدول و تزداد أهمية القوة الاقتصادية وتوافر المعلومات و الدبلوماسية على حساب استخدام القوة العسكرية. فبإمكان الاقتصاد الليبرالي أن يعمل على تلطيف السياسة الدولية من خلال خلق علاقات مصالح متبادلة.[3]

فالنظريات الليبرالية تعمل على تحديد الأدوات التي تساعد على فهم الأسباب التي تدفع إلى اختلاف الدول تجاه أولوياتها الأساسية.[4]

---

[1] Paul wilkinson, **international relation : A very short introduction** ,new york , oxford university press, 2007.p4.

[2] Juanita elias, peter sutch , **international relation : the basies** , new york , routledge , 2007,p72.

[3] روبرت غيبلين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،(تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج، 2004، ص51

روبرت غيبلين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،(تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج، 2004، ص51.

وفي إطار مساهمة النظرية الليبرالية لدراسة التنظير للعلاقات الدولية تعتمد على ثلاث ظواهر[1] :

تضع الليبرالية تفسيرات بشأن التنوع و الاختلاف في المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية.

تقدم تفسيرات حول التغيير التاريخي في النظام الدولي .

تقدم تفسيرات تخص مميزات السياسة الدولية المعاصرة بين الدول الديمقراطية الصناعية المتقدمة.

إذ يرى مفكرو هذا التيار إن البيئة الدولية هي اقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى و الحرب فركزوا على القضايا الاقتصادية على حساب القضايا الأمنية، وهو ما خلق مناخا من التفاهم والتعاون بين الدول [2]. ومن أهم الانتقادات التي عرفتها الليبرالية :

دور المؤسسات الدولية كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.

ترى الليبرالية إن عولمة الاقتصاد و القيم عامل ايجابي، غير إن هذا الطرح لا يؤيده الكثير

خلال ما تسعى إليه الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها .

ثالثا: النظرية البنائية :

ترجع أصول التحليل البنائي إلى ثمانينات القرن العشرين حيث ظهرت كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، و أول من استعمل مصطلح البنائية هو نيكولاس اونوف في كتابه **world of Our making عالم من صنعنا** إذ ركز اونوف وقتها على (انتقاد أعمال الواقعية). ومن ابرز دعائمها **فيرديك كامستول** .

وقد شهد القرن العشرين تزايد دور فهم الأفكار في مختلف القيم الثقافية والاجتماعية الموجودة داخل البني الداخلية للدول، والتي مثلت محور اهتمام البنائية مركزة على إشكالية العلاقة بين الفاعل والبناء

---

[1] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 277.

[2] أنور محمد فرج، مرجع السابق، ص ص 291-292.

ومحاولة تفسير النسق الدولي والتفاعل الحاصل داخله مركزة على تفسير سلوك الدول الخارجي امتدادا لما يسود المجتمع من خطابات وأفكار اجتماعية يمكن التنبؤ بها.

فلقد برزت كأداة جديدة في السلسلة الدولية، و هنا تحدث البنائيون الحداثيون **الكسندر Wendt** كمحاولة تركيب تحدي أكثر و انتقاد لأبحاث واقعية الجديدة ، يعتقد بعضهم أن الأهمية البنائية تكمن في موافقة الابستمولوجية و الانطولوجية والمعيارية الوسطية .[1]

إلى جانب ذلك تتخذ البنائية كل المستويات التحليل من المجتمع الدولي و المجتمع في الحسبان. و البنائية من خلال **Alexander Wendt** حسب تصوره و إدراكه تنطلق من افتراضات أساسية لتقديم فهم و إدراك أكثر عمقا للسياسة الدولية و تتمثل هاته الافتراضات في:[2]

الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية.

الهياكل في نظام الدول هي اجتماعية مشتركة أكثر منها مادية.

إن مصالح وهويات الدول تصنع و تبنى بواسطة البنى الاجتماعية و ليست معطاة وموضوعية.

و فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة تطرح النظرية البنائية خصوصا من خلال تحليلات الكسندر وأندت **Alexander Wendt** مجموعة من افتراضات أساسية لدراسة السلوك الخارجي على النحو التالي:

العوامل الاجتماعية مؤثرة على مصالح سلوكيات الوحدات .

السلوك الخارجي و دور التنشئة الاجتماعية فيه .

القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي وأهمية الأفكار والمعرفة.

---

[1] عمار حجار،"**السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**"، **مذكرة ماجستير**، جامعة باتنة، دورة جوان 2002، ص4.

[2] نفس المرجع ، ص 40

إن الفواعل المجتمعية بالنسبة للبنائية مميزة عن غيرها من النظام الاجتماعي، و ذلك بتقديم نموذج عن التفاعل الدولي والذي يركز على التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية و للعلاقة القائمة بيت التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها.[1]

وعليه اعتبرت مسالة الهوية هي مسالة جوهرية بعد الحرب الباردة تؤكد على طريقة تعامل الهويات مع كيفية استيعاب الوحدات السياسية و استجابة لمطالبها ومؤسساتها[2].

المطلب الثاني :النظريات الجزئية للسياسة الخارجية :

ويسميها "**ستيف سميث**" (Steve smith) بنظريات المدى المتوسط "middle-range theories" التي تهتم هذه النظريات بدراسة السياسة الخارجية عن طريق "**اختبار تأثير عمليات معينة داخل بنية صناعة القرار**"، بعبارة أخرى تهدف مقتربات التحليل الجزئي إلى دراسة أكثر دقة للسياسة الخارجية من خلال التركيز على دور وتأثير متغيرات معينة على صناعة القرار[3]، و يمكن هنا التطرق للمقاربات التالية:

أولا : مقاربة صنع القرار عند ريتشارد سنايدر R. snyder :

تعتبر نظرية صنع القرارات في السياسة الخارجية من أهم النظريات التي تهتم بطريقة تفاعل الدول مع العوامل المؤثرة الخارجية، إذ تقوم فكرة سنايدر على دراسة العوامل المؤثرة في سلوك الدول وتحليلها على مستوى الدولة والذي طوره في نموذج صنع القرار ويرى أن عملية اتخاذ القرار هي عملية متابعة المراحل إلى وجود عوامل عديدة تؤثر على الأطراف المتفاعلة.

---

[1] خليل حسين، **العلاقات الدولية النظرية و الواقع**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011، ص255.

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين النظريات التفسيرية و الاتجاهات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2007.ص

[3] منى زنودة، مرجع سابق، ص: 45.

وهي تقوم على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس انه مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الدول تتصرف على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة، وداخل هذه الدول يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسم الدولة.[1]

ويضع **سنايدر** نموذجه من خلال وحدات التحليل :

المحيط الخارجي : وهي العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل كبير في صنع القرار السياسي تتمثل في المنظمات الدولية و التي تهدف إلى الاستقرار الدولي، الرأي العام العالمي والذي يلعب دورا كبيرا في توحيد الشعوب، المصالح الاقتصادية الدولية يعني أن الدول المالكة للمواد الأولية تسعى إلى اتخاذ قرارات تحظى بتأييد التكنولوجية لها و امتلاك الدول العربية للبترول .

المحيط الداخلي : يصنف سنايدر متغيرات البيئة الداخلية إلى متغيرات مادية تشمل كل من نظام القيم السائدة في المجتمعات و أيضا المتغيرات الجغرافية للدول و الاقتصادية و الديموغرافية و المتغيرات البنيوية داخل النظام السياسي و الرأي العام و الجماعات الضاغطة و الأحزاب السياسية من ناحية المتغيرات المادية و طريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه .

البيئة الاجتماعية السلوكية : و تشمل المنظومة القيمية للمجتمع و السمات السيكولوجية و نمط التفكير الذي يتميز به المجتمع، كما تتعلق بشخصية صانع القرار و تكون بالأساس متعلقة بالتكوين الشخصي له من حيث المرجعية الفكرية و سعة اطلاعه بشان مختلف القضايا الدولية ، كما تتمثل في السوابق التاريخية و الجوانب و الدينية و العادات و التقاليد.

[1] حسين بوقارة،مرجع سابق، ص 128-129.

وفحوى هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف تحدد زمانا و مكانا و موضوعا، و هذا يعني أن صانع القرار السياسي، سواء على مستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ لابد أن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف.[1]

كما لابد من التأكيد أن عملية صنع القرار تشير إلى عملية التفاعل بين المشاركين كافة على المستوى الرسمي وغير الرسمي في رسم السياسات العامة، فعملية صنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرئيسة الملقاة على عاتق المؤسسات السياسة.[2]

نموذج الدوافع لسنايدر :

اهتم سنايدر من خلال نموذجه حول عملية صنع القرار في السياسة الخارجية بدور صانع القرار الذي يعتبره محور العملية القرارية، و يرى سنايدر هنا ضرورة دراسة ما سمها بالبيئة النفسية لصانع القرار و التي تحتوي على الدوافع الشخصية لصناع القرار الشخصية، حيث ميز سنايدر نوعين من الدوافع و هي[3] :

أ–**دوافع من اجل :** وهي دوافع ظاهرة وسهلة الملاحظة لصانع القرار بمعرفة أسباب خيار معين .

ب–**دوافع النسبية :** وهي دوافع عميقة تتكون عن الخبرة في الحياة للشخص تنبع من الذات الإنسانية.

وهنا يؤكد سنايدر صعوبة دراسة هذه الدوافع التي تفرض دراسة التركيبة النفسية لحياة صانع القرار

منذ طفولته .

لقد لاقى هذا النموذج العديد من الانتقادات و ذلك من خلال صعوبة التحليل النفسي لصانع القرار و تعظيمه للدوافع الشخصية و دور صانع القرار.

ثانيا : نموذج غراهام اليسون G.ALLISON و التحليل المؤسساتي للسياسة الخارجية :

---

[1] احمد ألنعيمي، مرجع سابق، ص128.

[2] نفس المرجع ، ص128.

[3] منى زنودة، مرجع سابق، ص 47.

على عكس تحليلات سنايدر التي أكدت على محورية دور صانع القرار، يرى اليسون أن التغير الذي يحدث على مستوى الحكومات و الأحزاب و على رأس هرم السلطة يجعل البيروقراطيات المهتمة بميدان السياسة الخارجية بمثابة المتغير الثابت في عملية صنع القرار فغالبا ما يلجأ المسئولون في الحكومات الجديدة إلى الاعتماد على موظفي هذه الأجهزة في إعداد الملفات و النصائح و المعلومات حول السياسة الخارجية.[1]

فقد حدد اليسون ثلاث نماذج أساسية للدراسة لتحليل عملية صنع القرار الخارجي لدولة ما [2]:

النموذج العقلاني : انه لا يسمح بوجود الاختلافات في تفسير التكاليف و الأرباح القائمة على الاختلافات الإيديولوجية و الثقافية، كمتغيرات مستقلة مؤثرة في المخرجات النهائية للسياسة الخارجية للدولة.[3] فالنموذج العقلاني يقوم على نقطتين مهمتين و هم :

الدولة : و هي الوحدة الأساسية للتحليل كفاعل وحدوي، حيث تحاول حكومة لدولة ما اختيار بديل أخر يحقق اكبر نسبة من أهداف إستراتيجية و قومية[4].

تحرك الحكومة بصفة عقلانية: عند اختيار موقف الذي تواجهه و القرار الأمثل الذي تراعي من خلاله أهدافها الخاصة بالأمن و المصلحة الوطنية مع مراعاة عواقب و نتائج هذا القرار[5] .

وعليه يركز اليسون غراهام على تعددية الأجهزة داخل الحكومة وعلى فكرة الدولتين في اتخاذ بعض القرارات، و فيما يتعلق بالدوافع النفسية و بدور صانع القرار يرى غراهام اليسون إن الأجهزة الحكومية هي الصانع الأول و إن الأخير للقرار الخارجي، إن الحديث عن الدوافع النفسية لصانع القرار أمر لابد منه، إذ يعتبر اليسون إن النموذج العقلاني إن الحكومة هي الفاعل الاستراتيجي الوحيد في مواقف السياسة الخارجية و إن كل فعل مرتبط بتحقيق أهداف محددة .فقلد لاقى هذا النموذج استحسانا من طرف دارسي السياسة

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 124.

[2] منى زنودة، مرجع سابق، ص47.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص 62.

[4] منى زنودة،" **تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في النظم السياسية العربية**"، رسالة دكتوراه (جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017)، ص36.

[5] منى زنودة، مرجع سابق، ص 48.

الخارجية، إلا إن هذا الأخير لم يسلم من الانتقادات الموجهة إليه أولا من حيث الإفراط في التركيز على الدولة كفاعل عقلاني و الثاني في عدم وجود معايير محددة يمكن من خلالها الحكم على على مدى عقلانية أو عدمها في السلوكيات الخارجية للدولة[1].

وأخيرا فان واقع المقترب المؤسساتي لصناعة القرار الخارجي قد وقع في فخ تضخيم دور الأجهزة و المؤسسات الحكومية و فرط في إهمال دور شخصيات صناع القرار [2].

نموذج العملية التنظيمية : حيث يركز اليسون من خلال هذا النموذج على إضافة حقيقة عقلانية صنع القرار حيث تصبح معالجة المشاكل شئن يخص المؤسسات الحكومية فقط. وأيضا ركز على تكرار في اتخاذ بعض القرارات .

المطلب الثالث : نظرية الربط لجيمس روزنو :

من خلال دراستنا للنظريات السياسة الخارجية سنتطرق في مطلبنا هذا للنظرية الربط في السياسة الخارجية لأنها تتكلم عموما عن العلاقة بين السياسة الخارجية و البيئة الداخلية و تسمى أيضا بنظرية السياسة الخارجية المقارنة التي تدرس العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية.

والمقارنة هي التمييز بين أو وصف الخصائص و الصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر أي هي تقصي نقاط التشابه أو الاختلاف وتحل المقارنة أحيانا محل التعريف، وقد تعني المقارنة أيضا النتيجة التي قد تتمخض عن أي من تلك الدراسات[3]. إذ يقوم هذا المنهج بمقارنة السياسة الخارجية لدولة معينة مع السياسة الخارجية لدولة أخرى من اجل الوصول إلى نقاط الشبه أو الاختلاف فيما بينهما[4].

وفكرة الربط ذات معنى ترجع أصولها إلى جيمس روزنو linkage politic التي ظهرت في الستينيات فهو أول من أوضع هذا الطرح، فهي نظرية أولية حاول من خلالها تحديد الوزن النسبي لمتغيرات في

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 142.

[2] منى زنودة، مرجع سابق، 49.

[3] ربيع محمد محمود، **مناهج البحث في السياسة**، بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص 249.

[4] القباع عبد الله سعود، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض،ب.د، 1986، ص28.

السياسة الخارجية فمن خلال هذا الطرح الجديد وضع رونزو تفسيرا يبين الترابط الحاصل بين السياسيين الداخلية و الخارجية التي تحدد نمط في[1] :

-النظام الدولي .

-عوامل مجتمعية و تقسم إلى عوامل مادية و عوامل غير مادية .

-العوامل الحكومية و التي تدور حول مؤسسات النظام السياسي للدولة و صناعة القرار .

-عوامل متعلقة بالدور و هي مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها الفرد داخل السلطة .

-العوامل الفردية و تشمل كل ما يتعلق بشخصية صانع القرار

وما نريده من المتغيرات التي وضعها روزنو متغير الفرد بالعوامل التمييزية ورغم اعترافه بالدور الكبير للعوامل الفردية في تحليل السياسة الخارجية إلا أن دورها يؤثر بالمتغيرات إذ أن القادة مقيدون بأدوارهم وبالتالي فان أي دور للمتغيرات الفردية لصانع مرتبط أساسا بباقي المتغيرات المؤثرة في سياسة الخارجية.

وأهمية هذه الدراسة المقارنة تكمن من خلال هذا النموذج الذي طرحه **rosenau james** إذ شكلت من خلال المنظر ألتعددي جزءا منه الذي يشكك في النماذج التقليدية للسياسة الدولية .إذ تساعد هذه الدراسة (دراسة المقارنة) في فهمنا الجيد في تحليل السياسة الخارجية وفي تحديد العناصر الاستثنائية لذلك.

فلقد عرف روزنز مفهوم الربط (**Linkage**) : فهو يربط بين النظام الوطني و مجتمع الدولة وبين النظام الدولي، والذي يؤدي ذلك إلى ردود أفعال لدول أخرى فهذا الطرح يفرض بأنه لا يمكن وضع حدود بين السياسة الخارجية والسياسة المحلية، فالأولى تمثل مشكلة الحدود إذ لا يوجد، فعبر ما يمثله منظرو الاتصال حلقة تغذية يعتبرونها رجعية. وعليه نجد أن الأحداث الداخلية في الأحداث الخارجية و العكس صحيح[2].فقد هدف روزنو من خلال هذا في ترتيب عناصر التأثير في حالات مختلفة من خلال الإطار النظري، وكذلك كيفية أن ندرك وونحدد القضايا التي ترتبط بعامل محدد وهذا من اجل تفاعل القضية-

[1] منى زنودة مرجع سابق، ص50 .

[2] غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، الربط، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقل عن موقع :

http:// elibarary, grc ,to/ ar/penquin/page….htm.

المجال **issue-area** .يعتقد روزنو أن السياسة الخارجية تفتقر إلى الأدوات المنهجية، التي تترك المجال لتحديد درجة تأثير مختلف المتغيرات سواء بالزيادة أو بالنقصان على حالات السياسة الخارجي الغير متشابهة [1].

فضلا عن الطبيعة المتغيرة للنظام السياسي باستمرار تجعل سلوك يختلف من دولة إلى دولة أخرى، كما ميز روزنو بين اتجاهين في الحقل المعياري ألقيمي value theory والذي هو مهتم بعملية التنظير للقيم وتوجه مجهوده العملي.وبين التنظير التجريبي العملي empirical theory و التي تقوم على مبدأ الملاحظة الدقيقة و هذا النوع من التنظير يسمح من فهم الظواهر الدولية و التي تحدث في سياق معين وفي إطار نظام محدد وعلى أسباب متعددة[2].فلا يمكن مقارنة السياسة الخارجية إلا من خلال تحديد المعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى تشابه أو تباين الظواهر التي تشملها المقارنة، و الفصل في تصنيف الظواهر قيد المقارنة إلى متغيرات مستقلة وتابعة[3].

إن السلوك الخارجي باعتقاد روزنو للدول هو متغير وتكيفي غير ثابت وان الطريقة التكيف للدول في ظل المتغيرات الدولية تختلف من دولة إلى دولة أخرى[4] .فهذا الطرح في السياسة الخارجية يمكنه من تحديد المتغيرات وعلى هذا الأساس اعتقد روزنو أن المقارنة في السياسة الخارجية يمكن أن تأخذ مصداقيتها العملية .

كذلك يتعرض روزنو إلى دور معطى –الجيوسياسي في تحديد السلوك الخارجي لدولة ما، وإلى أهميته كمصدر القوة فيقول :" إن شكل الأرض و مناخها و خصوبة تربتها فضلا عن موقع الدولة الجغرافي المهم

---

[1] j.n , rosenau , **the scienstific study of foreingn policy** , london : frances pinter publishers itd , 1973, pp 35-36.

[2] Ibid, pp 22-24.

[3] حسين بوقارة، مرجع سايق، ص 145.

[4] j.n, rosenau, **comparingn policies, theories, findiniges and methods**, new york, sage publications , 1974, p4.

وممراتها البحرية كل ذلك يسهم في المحيط السيكولوجي لها و الذي من خلاله يصوغ الساسة والإفراد علاقتهم مع العالم الخارجي وكذلك المحيط العملي الذي يظهر من خلال تفاعلهم مع الدول الأخرى"[1] .

خلاصة الفصل الأول :

هناك العديد من التعريفات للسياسة الخارجية، إلا انه لا يجد تعريف موحد يمشي على خطاه الباحثين في حقل العلاقات الدولية، إلا أن السياسة الخارجية تتمتع بطابع خارجي الذي يحدد توجهاتها، فمن خلالها تسعى الدول إلى تحقيق أهدافها بوسائل التي تتمتع بها منها الدبلوماسية في إطار التأثير السلمي و المدرجة في ذلك أهم المقومات و العوامل التي قد تتمتع بها السياسات الخارجية للدول من عوامل داخلية : الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية، و عوامل نفسية وشخصية صانع القرار وتأثيره البليغ على السياسة الداخلية والخارجية وتوجهاتها خارجيا.

وقد شهد حقل العلاقات الدولية أثرا بالغا عند نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي وظهور نظام الأحادية القطبية، مما كان له الأثر البالغ على الجانب ألتنظيري المفسر للسلوكيات الدول خارجيا، حيث جاءت العديد من المدارس المفسرة للظواهر الدولية مفسرة بذلك لسلوكيات الدول ومن خلال هذا درسنا عدة مدارس من الجانب التنظري من اجل مساعدتنا لدراستنا هذه ومن أهم المحطات التي لقيت اهتمامنا كدارسين هي، النظريات الكلانية (الواقعية و البنائية)، النظريات الجزئية (سنايدر والنموذج الذي اتخذه من اجل تفسير سلوكيات الدول الخارجية و غراهام اليسون)، كذلك نظرية الدور لجيمس روزنو ، كل هاته النظريات لقيت اهتمام الدارسين ومحط أنظار الباحثين السياسيين مفسرة من خلالها الأحداث الدولية .

[1] historical fram work and traditional :Mustafa aydin,deteminents of turkish foriegn policy impnts, arab studise quarterly,vol 22 nu 4 , 2000,p 157.

الفصل الثاني :

صناعة السياسة الخارجية التركية

في ظل التحديات الداخلية الراهنة

المبحث الأول: خلفية صناعة السياسة الخارجية التركية

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الثالث: التحديات الداخلية الراهنة للسياسة الخارجية التركية

الفصل الثاني : صناعة السياسة الخارجية التركية في ظل التحديات الداخلية الراهنة

لقد تم صناعة السياسة الخارجية التركية من خلال موروثها وخلفيتها التاريخية لما شهدته من توتر بين النخب الإسلامية والنخب العلمانية ولما سعت لتحقيق أهدافها بوضعها عدة مبادئ، فضلا عن ذلك مقوماتها خاصة مقومها الجغرافي و هذا ما سندرسه في مبحثنا الأول . كذلك سندرس محدداتها السياسية من خلال آليات ومراكز صنع القرار في النظام السياسي التركي، لقد واجهت السياسة الداخلية التركية عدة تحديات منها التحديات السياسية و الأمنية و أخيرا التحديات الاقتصادية وهذا ما سنتطرق من خلال المبحث الثالث للفصل الثاني، من خلال النقاط التالية:

المبحث الأول: خلقية صناعة السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الثالث: التحديات الداخلية الراهنة للسياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول : خلفية صناعة السياسة الخارجية التركية

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي و لما شهده العالم من بروز النظام الدولي الجديد سعت السياسة الخارجية التركية إلى إبراز مكانتها الإقليمية و خاصة الدولية وذلك بتحقيق جل أهدافها خاصة الأهداف ذات طابع اقتصادي من خلال مقوماتها ودور مكانتها الجغرافية و الذي تم استغلاله و توظيفه التوظيف الأمثل في ذلك، اتبعت السياسة الخارجية التركية عدة مبادئ قامت عليها كانت قد وضعتها من خلال مراحل تطور تاريخها العريق و هذا ما سندرسه من خلال مبحثنا هذا.

المطلب الأول : التطور التاريخي للسياسة الخارجية التركية

تمتلك تركيا خصائص فريدة على المستوى الإقليمي والعالمي من زاوية التراكم التاريخي المتعدد الاتجاهات فهي تحمل تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة التي مرت بها و المبادئ التي ارتكزت عليها و الأهداف التي طمحت إليها منذ نشأتها بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية متعددة الاتجاهات، فقد نتج عنها تلاقي أنواع العلاقات المختلفة للتركيز يتوجب علينا إظهار مسار تغير علاقاتها المختلفة وتطور تاريخها في البنية الدولية و التركيز على ميراثها التاريخي و على كيفية تعامل قادة الأتراك مع المشكلات و القضايا الدولية و يمكن دراسة ذلك من خلال مراحل:

المرحلة الأولى: 1923-1989:

وتوصف هذه المرحلة بحقبة القبض على الثوابت الكمالية فهي المرحلة الأولى لنشأة الدولة التركية التي تميزت في فترة العشرينات و الثلاثينيات والأربعينيات هذا الأخير هو :(تاريخ اعتراف بالدولة الأتراك بإسرائيل) عرفت فيه بتوجه سياستها الخارجية إلى الانزواء و الانغماس في الشؤون العامة و بمواقف معادية للعرب و المسلمين فلقد اعتبرت الإسلام رجعي خاصة في مجال الاقتصادي، فلقد اتبعت أنقرة سياسة متطرفة راديكالية تهدف لإزالة الصبغة العربية-الإسلامية عن المجتمع [1].

[1] هاكان يافوز، **العلاقات التركية –الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية**، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، سلسلة دراسات دراسات عالمية، العدد 29، 2000، ص8.

كما كانت الدولة التركية مائلة للغرب كثيرا بتوجهاتها، فلقد اعتمد أتاتورك نهج علماني في سياسيه فاكتفى بالتفريق بين السلطتين الدينية و السياسية، عرف العقد الخامس بسلبيتيه على العالم الخارجي لاسيما منطقة الشرق الأوسط كان توجيه سياسة تركيا إلى الغرب من اجل تحويلها إلى دولة غربية و تم إهمال منطقة الشرق الأوسط في تلك الفترة من طرف الأتاتورك موضحا ذلك في خطابه للأتراك " : أليس من اجل الخلافة والإسلام قاتل الأتراك ,وماتوا طيلة خمسة قرون، أن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها القومية "[1]، و قد حاول أتاتورك اقتلاع تركيا من جذورها الإسلامي، بقي هذا الوضع مصرحا ذلك في كلامه : " **أن تكون تركيا في عقب الغرب خير من إن تكون في مقدمة العالم الإسلامي** "[2].

بقي الوضع قائم منتصف العقد السادس إلى نهاية السبعينيات فشهدت العلاقات التركية العربية تحسنا في الوقت نفسه شهدت تدهورا مع الغرب. و مع مطلع العقد الثمانين اتخذت نفس النهج الذي اعتمدته في سياستها خلال العقدين الخامس و السادس عودت الجفاء ليخيم في علاقاتها العربية و تحسنا في علاقاتها مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كان توجه سياستها الخارجية علماني كان يتميز بالانطواء في الحقل الدولي.

المرحلة الثانية: التسعينات من القرن العشرين: وتم وصفها بعهد مرحلة العثمانية الجديدة:

هذا العقد لا يمكنه أن يعبر عن الطبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط في هاته الفترة تبنت السياسة الخارجية التركية إستراتيجية عسكرية من اجل الحفاظ على حدودها. بمفهوم أمني حدودي وهذا نتج عن الإهمال الذي عرفه الوضع الدولي، و أدى ذلك للتضخم في المتغيرات ديناميكية ومواجهه تركيا لمشاكل سياسية خاصة في حدودها الإقليمية .

وقد عرفت السياسة الخارجية التركية في السنوات 1996-1997-1998 تدهورا كبيرا في العلاقات التركية السورية وتم تهديد الدولة السورية بالحرب من طرف القادة الأتراك في عدة مناسبات منها خطاب رئيس

---

[1] إبراهيم خليل العلاف، **القومية بديلا للخلافة**، مقال ضمن سلسلة: تركيا صراع الهوية، قطر: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2000،ص19.

[2] صفرة الهام،"**تركيا بين الإسلام و العلمانية**"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 21 .

الوزراء بلماظ بالإسكندرية عام 1997 "**على ذلك الجار أن يضع حدا لهذا الوضع ، وأما انه سيعاقب بكل تأكيد أن كان عاجلا أم أجلا على العداوة ...نحن الأتراك شعب صبور و لكن عندما ينفذ صبرنا سيكون رد فعلنا عنيف**[1]".

لم تكن الدولة التركية جاهزة من حيث البنية التحتية فكان عليها ضبط نفسها من خلال مقاييسها الاقتصادية والثقافية والجيوستراتيجية ، ودفعها ذلك لفكرة الانضمام للحلف الأطلسي (إستراتيجية الإحتواء)، بالإضافة إلى دورها السياسي في ملء الفراغ .اعتبرت نفسها منتصرة بعد الحرب الباردة بسبب انتصار الحلف الأطلسي فلقد كانت داعمة له و بعد تفكك الاتحاد السوفيتي خلقت نوعا جديدا من الخلافات قد تؤثر سلبا في استقرار المنطقة[2].

وبزوال نظام ثنائي القطبية اهتمت السياسة الخارجية التركية بأبعاد الاقتصادية منها هدفها الرئيسي والمحوري الذي سيطر على ذهنية صناع القرار التركي وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فلقد كانت تبحث عن البدائل وفرص يتم بها انتخاب بديل الأسلم لذلك. وقد اتسمت السياسة الخارجية التركية حينها بسمتين أساسيتين وهما :

السمة الأولى : الانفتاح الدولي لاسيما في منطقة الشرق الأوسط فهي تمثل قوة كبرى عالميا.

السمة الثانية : الانطلاق في سياسة الفكرة الإسلامية فالتسعينيات هو عقد إسرائيل بامتياز في السياسة الخارجية التركية ، كانت تتسم بسياسة كمالية ابعد من الفكرة العثمانية الإسلامية والاهتمام بالدين كمقوم استراتيجي مهم للهويات والشعوب و الأمم .

---

[1] مالك مفتي، **الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، العدد 27، ص 39.

[2] حسن أبو طالب، **العرب و الأتراك و مفهوم الأمن الإقليمي:الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط** ، عمان: منتدى الفكر العربي، 1997، ص 85.

المرحلة الثالثة : مرحلة في ظل حكم حزب العدالة و التنمية :

جاءت هذه الفترة أواخر التسعينيات وبداية الألفية عند فوز حزب العدالة و التنمية ووصوله للسلطة في الانتخابات فتحصل على نسبة 34,3% من الأصوات عام 2001 ، الأمر الذي خلق مشهدا سياسيا جديدا في الدولة التركية، كانت البلاد في تلك الفترة تعرف أزمة اقتصادية خطيرة التي كانت العامل في إسقاط الحكومة السابقة، اخذ الحزب بثلاث قيم أساسية وهي : "**الإسلام و العلمانية والديمقراطية**"، فالحزب يحترم الحريات الدينية و الفكرية ومتفتح على العالم وفق سياسة التسامح والحوار ومبدأ (تصفير المشاكل)[1].

انطلق القادة الأتراك رجب طيب اردوغان و عبد الله حول و احمد داوود اوغلو بسياسيتهم الخارجية التركية في الشؤون العربية . فمنطق هذا التوجه من فكرة العمق الاستراتيجي التي نظر إليها القائد التركي احمد داوود اوغلو إلى التقارب العلاقات التركية بالدول الإسلامية منها سوريا إيران و اتخاذ السياسة الخارجية التركية مواقف ذات طابع استقلالي وانتهاج سياسة متوازنة تجاه القوى الإقليمية و العالمية في محيطها الجغرافي الثقافي العظيم ، مع عدم تجاهل مصالحها بمناطق اللبقان ، آسيا الوسطى و الشرق الأوسط .

واعتبر اوغلو انه من الخطأ الاستمرار في تجاهل المحيط الإسلامي للبلاد لاسيما الدائرة الشرق الأوسطية، وانه وقت لانتهاج سياسة جديدة تجاه المحيط الشرق الأوسطي لما تحتويه من الجيواقتصادية أولا بطرح مشروعات شاملة مرتبطة بالتوازنات الدولية وتقييم التطورات الإقليمية وتقديم سيناريوهات للمنطقة، والجيوثقافية و ذلك في إقامة شبكة من العلاقات في المنطقة التي تعزز السلم .

فإن المتغيرات التي طرأت على الساحة الإقليمية في تلك الفترة أدت إلى جفاء في العلاقة التركية بالغرب و راجع لأسباب عدة منها:

الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003.

التوجه الإيراني النووي .

التواجد الروسي في المنطقة القزوين و المنافسة التركية الروسية على نفوذ دول أسيا الوسطى .

---

[1] سمير سبيتان، **تركيا في عهد طيب اردوغان**، الأردن: الجناديرية للنشر والتوزيع، 2012، ص9.

كذلك الهدف التقليدي للسياسية الخارجية التركية و هو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي و تدهور العلاقات التركية الأمريكية .

الخلافات المستعصية و حلها تجاه جارتها اليونان في بحر ايجة .

وقد أدت هاته المتغيرات بأتباع سياسة خارجية وتوجه قوامها التوازن واعتماد أفكار العمق الاستراتيجي و تصفير المشكلات و الدبلوماسية المتناغمة و انتهاج سياسة القوة الناعمة .

كما شهدت العلاقات التركية الإيرانية تحولا كبيرا ، حيث كانت تركيا تعتبر إيران عنصر بارز في ما يعرف بمحور الشر و انه لا غنى عن علاقاتها خاصة في مجال الطاقة وكانت اتفاقية طهران و أنقرة عام 2004، فمنذ تولي حزب العدالة الحكم عرفت الدولتين نموا في حجم التبادل التجاري فبلغت قيمة هذا في 2006 إلى 6،7 مليار دولار إلى بزيادة نسبتها 52،5 % على سنة 2005، وتم خفض التعريفة الجمركية تدريجيا بين تركيا و ثماني عشر دولة إسلامية منها إيران، إن الدور الدبلوماسي المتناغم للسياسة الخارجية التركية والذي هدفه طرح حل سلمي للملف النووي معتبرة المفاوضات هي الحل الوحيد. بين إيران و أمريكا و مساندتها لإيران في حق امتلاك السلاح النووي و استخدامه السلمي[1].

وفي إطار العلاقات التركية العربية، شهدت العلاقة التركية السورية منذ تولي الحكم حزب العدالة و التنمية في تركيا تحسنا، حيث كانت أول زيارة للرئيس بشار الأسد سنة 2005 الزيارة هاته كانت عهدا جديدا للعلاقات السورية التركية في المجالين السياسي والاقتصادي ودعم العلاقات و زيادة حجم التبادل التجاري بينهم و الاستثمارات التركية داخل الدولة السورية ،وصل حجم التبادل التجاري بينهم خلال 5 شهور الأولى من عام 2010 إلى مليار دولار أمريكي. كما أبدت تركيا استعدادها للعمل كوسيط بين سوريا وإسرائيل قبل أن تنهار علاقتها كليا مع إسرائيل. ففي مؤتمر الذي عقد في اسطنبول سنة 2009 ،الذي اظهر توافق كبير

[1] تطور الموقف التركي إزاء البرنامج النووي الإيراني:
when opposites attract , ankara , turkish policy :Mc curdy, daphene, turkish– iraniane relations quarterly , Vo 7 ,No 2 , pp 99 – 103

بين تركيا وسوريا في القمة السورية التركية القطرية من خلال دعم القضية الفلسطينية و إنهاء فوري للحصار الإسرائيلي على غزة و ضرورة التوصل إلى سلام شامل هذا ما أكده الزعماء الثلاثة[1].

لكن العلاقات التركية السورية عرفت تدهورا شيئا فشيئا بعد قيام الثورة السورية عام 2011، إذ اتهم اردوغان الرئيس السوري بشار الأسد بأنه : "**عديم المصداقية لعدم التزامه بتطبيق اتفاقية التي ابرمها مع الجامعة العربية بشان وقف أعمال العنف و القتل ضد المتظاهرين المدنيين**"[2]. فاتبعت السياسة الخارجية التركية العديد من العقوبات الاقتصادية تمثلت في تجميد التبادل التجاري بين البلدين دون المساس بالشعب.

– تعطيل اتفاقية التعاون بينهم .

– وقف التعامل بين المصرفين المركزيين .

– في إطار التنسيق والتوحيد لإسقاط النظام قامت تركيا باستضافة العديد من المؤتمرات التي عقدتها فوق الثورة السورية بانطاليا و اسطنبول .

– استقبال العديد من اللاجئين السوريين، إذ تجاوز عددهم سنة 2012 إلى ألف لأجيء.

إلى جانب ذلك شهدت العلاقة التركية المصرية منذ وصول حكم حزب العدالة و التنمية تقاربا ملحوظا من خلال تبادل الزيارات الرؤساء بينهم. فكانت القاهرة أول دولة عربية يزورها رئيس تركيا عبد

الله حول 2007، فالسبب الرئيسي في الزيارة هو التعاون الاقتصادي بينهم، فتم توقيع اتفاقية للتجارة الحرة من اجل التنامي معدلات التبادل التجاري بينهم مطلع 2007 أدى ذلك إلى:

– زيادة حجم الاستثمارات التركية في مصر حيث بلغت 1.1 مليار دولار موزعة إلى 200 شركة.

---

[1] " **قمة سورية قطرية تركية في اسطنبول**"متاحة على الرابط التالي :
:http . 2 tc summit turkey qatar syria 100509 / 05/ 2010 /middleeast /arabic/ uk . bbc www // shtml

[2] " **اردوغان يخاطب الأسد ... وتهديد بقطع الكهرباء التركية**"، متاحة على الرابط التالي:
:http // . arabic .cnn . com / 2011 / syria .2011/15/15 syria . turkey /index . html

– عرف حجم التبادل التجاري ارتفاعا بلغ إلى 3،2 مليار دولار عام 2010 حيث كان سنة 2007،1.1 مليار دولار.

وبعد قيام الثورة المصرية يناير 2011، دعمت تركيا مطالب الثوار و طالبت تركيا من الرئيس المصري بالمغادرة و التخلي عن الحكم، مخاطبا إياه " **السيد حسني مبارك ، أريد أن أقدم توصية خالصة للغاية، تحذيرا صريحا للغاية ، كلنا سنموت وسنسأل عما تركناه ورائنا ، فنحن كمسلمين سنوضع في حفرة حجمها لا يزيد عن مترين**[1]"، من خلال هذا الخطاب تم إتهامه بالتدخل في الشؤون الداخلية لمصر. وعقب التطورات التي عرفتها الثورة المصرية زار المسئولون الأتراك القاهرة في توقيع على العلاقات بينهم خاصة منها:

تجديد و ترسيخ الاقتصاديات من خلال حجم الاستثمارات التركية في مصر.

زيادة حجم التبادل التجاري .

توقيع عدد من المذكرات الخاصة بالموارد الطبيعة والبترول إلى جانب السياحي–الثقافي و التجارة بهدف مضاعفة التعاون التجاري بينهم ليصل إلى 5،3 مليارات دولار .

- زيادة الاستثمارات التركية في مصر إلى 5 مليارات بعد أن كان 5،1 مليار دولار.

و في إطار العلاقات التركية العراقية فقد كانت السياسة الخارجية التركية حريصة على وحدة الأراضي العراقية، فهي لم تسمح للقوات الأمريكية بالدخول للعراق عبر أراضيها، كما حرصت على توطيد العلاقات مع العراق و دشنت علاقات اقتصادية بين الدولتين سنة 2004، فبلغ حجم الاستثمارات التركية في العراق إلى 14 مليار دولار عكس التبادل التجاري فلم يصل إلى مليار دولار لكنه اخذ في التصاعد تدريجيا سنة 2011الى 12 مليار دولار.

---

[1] "**اردوغان يطالب مبارك بخطوة مختلفة**"، متاحة على الرابط التالي :
http: // www . aljazeera . net / neios / pages / bc bf b3e b 762-49 fd-becd32684405.

تم تأكيد تقارب المنطقة العربية بالسياسة الخارجية التركية خاصة القضية الفلسطينية فقد ندد اردوغان بالقضية و هاجم بشدة إسرائيل و أكد على رفع الحصار عن غزة و إن إسرائيل تتبع سياسة عمياء حول نفسها و انه على الشعب الفلسطيني الحصول على حقه وعلى دولة مستقلة حتمية لان شرعية النظام الدولي تنادي لحل قضية الأرض الموعودة فقد رسمت سيناريوهات لنهاية سريعة للنظام العالمي إذا لم يجد حل لهاته القضية[1].

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية

أولا:-أهداف السياسة الخارجية التركية :

بدأت تركيا في السعي وراء تحقيق مكانة إقليمية وعالمية من خلال خروجها للدور المركزي كما أنها تسعى لان يكون لها دورا مؤثرا على القرارات في عملية صنع السلام و لتحقيق و تفسير أهداف الدولة الخارجية وتنفيذ القرارات بوسائل معلنة عنها عبر سياستها الخارجية، ومن أهداف السياسة الخارجية التركية :

أولا : على الصعيد العالمي :

السعي للانضمام إلى الاتحاد الاوربي وتحقيق عضويته، و انجاز كافة الشروط وسعيها لتصبح عضو مؤثر وفعال بحلول 2023 الذي "سيوفر لها أبعادا جديدة على العلاقات التاريخية المعاصرة.

تطوير أسلوب الدبلوماسية جديد في السياسة الخارجية فعلى الدبلوماسية التركية أن توضح خطابها وأسلوبها في الساحة العالمية و تكون بذلك مساهمة لأعبئ في التفاعل الدولي[2].

الانتقال من سياسة جامدة إلى حركة دائمة و التواصل مع كل البلدان العالم المهمة لها.

---

[1]Turkey expels israeli ambassador over gaza flotilla row , available , at http : // www .bbc.co.uk./ news / world – 147624:europe

[2]محمد السعيد إدريس، **تركيا و تحديات العمق الاستراتيجي :عودة تركيا**، العدد 72، بيروت، المركز العربي للمعلومات، 2009، ص 45.

دورها المتألق في المؤسسات الدولية وسعيها للمشاركة القوية في المحافل الدولية الذي جعلها من اقوي عشرة اقتصاديات العالم[1].

ثانيا : على الصعيد الإقليمي :

تعزيز أشكال التعاون الاقتصادي الأمني الإقليمي "هذا أهم ما تتطلبه سياسات الأمن القومي التركي من السياسة الخارجية "[2]في المنطقة و مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي.

سعيت تركيا للعب دور الوسيط لحل النزاعات والقضايا المعقدة الإقليمية .

تسعى لتنامي العلاقات وإيجاد حلول للمشاكل مع جيرانها إقليميا محاولة تغيير النظرة المعروفة عنها وهي تركيا دولة محيطة بالمشاكل.

المشاركة التركية الفعالة في مجمل القضايا الإقليمية نظرا لما تكتسبه الدولة التركية من إمكانيات الجيوستراتيجية والاقتصادية والحضارية فهي تتطلع لان تصبح دولة محورية في المنطقة .

المشاركة التركية الفعالة في مجمل القضايا الإقليمية نظرا لما تكتسبه من إمكانيات الجيوستراتيجية و الاقتصادية والحضارية فهي تتطلع لان تصبح دولة محورية في المنطقة وحرصها الشديد على أن لا تكون لها عداوات .

ثالثا : على الصعيد الداخلي :

الحفاظ على وحدة الدولة التركية .

---

[1] محمد نور الدين، السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات: في كتاب (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009، ص 138.

[2] عقيل سعيد محفوض، **سوريا و تركيا: الواقع و الراهن و الاحتمالات المستقبل** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 177.

تحاول الدولة التركية جاهدة لتحقيق الحرية و الرفاه و الاستقرار لمواطنيها و تحقيق الأمن للوطن وان لا يؤدي ذلك إلى التهديد بالأمن , و التي "بدورها ستنعكس على قدراتها الكبرى و الفضلى على القطاعات الأخرى للدولة و تنميتها "[1].

التوازن الاستراتيجي يتحقق بين الحرية و الأمن.

تحقيق العدالة الاجتماعية و توزيع العادل للدخل القومي.

العيش بالشكل المطلوب وخفض معدل البطالة .

أن تتجاوز معدلات الاستثمار بنسبة 30%من الناتج القومي الإجمالي."و تأثير ذلك على السياسة الخارجية "[2].

تحقيق الشفافية في جميع جوانب الحياة العامة .

رابعا : على الصعيد العربي :

تعمل السياسة الخارجية التركية جاهدة لربط و تعزيز العلاقات مع الدول الإسلامية و العربية , " لتفتح الأبواب لتركيا و الترحيب بها في الرياض و القاهرة و دمشق و القدس و طهران ".

ثانيا:- مبادئ السياسة الخارجية التركية :

لقد قامت السياسة الخارجية التركية على تفعيل نظرية العمق الاستراتيجي* فأسست مجموعة من المبادئ من اجل نجاحها و التي تجسدت في :

أ –المبادئ المنهجية :

---

[1]طارق زياد الشرطي ,**السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة ؟**، ط1، الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع،2014،ص140.

[2]جراهام فولر, **الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998،،ص118.

أولا: الرؤية : تمتلك السياسة الخارجية التركية رؤية بناءة بدلا من الاعتماد على ردة فعل في معالجة الأزمة من خلال فهمها المميز و قدراتها الدبلوماسية المستخدمة تجاه منطقة الشرق الوسط .

ثانيا : اعتماد السياسة الخارجية في إطار عمل ثابت و منظم: وضع جهود الأساس منها تكوين علاقات مميزة إقليميا وذلك من خلال الرؤية البناءة التي تمتلكها السياسة الخارجية التركية.

ثالثا: اعتماد منحنى و أسلوب دبلوماسي جديد: في ظل انتشار القوة الناعمة التركية تم إعطاء السياسة الخارجية التركية الأولوية و القدرات الاقتصادية وطرق دبلوماسية في المجال الإقليمي و الدولي.

المبادئ العملية :

أولا: مبدأ الموازنة بين الأمن والحرية : ساد هذا الاتجاه بعد أحداث 2001 إلى تقليص الحريات، فكانت السياسة الخارجية التركية تعزز الحريات مع الحفاظ على الأمن في ظل التعزيزات الديمقراطيات مع انتشار القوة الناعمة لتركيا , تعتبر البلد الوحيد الذي نجح على صعيد الإصلاح السياسي دون تضييع المعطى الأمني , وهو ما جعلها نموذجا لدول أخرى[1].

ثانيا :مبدأ تصفير المشكلات :

وهو مبدأ يحقق قدرة استثنائية للسياسة الخارجية التركية في تطبيق هذا بتعزيز الروابط الاقتصادية و السياسية والاهتمام بالدبلوماسية لمعالجة مشكلات المنطقة باستمرارها أو تصعيدها ففي منتصف عام 2009 حلت تركيا العديد من المشاكل مع مختلف الجيران باعتمادها التقدم الدبلوماسي و إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي . فتركيزها كان على مزايا حل الصراعات ووضع خطط لإنشاء مجلس يتم فيها تداول

---

[1] جمال عبد العالي، **منطلقات السياسة الخارجية التركية**، و تفاعلاتها الشرق أوسطية، الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015 ،ص14.

*العمق الاستراتيجي : مصطلح عسكري يستخدم لوصف المناطق الفاصلة بين خطوط القتال على الجبهة وبين المدن الكبرى و مناطق الثقل السكاني و الصناعي للدولة، يكمن المعيار الأساسي للمناطق التي تشكل عمق استراتيجيا في مدي مقدرة الجيش على الانسحاب تكتيكيا من تلك المناطق في حال تعرضه هجوم معادي دون أن يخسر الحرب أو القدرة على المواصلة.

المواضيع السياسية و الاقتصادية و الأمنية و إلغائها تأشيرة الدخول في العديد من الدول أهمها : ألبانيا، روسيا، الأردن .

ثالثا : مبدأ الدبلوماسية المتناغمة: و يتجسد هذا الدور في حضور دبلوماسي و تناغم مع مجمل القضايا الإقليمية و الدولية واتخاذ مجموعة من الإجراءات قبل الوقوع في الأزمة، فاعتمدت هاته السياسة على الحوار السياسي و مبدأ الأمن للجميع ترابطه و التعايش السلمي بين الثقافات المتعددة و الانخراط الاقتصادي. مثال على ذلك الإصلاحات السنية –الشيعية، جهود تركيا المبذولة للمصالحة بين لبنان –فلسطين، أفغانستان – باكستان[1].

رابعا: مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد: وفق هذا المنظور فهي مساهمة في صناعة السلام الإقليمي و العالمي فهي علاقة تكاملية و ليست تنافسية، تسعى السياسة الخارجية إلى الانضمام للاتحاد الأوربي و إلى تحسين العلاقات و حسن الجوار مع منطقة الاورأسيا بعلاقة تكاملية و يظهر ذلك في الشراكة الإستراتيجية مع أمريكا في إطار ارتباطها بحلف الناتو تحت مفهوم العلاقات الثنائية, فهي ليست بالضرورة موجهة ضد روسيا.

خامسا :مبدأ الدبلوماسية النشطة : إن الانخراط بالمؤسسات الدولية أعطاها دورا اكبر فأصبحت عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي و عضو العشرين و تشارك بفاعلية في جامعة الدول العربية فهي تمتلك آلية الحوار الاستراتيجي هذا ما أعطاها دورا مهما في البعد الإقليمي في حقل العلاقات الدولية .

المطلب الثالث: مقومات السياسة الخارجية التركية:

كانت وظيفة تركيا أثناء الحرب الباردة عبارة عن قاعدة عسكرية وأمنية على الحدود مع الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات و بعد سقوطه دخلت في خصم العوامل التي صنفت إلى عوامل داخلية و خارجية انعكس هذا على وضع العلاقات الدولية و ما صاحبه من تغيرات في وظائف الحلف الأطلسي

[1] فراس محمد اليأس، **تحليل السياسة الخارجية التركية**، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن،2016، ص37.

فلقد ربطت نفسها بين الشرق والغرب وذلك بسبب سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ودورها المهم في النظام العالمي الجديد .

بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بها سنة 2002 التي كانت ستؤدي بالضرورة إلى انهيار تركيا أدى بصانع القرار السياسة الخارجية التركية إلى(ملء الفراغ) وتجاوز هاته الأزمة ،عند وصول طيب اردوغان للحكم عمل على مشروع الإصلاح البنيوي: سياسيا، اقتصاديا ،اجتماعيا ، امنيا ... والسياسة الخارجية التركية إقليميا فمن خلاله تم تنصيب تركيا دولة محورية قوية في النظام الدولي العالمي الجديد.

-الموقع الجيوستراتيجي لتركيا :

إن الموقع الاستراتيجي لتركيا ومكانتها جعلها قوية وقادرة على تحريك إستراتيجيتها بالكيفية التي تفرض بها إرادتها على من سواها من الدول[1] كونها دولة محورية و قارية . يتضمن من خلال هذا، حجم الدولة واتساعها ومضايقها كونها تطل على بحار مهمة وعدد سكانها اغلبهم:" متوسط الأعمار في التعداد السكاني دولة شابة في المعيار الهرمي" [2]، وعليه فموقعها الجغرافي مرتبط بسياستها الخارجية "يرجع ذلك الارتباط الوثيق بين المصالح والأهداف القومية للدولة، و الاعتبارات الجغرافية [3]، تتكون الأراضي التركية من شبه جزيرة أسيا الصغرى (الأناضول) هو جزء يقع في قارة أسيا كذلك جزء الصغير في قارة اروبا وإطلالتها المميزة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل جعلها تسيطر على الممر الملاحي الوحيد في المنطقة، فبحكم أهمية مكانتها الإستراتيجية سمح لها الاتصال مع اكبر الوجهات الإستراتيجية و تتوسط قارات العالم الثلاث : أسيا ، أوربا ، إفريقيا ،تحدها المياه من ثلاث جهات : البحر الأسود في الشمال و بحر ايجة في الغرب و البحر المتوسط في الجنوب .

تركيا هي معبر بين أوروبا و أسيا ،تحتل المرتبة 37 عالميا من حيث المساحة تقدر ب 783560 كلم مربع يقع اغلبها في قارة آسيا 97% الأناضول و 3% في اوربا البلقان تقع حدودها على 8 دول

---

[1] محمد طه بدوي ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، مصر ، المكتب المصري الحديث ، 1989، ص 136

[2] طارق زياد شرطي ، مرجع سابق، ص 70.

[3] محمد السيد السليم ، مرجع سابق، ص 307.

عربية منها : سوريا ، العراق ، إيران تمتلك مصادر عديدة للمياه العذبة كالأنهار والبحيرات ... أكثر من ثلث مساحتها أراضي زراعية و تغطي الغابات أكثر تربة أراضيها.

تعد تركيا نقطة تلاقي طرق المواصلات التجارية عبر العصور التاريخية ، ضمن ثلاث ساحات هامة هي المناطق البرية القريبة، البلقان، الشرق الأوسط و القوقاز تشكل الأساس الجيوستراتيجي للسياسة الخارجية التركية .ففرضت سيطرتها على المنافذ البحرية والإشراف عليها ما اكسبها وزنا بالنسبة لصانع القرار التركي فأهميتها الإستراتيجية بالغة الخطورة وتأثيرها إقليميا و دوليا .

يؤكد الفيلسوف الهندي kautilyen في القول : "إن نقاط الخلاف تزداد بين دول المتجاورة التي تصبح بالتالي أعداء طبيعيين".

المقوم الديموغرافي :

نظرا لانفتاحها الحضاري على الشعوب أدى إلى التعدد العرقي و الحضاري الذي ميز تركيبتها السكانية قد يشكلون جماعات ضاغطة تؤثر على سياسة الدولة الخارجية ،الأمر الذي يؤثر على واقع الدولة مستقبلا "[1]، وقدر الإحصاءات الرسمية لعدد السكان حسب الأعراق بما يلي :

اكبر تشكيلة من الأتراك شعب فتي و حيوي بحوالي 70 % في حين تم إحصاء الأكراد ب 25 % و الشركس ب 0،5 %و الجورجيون ب 0،5 %و العرب 2 %هذا ما أدى إلى مشاكل اثنيه داخلية، هناك فارق كبير في مستويات المعيشة بين الشرق الزراعي و بين الغرب الصناعي مما انعكس على التركيبة السكانية و الطبيعة النشاطية الاقتصادية و على توزيع السكان تتركز جل تجارتها في مدينة

[1]مارسيل ميرل ، **العلاقات الدولية المعاصرة:حساب ختامي** ،(تر: حسن نافعة)، القاهرة : دار الثالث للنشر ، 1999، ص7 .

اسطنبول .

يعتبر البناء السكاني التركي احد مداخل القوة والذي لعب في أداء الدور السياسي الخارجي التركي الإقليمي مؤثرا على الصعيد الدولي. " قد يشكل ضغطا عليها و تضطر الدولة إلى خيارات سياسية أخرى لا تكون في مصلحتها[1].

المقوم الاقتصادي :

يعتبر من معطيات القوة لأي دولة فهو يلعب دور مهم ومؤثر في السياسة الخارجية ، يحتوي على عناصر الموارد الطبيعية تعكس مدى قدرة الدولة في استخدامها القوة الكامنة يقودها ذلك الاستراتيجية و سياسة خارجية ناجحة. " يعتبر الماركسيون إن العامل الاقتصادي السبب الرئيسي وراء نشوء ظاهرة الصراع الدولي و إن كل الحروب تحركها أسباب و دوافع اقتصادية[2].

بحكم الموقع الجغرافي المهم لتركيا عرفت تنوع طبيعي كبير و بشري، فهي تمتلك موارد طبيعية هائلة من الزئبق، الذهب ،الفحم ، الحديد، الخام ... إلى جانب الموارد المائية و لما تمتلكه ب 26 حوض مائي كل هذا يعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة .

عملت تركيا على العمل اقتصاديا مع العديد من الدول بعقد اتفاقيات ومشاريع منها مشروع "الجسور الدولية "عام 2012 وتقديم معاهدات تجارية فهي تستند المنهج الرأسمالي في قطاعها الصناعي و لديها استثمارات كبيرة مع الشركات أجنبية منها الأمريكية وطورت علاقاتها الاقتصادية بالدول العربية، درجت من ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة فقد أصبحت شركاتها المقاولاتية تحتل المرتبة الثانية بعد الشركات الصينية و تراجع ديونها في القطاع العام و انخفاض نسبتها عام 2012 إلى نسبة 29،1 %إذ كانت تقدر ب 61،4 %سنة 2002 ، وفي سنة 2013 أصبحت تركيا من مجموعة G20 وعليه هي سادس اكبر اقتصاد في أوربا .

---

[1] زهران جمال، "**قياس الدولة**"، المستقبل العربي، عدد 146، 1991، ص، 50 .

[2] عامر أبو علاء، العلاقات الدولية : العلم و الظاهر الدبلوماسية الإستراتيجية، غزة – فلسطين : مكتبة أفاق، 2002، ص 70.

كان يقبع اقتصادها في المرتبة 21 على المستوى العالمي في التسعينيات وأصبح في فترة حكومة حزب التنمية في المرتبة 17 على المستوى العالم ، فاستمرت معدلات النمو بالصعود في الفترة 2002 إلى 2008 وانخفضت نسبة البطالة و ارتفاع الدخل القومي لتركيا سنة 2002 إلى 618 دولار عام 2010 و كذلك نسبة الاستثمارات حوالي 22 مليار دولار، كذلك زيادة العمل في البورصة التركية إلى ثلاث أضعاف في عهد الحكومة الحالية قدرت صادرات تركيا عام 2002 ب36 مليار دولار في حين قدرت عام 2010 ب 102 مليار دولار.

إن الإمكانات الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة التركية جعلها في قوة اقتصادية إقليمية لا يمكن تجاهلها،

أخذت عمليات التنمية تجري بتولي رجب طيب اردوغان (حزب التنمية و العدالة) سنة 2002 ، فقد شهد اقتصاد تركيا طفرة كبيرة .

المقوم العسكري :

يعرف على الدولة التركية منذ القدم أنها محاربة وقوية قادرة على خوض الحرب في مختلف الظروف

والأجواء يعود هذا للبيئة وللطبيعة الجغرافية إضافة إلى الثقافة والعقيدة القومية ولما تمتلكه من ترسانة للأسلحة هائلة ترك لها مكانة إقليمية مؤثرة في المنطقة .

إذ تمتلك الدولة التركية اكبر جيش بين الدول الأوروبية، يبلغ عدد القوات المسلحة التركية (1،054،750) جندي، له دور في صناعة القرار السياسي الداخلي. يعد رئيس الجمهورية قائدا في صناعة القرار الداخلي، و رئيس الجمهورية قائدا عاما للقوات المسلحة، أما بالنسبة لوزير الدفاع فتنحصر مهامه بالإشراف على أعمال التجنيد و التعبئة و العتاد و الصناعة الحربية و الإمداد بالسلاح."

لا يكمن الاعتماد أو اللجوء إلى المقوم العسكري لتنفيذ السياسات العسكرية لتنفيذ السياسة الخارجية لما يترتب من مخاطر الأسلحة و كذلك التشابك المعقد بين المصالح الدول".

يتكون الجيش التركي من أربع فروع رئيسية هي :

القوات الجوية و البحرية و تتبعها قوات الدفاع الساحلي والقوات البرية و قوات الجند رمة[1].

اعتمدت الدولة التركية عام 1952 برنامج لتطوير القدرات العسكرية الهدف منه هو اعتماد ورغبة الدولة التركية على مجابهة أي تهديد و خلق قوة عسكرية قوية قائمة بحد ذاتها على ردع التهديدات الداخلية ولخارجية ، و قد استندت إلى مبدأين و هما :

المبدأ 1: الحصول على أسلحة متطورة من مناشئ غريبة .

المبدأ 2 : اعتماد التصنيع العسكري المشترك مع الو.م.ا ودول غربية أخرى، لكن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي دفعت بصناع القرار التركي إلى : الإعلان عن عزمهم في قطع خطوات اكبر في طريق تنمية التسليح وزيادة القدرات العسكرية التركية.

[1] يوسف إبراهيم الجهماني ، **تركيا و إسرائيل : ملفات تركية** ، دمشق:دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، 1999 ، ص ص 75-76.

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية التركية

عند دراستنا و تحليلنا للسياسة الخارجية لدولة ما و التي من خلالها سنتطرق إلى العوامل المحفزة للسياسة الداخلية لها و بما أننا بصدد دراسة السياسة الخارجية التركية تقتضي الضرورة العلمية وبعد دراسة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية يجب علينا الوقوف على أهم المحددات التي توجه السياسة الخارجية التركية التي سنفصل فيها ضمن ثلاث مطالب بداية من مراكز صنع القرار و كيفية اتخاذ القرار من طرف صانعيه داخل النظام السياسي التركي من السلطات والفواعل غير الرسمية إلى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم وأخيرا الظروف الدولية للسياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: مراكز صنع القرار في السياسة الخارجية التركية.

إن عملية توزيع الاختصاصات بين مختلف الهياكل التنظيمية في ميادين صنع القرار و صنع السياسة الخارجية عملية مهمة، و ما زاد أهميتها حسب طبيعة النظام السياسي هي التعدد في جوانبها. فعملية اتخاذ القرار تعكس إلى حد بعيد العوامل التي توجه صانع القرار عند محاولة تفاعله مع الواقع الدولي بواسطة سلسلة القرارات التي تتخذها الوحدة التنظيمية التي يتصرف باسمها و تعكس كذلك اتجاهات و تصورات الدول، و كذا الوسائل التي تستعملها للدفاع عن مصالحها تجاه الأطراف الدولية الأخرى[1].وعلى هذا الأساس كلما اتسعت دائرة المؤيدين لصنع القرار من حيث الجماعات و من حيث المؤسسات الدستورية الرسمية كلما يكشف عن التطور في أداء النظام السياسي نحو الديمقراطية .

و يعرف **جوزيف فرانكيل** عملية صنع القرار في كتابه صنع السياسة الخارجية :"**إن قرار الدولة لا يصنع من طرف الدولة ولكن من طرف الأفراد أو مجموعة من الأفراد**"[2] . فهي تختلف من درجة شعبها و تعدد مستوياتها و توزيع الاختصاصات. أما **سنايدر** فيعتبرها :"**أنها مجرد أداة أو وسيلة تفيد في معرفة بعض المتغيرات و عوامل أخرى مؤثرة في السياسة الخارجية**" [3].

---

[1] حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 32.

[2] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،(تر :وليد عبد الحي) ، الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة ، 1985، ص 306.

[3] اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسية الدولية**، الكويت: منشورات ذات السلاسل ،1987،ص182.

وعليه فإن عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطور هذه الأنظمة والتوجهات السياسية للنخبة الحاكمة، فللدولة التركية نظام سياسي وهو نظام جمهوري علماني ديمقراطي برلماني ذو صبغة عسكرية، و البرلمان منتخب من الشعب، وهو مصدر التشريع، و الرقابة على الحكومة والذي ينتخب هو رئيس الجمهورية[1]، وهو مصدر خصوصية في تحليل و تمييز نظامها السياسي الداخلي، كونها دولة نامية، وشرق أوسطية، و لتجربتها الكمالية بعد تقلصها من إمبراطورية كبيرة إلى دولة جمهورية صغيرة[2].

وتعتبر سياستها مفتوحة على تداخلات العسكر بالداخل، و القوى الكبرى و المجاورة في الخارج[3]، فالأنظمة الديمقراطية تتميز بالشفافية و التعددية و المتحركة في اتخاذها للقرار.

لذا يتم اتخاذ القرار في السياسة الخارجية التركية عن طريق مؤسسات رسمية وهي السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وغير رسمية والمتمثلة في المؤسسات الاقتصادية والأحزاب السياسية وجماعات الضغط وكذلك الإعلام، وكذلك بعض العوامل الأساسية كالأزمات ودرجة تحريك المعلومات لاتخاذ القرار :

أ- المؤسسات الرسمية :

-**السلطة التشريعية :** في الدول الديمقراطية التي تتميز بالتعددية والمتحركة ، يلعب البرلمان دورا مهما في اتخاذ القرار، فهو يمتلك مجموعة من الوسائل و الأدوات التي يوظفها للتأثير في صياغة و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية[4].

---

[1] محمد نور الدين ،" **الديمقراطية و النظام الانتخابي في تركيا**"، شؤون الأوسط، عدد99 ،2000، ص30.

[2] عقيل محفوض ،**جدليات المجتمع و الدولة في تركيا المؤسسة العسكرية و السياسة العامة**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2008، ص 144.

[3] نفس المرجع، 144.

[4] حسين بوقارة، ، مرجع سابق، ص64-65.

وعليه في دولة تركيا سلطتها التشريعية تتمثل في الجمعية الوطنية و تمارس صلاحية التشريع وفقا للما7من الدستور، وتتألف من 550 عضو ينتخبون كل أربعة سنوات، باعتباره السلطة العليا يمكن إجراء انتخابات تكميلية لأعضاء البرلمان وعليه تحدد اختصاصاتها و سلطاتها في الأول من القسم الثاني من الدستور[1].

– **السلطة التنفيذية:** تلعب دورا مهيمن في صياغة و تنفيذ القرارات مقارنة بالسلطة التشريعية[2]، ففي تركيا تتكون السلطة التنفيذية من رئاسة الجمهورية وهو على رأس الدولة و يمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي و الركن الثاني للسلطة التنفيذية هو رئيس الوزراء وهو المسؤول أمام البرلمان حيث يقوم باختيار وزراءه من بين النواب و من بين الأشخاص المؤهلين لذلك، ويجوز لرئيس الجمهورية الاستغناء عن خدمات الوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء[3]. هذا دون أن ننسى مجلس الأمن القومي والذي جاء ليوفر الصلاحية القانونية لتدخل الجيش بالشؤون السياسية و ليمارس نفوذا واسعا في الحياة السياسية.[4]

والمجلس يتكون من رئيس الجمهورية و رئيس الوزراء، وكذلك رئيس الأركان العامة فهذا المجلس يختص بالاهتمام بما تقتضيه من تدابير سلامة الدولة وبسلامة الأمن القومي، إلا أن تدخل الجيش في الحياة السياسية شكل عائقا أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[5].

–**السلطة القضائية** : تمثلها المحكمة الدستورية وهي الهيئة القضائية ومنها المحكمة الإدارية العليا الأعلى للبلاد، مكلفة بحماية الدستور و الدفاع عنه، كما أن القضاء التركي يتكون من ثلاث فئات : القضاء العدلي، و القضاء الإداري، و القضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري.[6]

---

[1] طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص85.

[2] حسين بوقارة ،مرجع سابق، ص 67.

[3] علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ،2009 ص29.

[4] طارق زياد الشرطي، مرجع سابق، ص101.

[5] نفس المرجع، ص102.

[6] إيمان دني،مرجع سابق، ص84.

ب-المؤسسات غير الرسمية:

الأحزاب السياسية : للأحزاب السياسية دور مهم في الحياة السياسية لا تقل أهمية عن ادوار المؤسسات السياسية الأخرى في الدول و سواء كانت رسمية أو غير رسمية، و يزداد دورها في توجيه الرأي العام فهي قوة سياسية تمتلك القدرة على منع الحكومة من إساءة استخدام السلطة الديمقراطية في الدول.[1]

و قد شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ الاستقلال عام 1923، فلقد ساد في تركيا بداية قيام الجمهورية رأي مفاده أن تعدد الأحزاب يؤدي إلى الانقسام و التفكك و إضعاف الدولة[2]،

إذ حينها احتكر حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك الممارسة السياسية إلى غاية صدور قانون التعددية الحزبية الذي أجاز إنشاء الأحزاب[3].

وعليه فإن الأحزاب تقوم على دور التكوين السياسي من خلال إيديولوجياتها التي لها اثر على القرار السياسي فإن أثرها على دولة تركيا يقف على عدة عوامل هي[4]:

- وجود الأحزاب السياسية في الحكومة أو في المعارضة.

- مدى توافق توجهات الأحزاب أو تعارضها مع رؤية المؤسسة العسكرية التركية.

فضلا عن ذلك فإن تأثير الأحزاب السياسية كبير جدا في عملية صنع القرار السياسي الخارجي يتضح من خلال دورها في اختيار صانعي القرارات. لذلك يتأثر صناع القرار بالبرنامج السياسي للحزب الذي رشحهم[5].

---

[1] فراس محمد اليأس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2015، ص65-66.

[2] نفس المرجع، ص 67.

[3] إيمان دني، مرجع سابق، ص84.

[4] فراس محمد اليأس، مرجع سابق، ص 68.

[5] نفس المرجع، ص68.

الإعلام: إن الوظيفة الإعلامية تؤثر على الرأي العام وتدفع المواطنين لتأييد قرار حكومي معين فهي الوسيط الرابط بين السياسة الخارجية و الرأي العام، و هي من المؤسسات غير الرسمية التي لها دورا هاما في الحفاظ على العلمانية في تركيا فنجد وسائل الإعلام اشمل لانتشار العلمانية بالكلمة المقروءة وهي أكثر تأثيرا في قلوب الناس وأفكارهم[1].

المطلب الثاني : دور حزب العدالة و التنمية في توجيه السياسة الخارجية التركية:

تأسس الحزب العدالة و التنمية برئاسة طيب رجب اردوغان في 14 أوت 2001، وجرى إشهار الأعضاء المؤسسين الذين كانوا 74 شخصا[2].وحرص قادته على تأكيد رؤية مختلفة لسياسة الخارجية لتركيا فلقد أعاد حزب العدالة و التنمية تعريف هوية الفكرية و السياسية بما ينسجم مع واقع الداخلي و الخارجي للسياسة التركية خاصة الداخلي من الناحية الاقتصادية و ما كانت تعاني منه الدولة التركية من انهيار اقتصادي حيث وصلت نسبة التضخم لديها إلى 35 % وكذلك التحديات الداخلية و الخارجية من الموقف العسكري و المؤسسة العسكرية رغم القوى الضاغطة داخليا و خارجيا وتقليص نفوذ العسكر من الحياة السياسية التركية و الإصلاحات السياسية للانضمام مع الاتحاد الأوروبي، فبعد وصول الحزب للسلطة سنة 2002 بقيادة **اردوغان** أصبح **النموذج التركي** يتمحور على ثلاث قيم أساسية : الديمقراطية و العلمانية واحترامه لها و الإسلام فلقد عهد حزب العدالة و التنمية بالعدالة بينهم بعد فشل الأحزاب القديمة في ذلك خاصة بعد وجود أطراف راديكالية ليس من مصلحتها نجاح هذا النموذج من العثمانية الجديدة، فحزب العدالة و التنمية استطاع أن ينجز مصالحة بين التيار الإسلامي الوسطي و التيار العلماني المعتدل، فسياسة تركيا تركز على تدعيم مصادر قوتها الناعمة بتعظيم نفوذها السياسي و الاقتصادي و الدبلوماسي[3]، فبعد التغيير الحاصل في النظام السياسي و تأثيره على السياسة الخارجية الدولية خاصة الإقليمية و تحول النظام السياسي بعد أن كان أداة من أدوات القوة الناعمة على الصعيد الإقليمي فمن خلال هذا يبرز دور حزب العدالة و التنمية في ذلك .

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق،ص 210.

[2] ياسر احمد حسن، **تركيا : البحث عن المستقبل**، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2006، ص 165.

[3] فراس محمد اليأس، مرجع سابق، ص121 .

تبنت حكومة العدالة و التنمية دور سياسة متعددة الإبعاد ترى تكاملا لا تعارضا بين الهويات و التوجهات المتعددة للسياسة التركية الخارجية[1]، و تتمثل عناصرها الآتية في[2]:

-ضرورة تنشيط الدور التركي في المنطقة بما يتجاوز حدودها المباشرة.

-تغليب الحوار السياسي و المبادرات الدبلوماسية في معالجة الأزمات ورفض سياسات الحصار و العزل.

-الاهتمام بالدخل الاقتصادي لمعالجة الخلافات، وتعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة .

-ضرورة الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة و طابعها المتعددة في إطار تعزيز التعايش الثقافي .

-التنسيق الأمني ورفض سياسات المحاور تأكيد على الأمن، دون استبعاد استخدام القوة العسكرية.

وحدد برنامج الحزب العدالة و التنمية أهدافه الداخلية بما يلي[3] :

-تحقيق السيادة من دون أي قيد في الدولة الدستورية التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد .

-الحفاظ على وحدة الدولة التركية، وتحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية تتيح للفرد العيش بالشكل المطلوب.

-الحفاظ على القيم و الأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي .

-تامين الرفاه والأمن للشعب التركي، وتحقيق العدالة بين المجتمع التركي والتوزيع العادل للدخل القومي.

و لتحقيق ذلك يسعى الحزب إلى[4] :

-نشر الحريات و سيادة القانون داخل الدولة التركية والوعي القائم على حقوق المتعارف عليها دوليا.

---

[1] فراس محمد اليأس ، مرجع سابق، ص120.

[2] احمد داود اغلو، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، (تر : محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل)، ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص 426.

[3] إيمان دني، مرجع سابق، ص 89.

[4] معمر خولي، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسة ، 2011، ص 11.

-القضاء على المشكلات المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية و الطبيعية المهملة بتركيا وجعلها دولة تنمو بالإنتاج و منتجة باستمرار.

-خفض معدل البطالة و القضاء عليها، وردم الهوة في توزيع الدخل الذي يزيد من مستوى الرفاه.

-إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة و الفاعلية في الإدارة العامة، و اشتراك المواطنين و المنظمات المدنية في عملية صنع القرار .

- المحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة والثقافية الكاملة.

-إتباع سياسات عملية معاصرة رشيدة، لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية والثقافة والفنون، و التعليم، و الصحة و الزراعة و الثروة الحيوانية.

اتخذت السياسات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية دورا مهما في تحسن التوجهات والأجواء التركية الأوربية حيث صادق الحزب في 30 تموز 2003 على حزمة من الإصلاحات عرفت بالحزمة السابعة أهمها تعجيل إجراء التحقيق و تشديد العقوبات في حالات التعذيب و منع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية و إلغاء جرائم الرأي و تعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار ومنح الأقليات حق التعلم بلغاتها*، وإلغاء محاكم امن الدولة سيئة السمعة ، وحماية الأقليات، و منح الأكراد المزيد من الحريات[1].

كما وضع الحزب ثلاثة خطوط حمراء على التعصب القومي حسب رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان[2] :

أ-القومية المرتكزة على العرق.

ب-القومية الإقليمية: أي عدم التفرقة بين شمالها وجنوبها وشرقها و غربها و القيام بالاستثمارات في عدة من المناطق للقضاء على التفرقة بينهم.

---

[1] إيمان دني، مرجع سابق، ص205.

*تم السماح باستخدام لغات غير التركية بعد التعديل الدستوري ، مثل : العربية و الكردية في الإعلام و النشر مما يجعل الفرص لإنشاء محطات للبث و السمعي و البصري و إصدار صحف بعدة لغات.

[2] حسين طلال مقلد،" **تركيا و الاتحاد الأوربي بين العضوية و الشراكة**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، م 26، ع 1، 2010، 344.

ج–القومية الدينية: في حال التفرقة بين الدين و المذهب لا يوجد هناك تسامح و انعدامه تماما.

لقد رحب الاتحاد الأوربي بوصول حزب العدالة و التنمية للسلطة، فصرح ممثل السياسة الخارجية لاتحاد الأوربي **خافيير سولانا** : بان من الخطأ اتخاذ القرارات أو الإدلاء بتصريحات على الطبيعة الإسلامية لأي حزب من الأحزاب وانه على الحكومة المقبلة يجب تقييمها على ما ستفعله وعلى الاتحاد الأوربي إن يمنحها الثقة من حيث المبدأ [1]

فاستبشروا خيرا عند وصول **غول** إلى السلطة فهذا يجعل فرصة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي كبيرة من خلال التقدم في عدة مجالات خاصة المجال الاقتصادي الذي سيضمن نموا عاليا للاقتصاد التركي بالقوة الايجابية الدافعة إلى الانضمام الاتحاد الأوروبي فهي تسعى إلى ذلك منذ زمن ومتابعة المسيرة في ذلك والتقدم في مجال حقوق الإنسان. كذلك تسعى إلى وضع مسافة أمان بينها و بين روسيا وتحسين العلاقات بينهم حيث تعد هاته الأخيرة المنافس الاستراتيجي لتركيا في الأقاليم الثلاث : القوقاز و أسيا الوسطى ومنطقة البلقان .

فمنذ وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة عرف نجاحا في عدة مجالات منها الاقتصادية و الذي عرف نموا كبيرا، كذلك جاء بمشروع شامل للسياسة داخليا و خارجيا، أما على المستوى الخارجي فقد شهد حضورا نموا كبيرا، كذلك جاء بمشروع شامل للسياسة داخليا و خارجيا، أما على المستوى الخارجي فقد شهد حضورا قويا للسياسة الخارجية التركية خاصة في القضايا الإقليمية، فالغموض الذي كان يحوم حول دور تركيا الإقليمي كان بسبب الصراع القائم بين الاتجاهات الثلاثة نحو المجتمعات الإسلامية و الشرق الأوسط و تطلعهم نحو الجنوب، والصراع حول الهوية هذا ما سهل عملية التي عرفتها السياسة الخارجية التركية والتي لم يكن لها رد فعل معاكس من طرف الإسلاميين بعد توليهم السلطة[2].

وما عزز الحضور التركي الحركات الاحتجاجية والتحولات الناتجة عنها في العالم العربي والتي أضفت ديناميكية للسياسة الخارجية التركية رغم تحدي الصعوبات التي عرفتها حدودها خاصة الحدود التركية السورية، فقد أحدثت السياسة الخارجية التركية في ظل عهد العدالة و التنمية تحولات إستراتيجية أعادت

---

[1] نفس ، ص345.

[2] نفس المرجع، ص 348.

تعاريف بمبدئها الأساسية وإلى صياغة دورها من جديد مؤثرا بذالك حول إقليمها بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، إلا أن سياستها واجهت العديد من التحديات في ظل التطورات التي حصلت في الإقليم والظروف الداخلية لتركيا منذ جانفي2011 أولها الربيع العربي.

المطلب الثالث: الظروف الدولية و تأثيرها على سياسة الخارجية التركية:

إن الظروف الدولية تستند إلى المصالح فهي تعد السبب الكامن وراء التقلبات التي تطرأ على السياسات الخارجية للدول، فالدول ووفقا للتطورات و التغيرات المستمرة و الحاصلة دائما سواء كانت إقليمية أو عالمية، فهي تستطيع إجراء تغييرات على سياستها. وقد تصل تلك التغييرات إلى حد قطع العلاقات مع بعض الدول التي ترتبط معها بعلاقات حميدة[1]. كذلك فإن الظروف الدولية معروفة دائما بالتغير فان السياسات التي تتبعها الدول حتى ولو كانت صحيحة لن تقابل بالنتائج الجيدة دائما و الحسنة بسبب تلك التغيرات التي تتسم بالتغيرات على الدوام و على هذا فان التغيرات التي عرفتها بعض الدول العربية و التي عرفت بمرحلة الربيع العربي شكلت هاجسا و مخاوفا كبيرة في السياسة الخارجية التركية وذلك من خلال عدم تحقيقها أهدافها التي تسعى إليها بسبب ما يحصل في الدول الجوار من سوريا و العراق و دول أخرى من مصر و ليبيا و تونس و الخطابات الموجهة لرؤساء هاته الدول و المطالبة بالتنحي من الحكم و ذلك لما سيخلف من جهل و قمع و ديكتاتورية لشعوب هاته الدول و لما سيعرفونه من بطش جائر من حكامهم واستبداد في سياسيتهم منذ عقود مضت و كذلك إن السياسة التركية دعمت الشعوب بالمطالب المشروعة والمتمثلة في الحرية و الديمقراطية مثل موقفها مع الدولة السورية و مطالبة الرئيس بشار الأسد بالرحيل ومنح شعبه الحرية الكاملة و كذلك موقفها من الدول المصرية و من الرئيس حسني مبارك و من خلال هاته الأحداث اتخذت الدولة التركية خيارين منها الوقوف إلى جانب الشعوب المضطهدة و يعد ذلك أفضل القرارات التي اتخذتها فضلا عن ذلك فان خيارها هذا كان باستخدامها بالوسائل السلمية و منها الدبلوماسية وذلك من اجل استعمال الحيلة و من دون صراعات و من دون أسلحة ومن دون إراقة الدماء خاصة، وهذا ما تتجنب استعماله الدولة التركية دائما وهذا ما حدث مع الوضع الذي عانت منه الحركات الشعبية من قبل السياسات الاستبدادية التي اتبعها النظام الظالم والقاهر لهم، وأكبر فشل واجه مشروع الدولة التركية وهو

[1] أمر الله ايشلر،"تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية"، **مأ ريس**، العدد 297، الأربعاء 22 يناير 2014، ص10.

مشروع "**صفر مشاكل**" و عدم السماح بتطور العلاقات بين هاته الدول و تركيا بسبب دخول العلاقات المتبادلة عهدا مغايرا و جديدا من بداية انتهاج الدول تلك الأنظمة و سياسات التي هي مجال محدود لم تترك مجالا حيوي متبادل لتطوير العلاقات بينهم و تتركها في مجال محدود هذا ما أدى إلى خطأ جسيم في مشروع صفر مشاكل مع دول الجوار لكن في ظل التغييرات المستمرة و تحت ما يسمى بالظروف الدولية فان لغة مصالح التي تهمين على صميم السياسة و تعد على أنها الحقيقة المهمة و الواضحة و الملحة في الساحة الدولية، فقلد مثلت الثورات العربية لتركيا فرصة و عقبة في نفس الوقت، حيث ساندت المطالب الديمقراطية للشعوب في معظم الدول، لكن بعض السياسات التركية تتسبب في عدم قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر و فعال في الثورات العربية فضلا عن ذلك فقد شهد الدور الإقليمي التركي مرحلة الصعود بعد نجاح هاته الأخيرة (**الثورات العربية)** بتونس ومصر لأن هاته الثورات أدت إلى تغييرات جيوسياسية هامة في المنطقة العربية خاصة على الدول الجوار و تأثيراتها عليه، و عليه فقد كانت الدولة التركية أكثر الدول تأثرا بهاته الثورات و التفاعلات فلقد كان التركي مساندا لهاته الثورات العربية و الوقوف بجانبها فضلا عن قيام السياسة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية بتغييرات ديمقراطية وأخذت والنمو الاقتصادي[1].

فضلا عن ذلك فان **حزب العدالة و التنمية** تمكن من تحقيق تغييرات في السياسات التي كانت تنتهجها الدولة التركية داخليا و خارجيا كانت قد تصل إلى حد درجة الثورة، و على اثر هذا فقد لاقت السياسة الخارجية التركية العديد من الانتقادات اللاذعة في ظل مرحلة الربيع العربي من طرف المتلهفين لرؤية أي انتكاسة في السياسة التركية.

فمن خلال هذا ظهر **منافس** جديد للدولة التركية في منطقة الشرق الأوسط و يعتبر المنافس الرئيسي و هو الطرف **الإيراني** هذا ما يدخل تركيا في معادلة صفرية أمام إيران و سعي تركيا في نجاح هذه المعادلة عبر ثلاث خطوط متوازية وهي : استيعاب إيران دبلوماسيا من خلال الحوار السياسي و تبادل المنافع

---

[1] أنظر بهذا الصدد موقف تركيا عموما من الثورات :

:Gumuscu sebnem, turkey's reactionsto, to the arab spring, avaible at
//yalejournal.org /2012/05/turkeys- reactions-to-the-arab-spring.:http

الاقتصادية وعلاقات حسن الجوار وعرض وساطة بين طهران و واشنطن و إضعاف الدور الإيراني الإقليمي وذلك من خلال محاولة حشد الأطراف العربية المسماة معتدلة في معسكر تقوده الدولة التركية وأخيرا دفع أطراف التي هي متحالفة مع إيران بعيدا خاصة الدولة السورية، إن العلاقات الدولة التركية مع واشنطن وموقعها المتقدم في ذلك و كذلك حشد تركيا من مواجهتها مع إيران وصولا إلى تعزيز الحضور الإقليمي التركي بالمنطقة بتأييد بعض الدول العربية لذلك مثل القاهرة و الرياض، ذلك من خلال إعلانهم وهو أن النفوذ الإيراني في المنطقة يهدد الاستقرار الإقليمي على عكس تركيا ودورها الإقليمي، بشرط البقاء كعامل توازن في مواجهة إيران على عكس النظرة السورية التي هي متحالفة مع إيران ضمن المحور **الإيراني–السوري** و هاته الأخيرة في الدولة العربية الأقرب إلى قلب أنقرة، فضلا عن ذلك فإن التغيير في طبيعة العلاقات الحالية بين تركيا و إيران هو حدث وارد الفعل .

كذلك التنافس الروسي العسكري في سوريا لصالح نظام بشار الأسد و إسقاط المقاتلات التركية لطائرة روسية سوخوي 23 و التي كانت تحلق فوق الحدود التركية السورية في 24 نوفمبر 2010 أدى ذلك بالضرورة إلى تدهور في العلاقات بين روسيا و تركيا في عدة مستويات السياسية و الأمنية و خاصة الاقتصادية و هاته الأخيرة تدهورت بشكلا ملاحظ فتدهورت العلاقات الاقتصادية و أثار تراجع الاقتصاد التركي كان واضحا من حيث تراجع السياحة و الصادرات التركية و ارتفاع نسبة التضخم الأمر الذي بدأ بالانعكاس على المستوى المعيشي للمواطن التركي[1]. فقد وصل حجم التبادل التجاري بينهم في عام 2012 إلى 32.2 مليار دولار في تراجع بشكل ملحوظ وكبير حتى عام 2015 إلى 23.99 مليار دولار[2]، والواضح إن ذلك سيكون بشكل مؤقت خاصة و بعد أن كانت العلاقات بينهم جيدة و حسنة لأنها كانت وتتميز بأنها كانت واعدة و متقدمة و ذلك كان واضحا في التقدير الشخصي المتبادل بين كل من رئيس البلدين تركيا بقيادة الرئيس اردوغان و روسيا بقيادة الرئيس بوتين .

كذلك إن فوز **دونالد ترامب** في الرئاسيات كان له دور فعال في تأثير على السياسة الخارجية التركية ويعتبر هذا الفوز من أهم الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات في النظام الدولي الحالي، فان صعود الرئيس الأمريكي

---

[1] إكرام عسلي، حزب العدالة و التنمية في تركيا بين المشهد المحلي و الواقع الدولي، **مذكرة ماجستير**،(كلية الدراسات الدولية و العلوم السياسة ، جامعة الأردن، 2016) ، ص62.

[2] http://www .mfa.gor.tr/rusya-economisi.tr.mfa

للرئاسيات و نجاحه في الانتخابات كان ذلك عاملا في تصعيد التوتر و خيبة الأمل للعلاقات التركية الأمريكية على العموم، في 8 نوفمبر 2016 نظر الأتراك نظرة جديدة لتوقعات قد تكون ايجابية على إن تصحح سياسة ترامب في الشرق الأوسط كثيرا من الأخطاء و الأضرار التي تعرضت لها تركيا بسبب إدارة اوباما، وفي اليوم التالي لفوز ترامب بالرئاسيات قام الرئيس التركي **اردوغان** باستدعاء و توجيه دعوة للرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية ترامب لزيارة تركيا، بذلك ستفتح صفحة جديدة خاصة بعد إلغاء حزب العمل الكردستاني و تنظيم غولن وهما الملفان الرئيسيان في الخلافات بين واشنطن وأنقرة في عهد **اوباما**[1].

المبحث الثالث : التحديات الداخلية الراهنة للسياسة الخارجية التركية:

بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم عام 2002 انتقلت تركيا إلى مرحلة جديدة في تاريخها والى إعادة ترتيب لبنية الدولة التركية ونجحت في محورين أساسين داخليين: الأول هو تطوير الجهاز الإداري الحكومي و البنية التحتية لاستقبال الاستثمارات الأجنبية الوافدة و التي لها دور كبير في دفع سياسة تركيا نحو التقدم، فيعد وصول الحزب إلى السلطة تتويجا لجهود وتراكمات تاريخية بذلتها الحركة الإسلامية كذلك اشتياق الشعب التركي إلى جذوره الإسلامية، فضلا عن تردي الأوضاع السياسية و الاقتصادية والأمنية و التحديات التي واجهها حزب العدالة و التنمية وهذا ما سنتناوله في مبحثنا هذا.

المطلب الأول : التحديات السياسية

قام حزب العدالة والتنمية بخلق حالة سياسية تستدعي أحداث تغييرات جذرية و جوهرية في طبيعة النظام السياسي التركي وبما يتوافق مع دور تركيا ومكانتها الكبيرة، فعند وصوله إلى الحكم أدى ذلك إلى تغييرات كانت بالضرورة تحديات على المستوى السياسي الداخلي التركي وأثره على السياسة الخارجية التركية، لعل من بينها **التعديلات الدستورية** و التي نقلت عن الهيئة الانتخابية و من بينها[2]:

-تخفيض مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات.

---

[1] توتر العلاقات التركية الأمريكية، الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2017/12/12:
www.aljazeera.net(encyloiedia).vents

[2] التعديلات الدستورية :http//www.alitthad.com:

-من حق الرئيس الترشح لعهدة ثانية .

-إجراء الانتخابات العامة كل 4 سنوات .

وتنص كذلك التعديلات الدستورية التي جرت في 16 أفريل 2017 على إلغاء منصب رئيس الوزراء[1].

-من المواد التي عدلت:

المادة 9 : تفتح تحقيقا مع الرئيس الجمهورية استنادا إلى مقترح تطرحه الأغلبية المطلقة من إجمال أعضاء البرلمان التركي.

المادة 10: و المتعلقة بمناصب نواب الرئيس و الوزراء ووكيل الرئاسة حالة شغورها، حيث تمكن الرئيس من تعيين نائب الرئيس أو عدة نواب للرئيس .

المادة 18: إلغاء القانون الذي يقضي بقطع صلة رئيس الجمهورية المنتخب بالحزب السياسي الذي تنتمي إليه.

فالظروف السياسية في البيئة الداخلية و الخارجية لدولة لتركيا في ظل حكم حزب العدالة و التنمية فرضت ضرورة تحديد رؤية واضحة جديدة تطمح إلى التعامل مع التحديات المحيطة بالدولة التركية إذ لزم على البيئة الداخلية التعامل مع المؤسسات العلمانية وعلى رأس القائمة المؤسسة العسكرية، و عليها إن تتأقلم مع الأفكار كي لا تفقد الثقة من طرف ناخبين كذلك البيئة الداخلية تسعى إلى تامين الرفاه للشعب التركي وتطمح كذلك إلى تحقيق السيادة. إن التحدي الكبير سياسي الذي واجهه حزب العدالة و التنمية وهو دفع إلى تغيير النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، إذ يتمتع الرئيس بالسلطة التنفيذية فالخبرة السياسية التي تتمتع بها تركيا فيها عوامل من التفرد ما يحول دون إعادة السيناريو في دولة أخرى فالنجاح الذي أنجزته كبير فهي فردية من نوعها بين دول الشرق الأوسط، فدول شرق الأوسط و التي اغلبها مسلمة تصارع للخروج من أزمة الهويات فهي أكثر دول العالم الإسلامي علمانية فمن سقوط الخلافة إلى صعود القومية العلمانية وأخيرا التطور السياسي الديمقراطي فلم يكن على الدولة التركية التحول من نظام حزب الواحد السلطوي إلى نظام

[1] نفس المرجع السابق .

تعددية الحزبية الديمقراطي بالأمر السهل على الدولة التركية .ذلك ما جعلها محور جذب المثقفون للتطلع عليها من اجل اخذ الحنكة منها وهاته الأخيرة التي يمكن الأخذ الدروس منها غير انه لا يمكن إعادة ونجاح تحدي السياسي الذي شهدته الدولة التركية ولا يمكن استنساخ التجربة في دولة أخرى، خاصة و بعد وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في أكثر من بلاد عربية[1].

تعد تسوية المسائل الداخلية في البلاد ضرورة ملحة بالنسبة إلى الحزب ولانطلاق سياسة الخارجية التركية فعالة، تمهد الطريق أمام الدولة التركية لتصبح دولة قائدة على المستوى الإقليمي ومؤثرة على المستوى الدولي .فان التحدي السياسي الجديد يجعل تركيا من دولة ملحقة من الحلف الأطلسي إلى دولة إلى دولة محورية في النظام العالمي الجديد تسعى إلى الاستقرار الإقليمي حفاظا على مصلحتها القومية يدفعها ذلك إلى العمل لكي تكون لاعبا سياسيا في إقليمها وهذا ما عزز حضورها السياسي في الشرق الأوسط، و من خلال التحديات السياسية الداخلية فان السياسة الخارجية التركية تسعى في ظل حكم حزب العدالة و التنمية إلى تحقيق أهدافها :

أولا: سعيها الدؤوب للحفاظ على العلاقات الجدية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : تعمل جاهدة في توثيق و تعزيز علاقتها مع الدول العربية و الإسلامية .

ثالثا : فهو العمل على تمتين علاقاتها مع بقية دول العالم .

فلقد عملت تركيا على ترتيبات أمنية جديدة ساهمت في الاستقرار السياسي خاصة ما تعلق بسياسة تصفير المشاكل والتي كانت و إلى ماض بعيد تؤرق السياسة الداخلية و الخارجية لتركيا .

ابرز التحديات السياسية التي تواجهها تركيا :

-شعور تركيا بتدخل بعض الأطراف العربية في الشؤون الداخلية التركية من خلال عدة مستويات من أهمها محاولة الإطاحة بالحزب الحاكم عبر دعم الأحزاب المعارضة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية و البرلمانية و تمويل حملاتها الانتخابية.

[1] اردوغان رجل تركيا القوي : .www.bbc.com(worldnews)2016/07

-شن حملات إعلامية عربية منظمة ضد تركيا وحزبها الحاكم، ومحاولة تسوية صورتها لدى الجمهور العربي و لدى المجتمع الدولي.

-غموض مواقف عدد كبير من الدول العربية من محاولة الانقلاب الفاشلة في أوت 2016، وترحيب إعلام البعض بها.

إضافة لذلك، أجرى اردوغان سنة 2017 استفتاء شعبي لتعديل الدستور و تحويل النظام الحكم إلى نظام رئاسي للبلاد في 16 أفريل 2017 التي وافق عليها الشعب التركي و التي انتهت أغلبيتها بصالح نعم، ومن ضمن هاته **التعديلات** إلغاء منصب رئيس الوزراء و تضاف صلاحياته إلى رئيس الجمهورية.لكن لن تدخل هاته التعديلات حيز التنفيذ إلا بعد الانتخابات الرئاسية، لكن رفض أهم حزبين في تركيا حزب الشعب الجمهوري و حزب الشعب الديمقراطي هاته التعديلات كذلك مجموعات مدافعة حقوق الإنسان و حركات ديمقراطية صوتت ضد هذا التعديل و هي ترى أن تعديل الدستور في حال قبوله سيمكن اردوغان من أن يصبح ديكتاتوري كذلك فباستطاعته أن يترشح لعهدة ثانية أي في 2019 و 2024 و بذلك بقائه في السلطة حتى سنة 2029، كذلك يتوقع أن يدخل حزب الحركة القومية في ائتلاف مع حزب العدالة و التنمية بزعامة اردوغان في الانتخابات البرلمانية .

كذلك تعتبر المحاولات الانقلابية الفاشلة أهم تحدي عرفته سياسة الدولة التركية فقلد تعرضت تركيا لمحاولات انقلابية فاشلة و ذلك في **15 جويلية 2016** بعد العاشرة ليلا بتوقيت دولة تركيا، فأخذت مدينتي اسطنبول و أنقرة بالتحرك و الحذر الشديد من طرف قوات الجيش حيث أخذت هاتين الأخيرتين قطع الطريق ألجسري الفاتح و البوسفور و احتلت هذه الوحدات مدخل مطار أتاتورك في اسطنبول التي هي اكبر المطارات التي تعرفها تركيا، حيث هاجم الانقلابيين مقر قيادة الاستخبارات بقوة برية و بطائرات جوية مقاتلة، في الوقت نفسه كانت طائرات أخرى مؤيدة للانقلابيين تقصف البناية الرئيسية للبرلمان التركي[1]، كذلك نجح الانقلابيين في القبض على قائد أركان الجيش و نائبه و القوات البرية و قائد الجند رمة و قائد القوات البحرية و قائد القوات الجوية .

[1] تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي و ديناميات و تداعياته، مركز الجزيرة للدراسات 20جويلية 2016، ص 3:
www.Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies

وما إن حددوا مكان وجود رئيس الجمهورية التركية حتى أمروا بقصف مكان تواجده حيث أرسلوا وقتها قوة محمولة جوا للقبض على رئيس تركيا اردوغان ولكن كان غادر مكان تواجده بفارق نصف ساعة متوجها بذلك إلى المطار وكانت وجهته إلى مدينة اسطنبول فلم يستطع القبض عليه من طرف الانقلابيين ولا القبض على قائد أركان الجيش الأول الذي يبدو انه كان هدفا رئيسيا للانقلاب و لم يكن أيضا متواجد في مقر قيادته آنذاك[1].

إن هاته المحاولات الانقلابية الفاشلة كان مخطط لها منذ وقت سابق و التي هي من خطط زعيم حركة الخدمة التركية **فتح الله غولن** و المقيم بالولايات المتحدة الأمريكية، و يرجح هذا بسبب الصدام الذي و مواجهة السياسية و قانونية و إعلامية التي أدت إلى تطهير بجهاز الشرطة من هذه الحركة[2].

فضلا عن ذلك فقد نجحت الدولة التركية في إحباط محاولة الانقلاب و كان ذلك بفضل قوة أحزابها وشعبها وجيشها و أجهزتها على العموم مما أدى ذلك إلى تحول جدري و نقطة خطرة في مسار الأوضاع في الدولة التركية ودور الجيش في حماية تركيا فوجود قوات الأمن وتحركاتها النشطة و الفطنة أدى إلى فشل هاته المحاولات الفاشلة و من أسباب فشل المحاولة أيضا السيطرة على الاتصالات و الإعلامية و كذلك عدم محاولة الانقلابيين إلى كسب التأييد الدوائر السياسية أدى فشل محاولاتهم، كذلك أخطاؤو وبصورة كبيرة عندما اتخذوا القرار الخاطئ و الجسيم إلا وهو و المتمثل في قصف البرلمان و لم يحصل ذلك حتى بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى و احتلال مدينة اسطنبول من طرف البريطانيون و هذا ما عزز من معارضين للانقلابيين و زاد من العزم الشعبي على مواجهتهم فقد تركوا اثأرا للشعب بعد قفصهم للبرلمان[3].

كذلك أدت هذه المحاولات إلى عملية المراجعات إستراتيجية و شاملة و التي وضعت الدولة التركية أمام تحدي إعادة بناء الثقة الوطنية. و إيجاد مقاربة وطنية لكافة التحديات خاصة التحديات الأمنية و التي تواجهها على المستوى الداخلي و الخارجي وهذا تحت ضوء ما يسمى ارتباط السياسات الداخلية و الخارجية لسياسات الدول[4]، كذلك إن عملية المراجعات التي كانت تخضع إليها السياسة الخارجية التركية من قبل

---

[1] إيمان دني، مرجع سابق، ص 282.

[2] شعبان كردش، ندوة محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات و التداعيات، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017/8/28.

[3] إيمان دني، مرجع سابق، ص284.

[4] شعبان كردش، ندوة محاولة الانقلاب، مرجع سابق.

كانت قد اجتمعت الأحزاب الثلاثة الرئيسية في البلاد و هي حزب العدالة و التنمية و حزب الشعب الجمهوري و الحركة القومية مع رئيس الدولة لأول مرة في من اجل التوافق على الخطوات المطلوبة لتجاوز التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي و الخارجي و بذلك تكون الجماعة الوطنية التركية قد التأمت اثر الانقلاب حول الأهداف الوطنية الجامعة و المصالح العليا لدولة تركيا[1].

وقد أعلن رئيس تركيا **اردوغان** مؤخرا عن إجراء انتخابات رئاسية و برلمانية مبكرة في 24 أوت 2018 المقبل وقد جاء قراره هذا مع اجتماعه بزعيم الحركة القومية دولت بهجة لي الذي اقترح من خلالها إجراء انتخابات مسبقة عن موعدها المقرر في أواخر سنة 2019، حيث قال الرئيس التركي اردوغان عقب هذا الاجتماع قال : " بناءا على اجتماعنا هذا و نقاشنا مع بهجة لي قررنا إجراء انتخابات في أوت 2018"[2]. **وأضاف في خطابه كذلك: "على الرغم من أن الرئيس و الحكومة يعملان في انسجام فان أمراض النظام القديم تواجهنا في كل خطوة نخطوها..."**[3]، كذلك قال عن دول الجوار قال" إن التطورات في سوريا و غيرها من المناطق أملت علينا التحول إلى نظام جديد في اقرب وقت حتى نتمكن من بناء مستقبل وطننا بطريقة أقوى"[4]، و قد ناقشت دعوى بهجة لي مع المسؤولين فقد اتفقنا على إجراء انتخابات، إذ استبعدت حكومة اردوغان في وقت سابق إجراء انتخابات مسبقة.

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية :

إن موقع تركيا الجغرافي الاستراتيجي و ما تتمتع به من موارد طبيعية ساعدها في جهودها إلى تحسين كفاءتها الاقتصادية ، والذي أعطاها حيزا واسعا لإقامة علاقات اقتصادية ثابتة مع بلدان ومناطق مختلفة من العالم [5].فقد استطاعت تركيا عبر السياسة الاقتصادية التي انتهجتها بالنهوض باقتصادها والذي انعكس ايجابيا على نظرة جمهورها خاصة بعد سلسلة طويلة من فضائح الفساد والبؤس الاقتصادي الذي عاش فيه

---

[1] شعبان كردش، ندوة محاولة الانقلاب في تركيا، مرجع سابق.

[2] اردوغان يعيد بناء تركيا على مقاسه : .www.bbc.com(world_40583167)

[3] اردوغان يعيد بناء تركيا على مقاسه، نفس المرجع.

[4] نفس المرجع.

[5] سيما كلايجور غلو، "علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوربي"، من مؤلف: عليل اومليل محررا، العرب و الأتراك : الاقتصاد و الأمن الإقليمي، عمان: منتدى الفكر العربي، 1996، ص ص 68-69.

الشعب التركي في ظل حكم الحكومات العثمانية و القومية، حيث نمى الناتج المحلي الإجمالي من 181 مليار إلى مليار دولار خلال أربع سنوات و نصف كذلك حققت صادراتها أرقاما قياسية بلغت إلى 100 مليار دولار، إن النمو الاقتصادي في تركيا كان يشكل في سنوات 1994 إلى 2002 كان يشكل 2,7% فقد ارتفعت هذه النسبة إلى بشكل كبير في الأعوام 2002 و 2008 إلى 8,4%، فلقد حققت السياسة الداخلية التركية في ظل فترة حكم حزب العدالة و التنمية نموا اقتصاديا وتحسنا في مستوى المعيشة، وهذا لا يمكن تصنيفه في خانة " **المعجزة التركية**" مقارنة بالإمكانية البشرية والطبيعية للبلد وذلك عند مقارنته بالتطور الكبير الذي عرفه العالم .

يعني يمكن ملاحظة تحسن النمو الاقتصادي الذي طرا على تركيا يعني نموا سنويا وسطيا ب 4,9% خلال فترة 2000 و2007، ولكنه عاد للانخفاض قليلا إلى 4,4 %مابين 2008 و 2015. ولم تكون تركيا وحدها من حقق نموا اقتصادي اعلي من المعدل العالمي .فقد انتقلت تركيا إلى المرتبة الثامنة عشر بين دول العالم من حيث الناتج الإجمالي خلال فترتين 2000 و 2015 كذلك تصنف تركيا بالمرتبة 15 عالميا وفق الناتج الإجمالي مقاسا بالقوة الشرائية، تقف تركيا متأخرة قليلا عالميا على مستوى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.فقد انتقلت في عام 2006 إلى مرتبة 65، وفي عام 2015 إلى مرتبة 56 ، بينما بلغت حصة الاستثمارات لتركيا حوالي 0,1% وقد حلت في المرتبة 42عالميا لان بنية الاقتصاد التركي يمكن ملاحظته في تسارع وزيادة الاستثمارات الأجنبية الوافدة .كذلك ارتفع احتياطي الكلي لتركيا

من 24 بليون دولار في العام 2000الى 110 بليون دولار في عام 2015 وهو ارتفاع ملاحظ مقارنة ببقية الدول، ترجع هذه الزيادات في المعدلات إلى الاعتماد على الاستثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به حكومة الحزب العدالة و التنمية والذي قام من خلالها مهندسو السياسات الاقتصادية وحاولت جاهدة لإيجاد حلول لذلك ومن ابرز التحديات الاقتصادية التي تهدف لبناء سوق اقتصادية متميزة هي[1]:

-ارتفاع حجم الاستثمار إلى أربعة أضعاف ونصف خلال العقد الأول من القرن الحالي وذلك وفق تقرير منظمة التجارة العالمية فمن خلاله حققت تركيا نموا مذهلا في ذلك.

[1] إبراهيم اوزتوك، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008**، مقال ضمن سلسلة كتاب: تركيا بين تحديات الداخل و الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 48.

-ارتفاع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص في ظل حكم حزب العدالة و التنمية إلى 300% نفس الشيء بالنسبة إلى الاستثمارات في قطاع الحكومة بنسبة 100 % .

-مضاعفة حجم الإنتاج .

-ارتفاع نسبة الاستهلاك بنفس الفترة إلى 39% في القطاع الخاص، أما في القطاع الحكومي بنسبة 22%

-ارتفاع معدل حجم استعمال رؤوس الأموال من 75% إلى 80%.

إن الظروف الاقتصادية في البيئة الداخلية و الخارجية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية إلى رؤية جديدة تطمح إلى التعامل مع التحديات المحيطة بالدولة التركية إذ لزاما على البيئة الداخلية معالجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها تركيا كانت نتيجة الأزمات الداخلية فضلا عن ذلك الظروف السياسية و الإقليمية خاصة و الدولية عامة وتطمح إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الأهداف الداخلية و خاصة الاقتصادية ومنها الرفاهية الاقتصادية و تامين الرفاه للشعب التركي حيث يعد البعد الاقتصادي محددا مهما في توجيه أصوات الناخبين داخليا على غرار الوضع الخارجي و الذي يعيد تقييم السياسة الخارجية التركية و إمكاناتها إقليميا و دوليا فضلا عن ضرورة نجاحه و تقدمه على المسار الأوربي و سعيها و الانضمام إلى الاتحاد الأوربي كذلك إقامة علاقات متعددة الأبعاد خارجيا، وأيضا تحقيق مصالحها القومية دون نسيان تعزيز مكانتها الإستراتيجية .

أما أهم التحدي الذي واجه الدولة التركية داخليا فهو معالجة **الانهيار الاقتصادي** حيث مرت الدولة التركية بأزمة اقتصادية خانقة إذ وصل بها نسبة التضخم إلى 35% مع وجود البطالة التي مست جل الشباب التركي إلى أكثر من مليوني عاطل عن العمل واضطرار الدولة التركية إلى الاستدانة من صندوق النقد الدولي بقيمة وصلت إلى 31 مليار فق دولار وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي ألمت بها سنة 2000 و التي بلغت ذروتها سنة 2001 و تعتبر اكبر أسوء أداء اقتصادي للدولة التركية منذ سنة 1945[1]، حيث حققت الدولة التركية نجاحا واضحا فيما يطلق بسداد ديونها لصندوق النقد الدولي لتكون بذلك من بين

[1] عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الإسلامية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 70.

11 دولة في العالم تمكنت من تصفير ديونها للصندوق النقد الدولي في الوقت المحدد وظرف قياسي منذ عام 2000 و ذلك بفضل الحزب الحاكم حزب العدالة و التنمية، فقد كان ذلك عامل سقوط الرئيسي في سقوط الحكومة السابقة التي فشلت في العمل على تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور والمتمثل في الأزمة الاقتصادية المتفاقمة .فان التحدي الكبير الذي عرفته تركيا من الناحية الاقتصادية كذلك متمثل في الأزمة مع روسيا، حيث تم تسجيل خسائر اقتصادية كبيرة بسبب ذلك و توقف سواح الروس من زيارة تركيا حيث كان يقدر عددهم بأربعة ملايين سائح روسي في السنة الواحدة إضافة إلى توقف مشاريع كبرى مع الشريك الروسي في مشروعي الغاز و المحطة النووية[1].

فان مفاعيل النجاح الاقتصادي المنهار لتركيا شكل تحدي أول كبير و أساسي لحزب العدالة و التنمية عند تسليمه لمقاليد السلطة في تركيا[2]، إذ استطاع هذا الحزب عبر السياسة التي اتبعها من النهوض بالاقتصاد التركي وحقق نجاحا ملحوظا في ذلك إذ أصبح نموذج أصلي لا يمكن تقليده من طرف دول أخرى و شكل من خلال هذا تحدي كبير، فالاقتصاد التركي يشكل دعامة أساسية يسعى إليها هذا الحزب إلى النفاذ بجميع شرائح المجتمع لقيادة تركيا و تمثيل شعبها أحسن تمثيل.

المطلب الثالث : التحديات الأمنية :

إن الهاجس الأمني دفع بتركيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي عبر قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان عام 1947، ينص على التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط[3].

حيث اندمجت تركيا بالنظام الأمني و الاقتصادي الغربي عبر دخولها مجموعة من أحلافها : صندوق النقد الدولي، اتفاقية **الغات GATT** وحلف الشمال الأطلسي كل هذا اعتبر أساسيا بالنسبة لها لتطور بلادها

---

[1] علي زيقم،"التغيرات السياسية الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية 2002-2016"، مذكرة ماستر، (كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016)، ص 188.

[2] خلف محمد الجراد،"حزب العدالة و التنمية في مجال الاقتصادي التركي إحدى أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيريا"، ندوة حزب العدالة و التنمية، **عالم الاقتصاد**، العدد 11، ربيع 2008، ص122.

[3] لقمان ألنعيمي، **تركيا و الاتحاد الأوربي دراسة لمسيرة الانضمام**، الإمارات: مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007 ، ص 25.

سياسيا و اقتصاديا، من خلال مشاركتها في الحلف الأطلسي أدركت الدولة تركيا أنها عنصر مهم لأوروبا، فأصبحت تطمع في الحصول على مساعدات أوربية، وإما على الصعيد العسكري تعوض المساعدات الأمريكية المقلصة لها.

إن تغيير محور الأخطار و التحديات التي تهدد امن تركيا فكان الخطر الرئيسي الذي يهدد امن تركيا إبان حقبة الحرب الباردة يأتي من الشمال من جهة الاتحاد السوفيتي، أما اليوم فهناك مجموعة أكثر تنوعا من الأخطار و التحديات التي تهدد امن تركيا و ابرز مثال عن ذلك ما تشهده سوريا من العنف و النزاعات الطائفية. وتصاعد حدة القومية و الحركية الانفصالية وكذلك زيادة تهديدات حزب الديمقراطي لأكراد سوريا كذلك ظهرت مواقف جديدة والتي تتجلى في التدخل الأجنبي و تدخلها لدعم المعارضة من اجل السيطرة على المناطق الإقليمية لتركيا و المناطق المحاذية لها. وكذلك الأراضي العراقية وما تشهده من العنف الطائفي و الذي سيتزايد في المنطقة وما يؤدي بالضرورة إلى استقطاب الأيادي الخارجية لها فلقد حاولت تركيا أن تلعب دورا جيد ومهما و بارزا في العراق بعد عام 2003 مستفيدة من خلاله من الوضع الأمني، فان العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي ما هي إلا ملاحقة الأفراد حزب العمال الكردستاني لا تحمي في طياتها أي نوايا خبيثة أو عدائية تجاه العراق و أنها تقتصر فقط في ضمان امن الداخلي للدولة التركية، كذلك تراجع ثقة تركيا كليا من حلف الناتو وذلك بسبب تخوف تركيا من هذا لإقناعهم بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات الأمنية في الشرق الأوسط، كذلك هناك احتمال وارد وحتمي بان إيران ستصبح قوة إقليمية بسبب ما تمتلكه من الأسلحة النووية على الحدود التركية – الإيرانية، كما أن إيران سعت لتوظيف الورقة الطائفية لنفوذها في دول الخليج العربي ودول عربية أخرى التواصل مع أتباع " **المذهب الشيعي**" من مواطني هذه الدول الأمر الذي يشكل تحديا واضحا للسياسة الخارجية التركية، حيث ركزت الدولة التركية على تحديها الأمني بمنطقة الشرق الأوسط لأنها تحتوي تهديدات خطيرة على الأمن التركي فالمسئولين الأتراك يسعون إلى الاستفادة من العلاقات التاريخية و الثقافية التي تربطهم بمنطقة الشرق الأوسط و تعزيز وجود بيئة أمنية إقليمية سليمة تؤثر في توسيع النفوذ التركي في المنطقة، تتمثل العناصر المعلنة للسياسة الخارجية الأمنية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية و غاياتها في: الموازنة بين الحرية والأمن، و السعي لخفض المشكلات مع الدول الإقليمية إلى نقطة البداية و مع اهتمام بمناطق الأزمات خارج دائرة الحوار المباشر لتركيا، فهذه الأخيرة لها دور مركزي لتحقيق الأمن و الاستقرار في الإقليم، فقد

شعرت تركيا بتهديدات أمنية عمليات إرهابية مما أكد حاجتها إلى التسلح العسكري فان الأخطار الداخلية على السيادة الإقليمية للبلاد وعلى المبادئ المؤسسة للجمهورية أصحبت اشد وطأة من الأخطار الخارجية [1].

وعليه فان **التحدي الأمني** الذي تواجهه الحكومة التركية هو الموقف من المؤسسة العسكرية فالحكومة قد تواجه هذا التحدي و الذي سيؤدي بالضرورة إلى اشتباك مع المؤسسات العسكرية كذلك فقد شكل التحدي الأمني أخطار على الداخل لتركيا من خلال تنامي النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني ودعم بعض الأطراف في المنطقة لحزب العمال الكردستاني عسكريا لشن مزيد من الهجمات ضد القوات الأمنية التركية والقيام بأعمال إرهابية ضد المدنيين إضافة إلى تفجيرات تنظيم داعش ، ذلك ما جعل السياسة الخارجية لتركيا تعيد النظر في مواجهة تحدياتها الداخلية و الخارجية لها [2].

كذلك واجهت تركيا الكثير من الناحية الأمنية الداخلية لها و هو المحاولات الانقلابية الفاشلة في **جويلية 2016**، وما التحق به من تداعيات على بنية الجيش لمواجهة الجماعات الإرهابية و هذا ما يفسر اصطفاف الشعب خلف حكومة اردوغان أثناء ذلك أي المحاولات الانقلابية مفسرا تصرف الشعب و خروج المواطنين للساحات العامة في وجه الدبابات العسكر كان السبب الرئيسي في فشل هذه الأخيرة و احد الأسباب المهمة لها لحزب العدالة الكردستاني إضافة على ذلك تأكيد الحكومة التركية على التعاون بين أنصار فتح الله غولن ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش و القوات الأمنية التركية سواء على صعيد الاستخبارات أو غيرها، فلقد عملت تركيا على ترتيبات أمنية جديدة ساهمت في الاستقرار السياسي خاصة ما تعلق بسياسة تصفير المشاكل و التي كانت و إلى ماض بعيد تؤرق السياسة الداخلية و الخارجية لتركيا . كذلك إن المحاولات الانقلابية الفاشلة لتركيا عام 2016 كانت مفاجئة للدولة التركية ولكن هذه المحاولات الانقلابية الفاشلة وتحرك وحدات من **قوات الجيش** و**الجند رمة** في عدة مدن من تركيا و خاصة في **اسطنبول و أنقرة** ونجاح هاته القوات بالسيطرة على الوضع و أيضا تعاون الشعب في دحر القوات الانقلابية خاصة و أن هاته الانقلابات كانت محدودة في هاته المدينتين، و كذلك الدور الإعلامي في فشلها و ذلك بوسائل مختلفة في السيطرة على الوضع من خلال التأثيرات على مجريات الأحداث القائمة

---

[1] بولنت اراس، التغيرات في تضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامة، العدد8، يناير 2011، ص 105 .

[2] علي زيقم، مرجع سابق، ص 188.

آنذاك و تطوراتها لان الحكومة التركية والإعلام لهم علاقة تعايش[1]، فقد لعبت وسائل الإعلام دورا محوريا في إحباط هاته العملية و فشل المعارضة في السيطرة على المحطات التلفزيونية ظنا منهم بأنهم سيتمكنون من تنفيذ هجومهم الإرهابي وأن يكون انقلاب عسكري ناجح لكن كانت نتيجة هذا المخطط تأخذ بعين الاعتبار واقع الإعلام الجديد و اعتبار أن محاولة السيطرة على المعلومات ستكون نسبية و الذي أدى إلى فشل هذا الانقلاب[2]، يعني كل هذا أن تركيا كانت تتعرض لانقلابات عسكرية و إلى هجمات إرهابية وتهديد لأمنها الداخلي خاصة و بعد ظهور للمعارضين و منهم كبار الضباط المعارضين لحكم الديمقراطي، غير أن المحللين السياسيين يرجحون بان أنصار **فتح الله غولن** هم الوحيدون القادرون على تخطيط و تنفيذ مثل هذه الهجمات الإرهابية كل هذا يعبر على دور حكومة حزب العدالة و التنمية في التحدي الأمني الداخلي على الدولة التركية وسيطرته على الأوضاع الأمنية القائمة، و في النهاية إن تركيا واجهت العديد من الانقلابات عبر تاريخها أبرزهم الانقلاب العسكري الكبير سنة 1980 فمنذ هذا التاريخ تغيرت الدولة التركية إذ كان أخر تدخل عسكري لها سنة 1997 هذا التغير شمل ثقافة السياسية و ثقافة وزارة الداخلية و ثقافة قيادة الجيش و كذلك رفض هذا التغيير الحكم العسكري إذ يعتبر أهم تحدي امني داخلي. فقد أدركت الدولة التركية حساسية الوضع و اتخاذ تدير ما يناسبها من سياسات أمنية واضحة و مواقف تتناسب مع حجم الأخطار و عمق الأزمة الانقلابية و حساسية التطورات من خطط بديلة و عمليات ارتدادية لها أو عمليات اغتيال قد يلجأ لها أي من يقف خلف المحاولات الانقلابية الإرهابية التي فشلت في موجتها الأولى[3].

---

[1] تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي و دينامياته و تداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، 20 جويلية 2016، ص3: Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies.

[2] سعيد الحاج، الانقلاب الفاشل في تركيا ... الأسباب و الانعكاسات : www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18.

[3] سعيد الحاج، ملامح مرحلة ما بعد الانقلاب في تركيا: //alamatonline.com/2016/07/23/.:http

خلاصة الفصل الثاني:

شهدت السياسة الخارجية التركية عدة مراحل من اجل تطورها ومن اجل السيطرة والنفوذ في المنطقة وكان هذا عبر ثلاث مراحل أساسية مرت عليها، كذلك سعت السياسة الخارجية لتحقيق أهدافها مهما كانت الأسباب منها تحقيق الأمن الداخلي في الداخل و الخارج خاصة في المنطقة وذلك بسبب ما تتمتع به من تنوع تاريخي متنوع الحضارات وبسبب توجهها السابق نحوا لغرب و تأثيرها وتعلقها الشديد فاخذ الحكام لتركيا سابقا بعدة تدابير من اجل طمس الهوية الإسلامية من تركيا باعتبارهم أنها مصدر الجهل و التخلف، لكن السياسة الخارجية التركية الإسلامية تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة داخليا و خارجيا فضلا على انفتاحها الديمقراطي و على دول العالم جعلها تتخذ مجموعة من المبادئ الأساسية والتي تمشي على خطاها السياسة الخارجية تركيا منها **مبدأ تصفير المشكلات** خاصة مع **الدول الجوار** ومن خلال هذا الصدد أبرزت أهم العوامل و المقومات التي تتمتع بها الدولة التركية من الموقع الجغرافي استراتجي هام وتمتعها بإطلالة بحرية رائعة في الدردنيل و البوسفور مما جعلها تفرض سيطرتها على الممرات البحرية. فضلا عن محددات السياسة الخارجية التركية و التي تتجمع في مراكز صنع القرار السياسي و على كيفية اتخاذه و تنفيذه من طرف صناع القرار التركي داخل النظام السياسي الذي تشهده الدولة التركية، كذلك دور حزب العدالة والتنمية الفعال في **نجاح التجربة التركية** و اتخاذها كنموذج يقتدي به العديد من الدول، لأنه جاء بالعديد من الإصلاحات الناجحة السياسية و الاقتصادية و الأمينة لأنه جاء بتحديات صارمة من اجل الوضع الداخلي المتأزم الذي عانت منه الدولة التركية فاتخذ العديد من التدابير و**التحديات** السياسية أبرزها **التعديلات الدستورية** و **الاستفتاء الشعبي** الذي قام به حزب العدالة والتنمية بقيادة الرئيس الحالي **طيب رجب اردوغان،** إلا أن هذا الأخير لقي العديد من الانتقادات التي أبرز المعارضين له و على قراراته أبرزهم فتح الله غولن المسؤول و المخطط و المنفذ لهجمات الإرهابية اي **محاولة الانقلاب الفاشلة** التي شهدتها الدولة التركية في **16 جويلية 2016**، لكن الرئيس التركي طيب رجب اردوغان يتمتع في الفترة الحالية للتأييد شعبي كبير خاصة بعد التحديات الداخلية التي قام بها حزب العدالة و التنمية في الفترة الراهنة وسعيه للتحقيق أهدافه الواسعة والتي تشمل جميع المجالات و ذلك من اجل **تنامي** مصالحه في ظل الظروف الدولية المتغيرة، هذا يوضح فعلا استجابة اردوغان **للتحديات الداخلية** التي واجهت السياسة الخارجية التركية .

الفصل الثالث:

توجهات السياسة الخارجية التركية

في ظل البيئة الداخلية الراهنة

المبحث الأول: توجهات السياسة الخارجية التركية إقليميا

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية دوليا

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لتطور السياسة الخارجية التركية

الفصل الثالث : توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل البيئة الداخلية الراهنة

تلعب السياسة الخارجية التركية في إطار العلاقات الدولية دورا محوريا و مهما من الناحية الإقليمية والدولية، فاتخذت سياسة مغايرة قبل نهاية الحرب الباردة من أجل إبراز مكانتها الحقيقة في ذلك نتيجة للبيئة الدولية المتغيرة، ولكي تنجح في ذلك أخذت بتعزيز تاريخها العريق من خلال موقعها الإستراتيجي ، فأخذت بالتوجهات الإقليمية و الدولية لحل المشكلات باستعمال دبلوماسيتها الناعمة على غرار دورها النشط في الإقليم، كذلك انفتحت على دول الإقليمية و العالم بالهوية الإسلامية وكان انفتاحها هذا من عدة نواحي خاصة السياسية وكذلك الناحية الاقتصادية والثقافية وهذا ما نشهده في الفترة الراهنة، كذلك قيامها بدور الوسيط لحل الأزمات الدولية خاصة الإقليمية عزز علاقاتها بالعديد من الدول ، فإن توجهات السياسة الخارجية التركية تسعى إلى تحقيق التعاون بين الدول الاستقرار و السلام العالمي، وهذا ما سندرسه من خلال فصلنا هذا بالتركيز أساسا على العناصر التالية:

المبحث الأول : توجهات السياسة الخارجية التركية .

المبحث الثاني : توجهات السياسة الخارجية التركية دوليا .

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية لتطور السياسة الخارجية التركية .

المبحث الأول : توجهات السياسة الخارجية التركية إقليميا

لقد سعت تركيا إلى أحداث تغييرات كبيرة في سياستها على الصعيد الإقليمي خاصة مع ظهور عدة أزمات في الجوار ،كالأزمة السورية والكردية والعراقية. حيث كان لهذه التغييرات ايجابيات عديدة أدت إلى الانفتاح التام على تركيا من قبل الأطراف السياسية على مستوى الإقليم ، فقد تحول الدور التركي من دور الوكيل الإقليمي إلى دور الوسيط الإقليمي، أي عبر المناطق المختلفة التي تشكل مجالات أساسية في اهتمام السياسة التركية، وانحصر دور تركيا الإقليمي في حضورها الدولي الذي اعتمد بعلاقتها الإستراتجية مع القوى الدولية الفاعلة ، كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، بانضمامها لحف الناتو ولما تتمتع به من قدرات ذاتية وموارد مائية وقوة عسكرية إقليميا .

المطلب الأول: الموقف التركي من القضية الكردية:

إن **المسالة الكردية** مع تركيا موجودة في واقع الأمر منذ سنة 1923 ، وعلى الرغم من كلاهما من الأتراك والأكراد قاتلو سويا ضد القوات المحتلة أثناء حرب الاستقلال في تركيا، حيث بدا حزب العمال الكردستاني استخدام العنف ضد المدنيين والعسكريين سنة لتشكيل دولة مستقلة، إلا أن الدولة التركية لم تضع أي اهتمام لهذه الهجمات إلا أن الهجمات أصبحت أكثر دموية، من هنا بدا أصحاب القرار في تركيا إلى اتخاذ قرارات عسكرية ضد ما سماه الأتراك الإرهاب مع تحكيم السياسة في التعامل مع المحاربين الأكراد من خلال العفو، وتشجيعهم للعودة إلى الديار، ومع حدوث بعض المتغيرات في المنطقة والمتمثلة في احتلال العراق للكويت وتدخل مجلس الأمن لصالح الكويت، وتشكيل ملذات أمنة في شمال العراق للأكراد، ومن هنا أصبحت **القضية الكردية** قضية دولية مهمة لتأسيس أرضية مناسبة للدولة الكردية بمساعدة أمريكا، مما اضطر هيئة الأركان إلى إرسال تهديدات شديدة وإجبار حزب العمال الكردستاني إلى مغادرة الأراضي التركية، ومع تدعيم الحكومة التركية العراق فما يسمى إعمار العراق، حيث أصبحت تركيا تدعم الاقتصاد العراقي مما اضطرت إلى نشر جنودها في الحدود لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني فأصبحت الأوضاع هناك بين أخذ وفر.

قام **حزب العدالة والتنمية** بالقليل في السنوات الأولى من حكمه تجاه **المسالة الكردية** واتبع أساسا سياسة التقليدية التي تأكد على الطبيعة الإرهابية لهذه المشكلة الداخلية وعد شرعية حكومة إقليم كردستان، وصرح **اردوغان** في خطاب ألقاه في 2005 بديار بكر وقال إن الأكراد لم يعاملوا معاملة طيبة خلال تاريخ الجمهورية التركية كله، إلا أن خطابه لم يلقى أي تأثير على الساحة الإقليمية والمحلية، كذلك **صرح اردوغان** من خلال زيارته هذه قائلا عن المسألة الكردية " **إن تجاهل أخطاء الماضي ليس من سلوك الدول الكبرى** " مؤكدا من خلال هذا الصدد على سعيه لإيجاد حلول لهاته القضية و ذلك من خلال الديمقراطية وتصاعدت جهود اردوغان من اجل إيجاد حلول لهاته المسألة سنة 2009، من خلال انطلاق مبادرة "الانفتاح الديمقراطي"[1]، وقد قام **اردوغان** بحملته الرسمية الأولى في القضية الكردية بكلمة وجدت استقبالا والتي اعترف بها بأن المسالة الكردية هي أكثر من مجرد حرمان الاقتصادي وإن الدولة التركية قامت بعدة أخطاء تجاه سكان الأكراد ، وقد لعبت الأفراد داخل المؤسسات المهمة دورا كبيرا وحاسما في تركيا ، حيث كانت مسالة الإيديولوجية والخطاب حول الأكراد وحقوقهم من المحرمات، فحزب العدالة و التنمية أولى **للقضية الكردية** أهمية كبيرة خاصة أنها تعد احد معوقات تحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية فهاته المسألة علاقة بالعديد من الدول الإقليمية لتركيا منها روسيا، العراق وسوريا، كذلك إيران و لأجل إغلاق ملف هاته القضية الكردية التي طالت الزمن اتخذ كذلك حزب العدالة و التنمية بقيادة اردوغان مقاربة أمنية تقوم على محورين أساسين[2]:

محور التسوية السياسة .

محور تحقيق الرفاه الاقتصادي في المناطق الكردية .

وعليه تفاقمت حدة التوتر بين **تركيا** و **إيران** بشان خلافاتهما في القضية الكردية، فلدى الطرفين أقليات كبيرة

---

[1] يلماز انصار اوغلو،" **مسألة تركيا الكردية و عملية السلام**"، **مجلة رؤية تركية**، العدد3، خريف2013، ص ص 12-15.

[2] رنا عبد العزيز، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002-2014**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص79.

العدد على أراضيها، و في هذا الصدد اتهمت تركيا إيران بدعمها لحزب العمال الكردستاني كذلك حليفه السوري حزب الاتحاد الديمقراطي، و لا ترغب تركيا في ظهور دولة كردية مستقلة على حدودها لأنها مسألة حساسة لقيام دولتهم وحدهم يعني ذلك المساس بالمصالح الداخلية و الخارجية لتركيا و كذلك ستؤثر هذه الفضية على استراتيجيها القومية[1]، غير أن التوترات الأخيرة حيال الموقف من سوريا قد زادت من صعوبة التعامل مع القضية الكردية وقد أدى التراجع في التعاون ألاستخباراتي مع إيران إلى عرقلة قدرة تركيا على مكافحة هجمات حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني.

و في هذا الصدد ركز حزب العدالة و التنمية على القضايا التي تهم المواطن التركي خاصة القضية الكردية التي هي الشغل الشاغر تركيا لذلك قررت اتخاذ إجراءات من اجل تسويات هاته المسألة التي أعاقت تطور السياسة الخارجية لتركيا خاصة بعد أن اعتبرتها السبب الرئيسي لعدم انضمامها للاتحاد الأوربي كذلك اعتبرتها العائق في صعودها كقوة إقليمية بارزة في المنطقة فقامت **حكومة اردوغان** باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تعتبر في طبيعة الحال إصلاحات مدبرة و التي قام بها الرئيس اردوغان من الناحية السلمية حيث قام بالسماح لهم بالاحتفال بأعيادهم القومية و السماح باستعمال اللغة الكردية في وساءل الإعلام التركية من الإذاعة و التلفزيون و كذلك في المؤسسات الرسمية كالبرلمان التركي، و من الناحية الثقافية، واستخدام الأكراد الرموز الثقافية الخاصة بهم وحقهم الرئيسي في التعليم.

فقامت بعض الدول الأوربية بتوجيه انتقادات لاذعة للدولة التركية حكومة بسبب الأكراد وقمعها الشديد في حقهم، كذلك قام حزب العدالة و التنمية في شئن المسالة الكردية من اجل إيجاد حلول عن طريق إحلال السلام الداخلي في المنطقة بدلا من الوسائل الأخرى التي أدت إلى فشل ذريع أدى بأطراف هاته القضية إلى صراع قائم بدل من إنهائه و تمدده في الدول المجاورة (روسيا، العراق، سوريا، إيران)، فحزب العدالة

---

1 العلاقات التركية الايرانية / اردوغان : ينسق مع إيران من اجل ضرب الجماعات الكردية المسلحة" متاح على الرابط التالي : www.alqanat 9.com

والتنمية يهتم كثيرا بالقضية الكردية بسبب ما ستخلفه من أثار سلبية على عدة مستويات اقتصاديا ، سياسيا، واجتماعيا داخل الأراضي التركية.

ظلت **أنقرة** و **طهران** في خلاف شديد تجاه الوضع السوري خلال سنوات الثورة، لكن خطر قيام دولة كردية مستقلة على الأمن القومي للبلدين دفعهما إلى تعزيز علاقتهما ببعض من إيجاد حلول لهاته المسألة التي تعايش معها الطرفين منذ القدم و هذا التعزيز حتى و إن خلال فترة مؤقتة أو محددة لهما من اجل عدم

حصول أكراد العراق و سوريا على دولة مستقلة لوحدهم من خلال استفتاء و المقرر في 25 سبتمبر 2017،

و هذا ما سيؤثر بشكل سلبي على مصالح الدولة التركية ومن خلال هذا الصدد صرح الرئيس **اردوغان** خلال زيارته للأردن :"إن التحرك المشترك ضد الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل تهديدا مطروحا دائما على جدول الأعمال و تمت مناقشة هذا الأمر بين قائدين الجيشين و ناقشت أنا بشكل واسع **كيف يتم تنفيذ ذلك**"[1]، هاته التطورات الملحوظة جاءت من خلال الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس أركان الإيراني محمد حسين باقري إلى عاصمة أنقرة و التي من خلالها التقى بنظيره الجنرال **الخلوصي أكار**، و الرئيس اردوغان علامة أظهر فيها تلاقي **الشمس الإيرانية** مع **القمر التركي** من اجل التنسيق العسكري و الأمني إزاء المسألة الكردية و الذين نندو بالاستفتاء المقرر في إقليم كردستان و العراق على اعتباره انه سيشكل خطرا للإقليم و سيشهد الإقليم عدم الاستقرار، فضلا عن الدول المجاورة التي تدعم السياسة الخارجية التركية إذ ترى فيها أنها مصدر يمكن الوثوق به خاصة في القترة الحالية لاعتبار تركيا على أنها جسر المفاوضات من اجل حل الصراعات القائمة و الطويلة في المنطقة.

المطلب الثاني: التعامل التركي مع الأزمة السورية

إن توتر العلاقات بين تركيا وسوريا تعود إلى عام 1923 إلى 1998 حيث شهدت هذه الفترة عدة توترات

ونزاعات خاصة في قضية لواء **إسكندرونة** التي هي إحدى المشاكل فهي تلقي بظلالها على العلاقات بين تركيا وسوريا، كانت هذه القضية في إطار تقديم تسهيلات على الأتراك على غرار الخطة التي كانت مقدمة من الطرف الفرنسي و التركي من اجل ضم سوريا لتركيا و فصل اللواء عن سوريا فقد وقعت تركيا و

[1] نفس المرجع .

فرنسا على هذا الاتفاق وأصبح يعرف باسم **هاتاي**[1]، كذلك كان لقضية المياه المشتركة والقضية الكردية دورا كبيرا في زيادة حدة التوتر، ولم يتردد الساسة الأتراك في أكثر من مرة بتهديد على سوريا بالحرب[2]، هذا ما جعل العلاقات تصل إلى أعلى درجات التراجع والقطيعة، وانتهت هذه الفترة عام 1998 بتوقيع اتفاق أضنه التاريخي الذي كان بداية لمرحلة جديدة في العلاقات بينهما[3].

وفي هذا الصدد فان غياب الاستقرار الإقليمي سبب بتشكيل حالة فوضى مما جعل بالسياسة الخارجية التركية تعيد النظر في توجهاتها الإقليمية خاصة بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة و بقيادة الرئيس اردوغان، فلقد كان هذا الأخير مضطر لمعالجة هاته الأزمات الساخنة خاصة الأزمة السورية و التي تهدد الاستقرار بالمنطقة و على دول الجوار و ذلك بعد أن شهدت الدولة السورية اضطرابات داخلية سنة 2011،

هذا الأمر الذي لم تستطع عليه السياسة الخارجية التركية التعامل معه نتيجة للتوترات القائمة بينهم و هذا ما انعكس على المنطقة و بشكل سلبي، فان التطورات التي شهدتها **الأزمة السورية** داخليا أدت إلى تحول جذري و هو تدهور العلاقات السورية التركية و خاصة بعد محاولة تركيا لإيجاد حلول لهاته الأزمة وهذا من خلال الجهود الدبلوماسية التركية المبذولة و التي عرفت فشلا ذريعا في ذلك و التي كان مفادها **إصلاحات ديمقراطية** و ذلك من اجل امتصاص غضب الشعب السوري المضطهد، و كم اجل إقناع الرئيس السوري بالاستجابة على هاته المطالب المشروعة، كذلك أن هاته الإصلاحات قد تؤدي إلي التخفيف من حدة التوترات على المجال الاجتماعي والمعيشي، إلا أن الأسد اتخذ قرارات قمعية محاولة منه إلى إخماد وقتل هذه الاحتجاجات بكل الإمكانيات والوسائل، مما اضطرت السلطات التركية إلى اخذ نظرة عدائية على نظام بشار الأسد، ومطالبة الرئيس السوري بالتنحي عن منصبه وذلك بعد التسهيلات التي منحها اردوغان للرئيس السوري والتي تحتوي على تسهيلات عسكرية، كذلك أمنية، وقد استعمل **اردوغان** عدة خطابات دينية في هذا الصدد من خلال ما قاله : "نحن فانون جميعا ...وإنا لله و إنا إليه راجعون...و ستسأل هل بقيت الدنيا

---

[1] محمد علي زرقة، **قضية الإسكندرونة**، بيروت : دار العروبة، 1993، ص ص 471-475.
احمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر : دراسة في الاقليات والجماعات والحركات العرقية،
[2] الإسكندرية: دار أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ط5، 2007، ص ص 249-250 .
[3] محمد عبد العاطي التلولي،" **السياسة الخارجية اتجاه سوريا 2002-2008**"، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر: غزة، 2011، ص 51.

لفرعون...ويجب بأن لا ننسى أن قدرة الله التي حمت موسى عليه السلام في قصر فرعون قادرة على كل شيء ...ويجب علينا أن ننتبه لذلك فنحن لن نبقى في هذه الدنيا"[1].فضلا عن تحذيرات الشديدة من اردوغان إلى بشار الأسد حيث قال: "اذكره بنفسه مرة أخرى... انه لا يصنع أي مجد بالظلم – مضيفا– فسيذكر هؤلاء القادة الذين يقتلون شعوبهم على أنهم قادة يتغذون بدماء هذه الشعوب، وأنت يا بشار **ستسير على نفس هاته الخطى**"[2]، فضلا عن ذلك سعت السياسة الخارجية التركية إلى تعزيز علاقاتها مع المعارضة بالدعم وفتح أراضيها لعقد اللقاءات والاجتماعات السرية، وقد أدى هذا الدعم للمعارضة السورية إلى تدهور علاقاتها مع دمشق تدهورًا حادًا، كما أدى في الوقت نفسه إلى الكشف عن حدود السياسة التركية في الشرق الأوسط، فضلا على العقوبات التي قامت بها تركيا على سوريا من الناحية الاقتصادية والتي وصفها الأتراك بأنها عقوبات ذكية تهدف للأضرار بالحكم السوري المستبد و ليس الأضرار بالشعب السوري المضطهد، فمنها فرض حظر على كافة أنواع الأسلحة و المعدات العسكرية المتجه لبشار الأسد، كذلك استقبال اللاجئين السوريين المضطهدين هربا من جحيم بلادهم السوري و أعمال العنف المتصاعدة من طرف الحكم الاستبدادي لنظام بشار الأسد.

وفي هذا الصدد لقد اضطرت **أنقرة** إلى الاعتراف بأنها بحاجة للدعم الأمريكي بشكل اكبر مما كانت تفرض في البداية من اجل التدخل العسكري في المنطقة كذلك دعم بعض الدول الأوربيين وذلك من اجل إيقاف وقف المذابح الدموية التي ارتكبها نظام بشار الأسد الظالم، فقد تم استبدال الحديث المتعالي عن تركيا

كقوة متوسطة الحجم، بتقييم أكثر وعيا وواقعية ،عما تعانيه تركيا من صعوبات في تركيا، كما تزايدت حدة السخط في الداخل من طريقة معالجة اردوغان للازمة السورية[3]، فضلا عن ذلك حيث أصبح الملف السوري يفرز تداعيات عدة على الحكومة التركية، حيث كلف الخزينة التركية أموالا باهظة في هذا الشأن حيث بلغت

التكلفة لدعم المعارضة السورية المسلحة ولصد طموحات حزب العمال الكردستاني في سورية، تحملت أيضا تكلفة باهظة لإيواء 3 ملايين لاجئ سوري وقد بلغت تكلفة هاته لاستضافة من طرف الأتراك إلى 211

---

[1] اردوغان خاطب الأسد ب"يا بشار" وتهديد بقطع الكهرباء، مرجع سابق .

[2] نفس المرجع .

[3] أف ستيفان، العلاقات التركية الإيرانية في الشرق الأوسط بات متغيرا.مركز rand للأبحاث، 2013 ، ص8.

مليون دولار، ومع تزايد أعمال العنف والإرهاب والتي شكلت ضغطا على الأجهزة الأمنية مع انشغالها الدائم بمراقبة تحركات تنظيم الدولة والتصدي لهجمات الأكراد[1].

المطلب الثالث : التنافس التركي الإيراني في الشرق الأوسط

تاريخيا تمثل إيران احد عناصر التهديد بالنسبة لتركيا ،سواء كمنافس استراتيجي في المنطقة أو كمصدر لعدم الاستقرار، وبعيدا عن التنافس المذهبي والطائفي باعتبار إن إيران هي امتداد لإمبراطورية الصفوية الشيعية، في مواجهة تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية السنية نفقد تأثر العلاقات بين البلدين بالتطورات المتسارعة في المنطقة التي تلت الإطاحة بالنظام السياسي في العراق وفي الوقت الذي كانت إيران تستغل أخطاء السياسة الأمريكية في المنطقة وتمد نفوذها في الدول العربية حيث استغلت حالة الفراغ الذي نشأ عن انهيار النظام السياسي العراقي والسيطرة على الحكم ودعم المعارضة بالسلاح والمال ،فقد حاولت تركيا استثمار العداء العربي الكبير لإيران من خلال توطيد العلاقات وإبرام الاتفاقيات في كل المجلات وهناك أرضية مشتركة بين الطرفين تتمثل في الملف الكردي والخوف من تنامي **حزب العمال الكردستاني** مما يشكل لكلاهما ،مما أدى إلى تعاون استراتيجي امني كبير بين الطرفين ،ورغبة إيران في إيجاد نافذة محايدة تطل بها على المجتمع الدولي دون فقدان هيبتها وهو ما قد توفره لها علاقات جيدة مع تركيا[2].

فضلا عن ذلك فقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على محاصرة النفوذ الإيراني المتعاظم في المنطقة والتقارب مع دول الخليج العربي قبل تفاقم الأزمة السورية حاليا ولبنان والفصائل الفلسطينية هذا إلى جانب العمل على اختراق في عملية السلام في الشرق الأوسط ومنح الدول العربية فرصة التوجه إلى تركيا والابتعاد عن إيران وعمل تجمع سني بقيادة تركيا والسعودية يواجه التجمع المذهبي الشيعي بقيادة إيران وحليفتها سوريا وذراعها حزب الله في لبنان فإذا كانت هناك تنافر وتجاذب بين تركيا وإيران إن هناك اعتماد متبادل بينهما أيضا ،حيث نجد أن تركيا تعتمد بشكل كلي على النفط الإيراني وتسعى لاستبدال الغاز

---

[1] مدى الفاتح ،" تركيا بين التحديات والتهديدات" ، متاح على الرابط: www.ukalqudes.com

[2] مصطفى جاسم حسين،"**الدور الإقليمي التركي: للمدة من 2002 إلى 2010**"، **رسالة دكتوراه**، كلية العلوم السياسية، جامعة المسنصرية، العراق2012، ص14.

الطبيعي الروسي بنظيره الإيراني كما تنظر إيران لتركيا على اعتبار أنها البوابة الرئيسية البرية لها مع دول القارة الأوربية ،إلا أن تنامي العلاقات البينية بين الدولتين كان في أوجه في مجال التعاون الأمني خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية ومخاطر تقسيم العراق وما ينتج عليه من قيام دولة كردية وزيادة تنامي حزب العمال الكردستاني .

ويمكن تلخيص أهم النقاط الأساسية في العلاقات المشتركة بين تركيا وإيران فيما يلي وتهديد الأمن والاستقرار

الداخلي لكل من تركيا و إيران[1] :

_تامين الإمداد بالطاقة.

_الحاجة إلى التنسيق الأمني خاصة في المسالة الأمنية.

– المحافظة على الممر التركي إلى وسط أسيا من خلال المنفذ الإيراني.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي عارضته تركيا فان إيران قد استغلت الفراغ الذي تركه صدام سين وتلاشي معادلة التوازن التي أصبحت لصالحها كانت تركيا تبحث لنفسها موضع قدم ،من خلال حيادها سياسي وقوتها الناعمة مستغلة عداء معسكر الاعتدال العربي ،دون الوقوع في فخ المذهبية التي بات يروج ها هذا المعسر من خلال العزف على وتر المذهبي الشيعي تحت تدبير أمريكي إسرائيلي.

فضلا عن ذلك فقد شهدت فالعلاقات التركية الإيرانية تقاربا ملحوظا و ذلك بسبب ارتباط المصالح بينهم، ما هو حال السياسات الخارجية لدول أخرى فالسياسة الخارجية و بفطرتها تتمتع بإتباع المصالح كما هو الحال ي دراستنا هذه، فإيران و تركيا هاته العلاقة تبرز في عدة مجالات منها مجال الطاقة فقد سعت الدولتان إلى عزيز العلاقات بينهم في هذا المجال الطاقوي فإيران تمدد الغاز لتركيا بعد روسيا،و التجارة المتبادلة بينهم

[1] اتشنوتيك مليحة، **تركيا بعيون عربية**، مصر: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، 2010، ص 108.

أنها دول تحقق مكاسب اقتصادية بارزة، وكذلك مجال الأمن فتركيا ترى من إيران أنها مصدر مهم لتمويل لطاقة إليها، وابرز اتفاقيات التي تدل على العلاقات التركية و الإيرانية هي[1]:

توقيع اتفاقية طهران ونقرة سنة 2004 و تعتبر هاته الاتفاقية أمنية تقتضي على أن حزب العمال لكردستاني على انه منظمة إرهابية خطيرة يجب محاربتها.

اتفاقية في مجال الطاقة في فيفري 2007 و التي تسمح من خلالها إيران لتركيا بالتنقيب على الغاز لطبيعي داخل إيران.

وكذلك في إطار مواجهة الدول الأوربية و الغربية باعتبار أن إيران أحد أكبر أعداء لهم و يضيفونها على أنها عضو بارز ضمن ما يعرف بمحور الشر[2]، فلقد خرجت تركيا عن موقفها التقليدي لدول الناتو فكان هذا مصدر قلق كبير للعديد من الدول الأوربية خاصة و بعد تولي الحكم في إيران نجاد أحمد ودعم وتعامل اردوغان مع هذا الأخير و اعتبار من حق إيران أن تمتلك السلاح النووي من أجل المدافعة عن نفسها وحقها مثل حق أي دولة أخرى، فالملف النووي الذي يحوم على إيران و امتلاكها للأسلحة النووية اثأر بلبلة سياسية وما يدور من حوله من لغط ورفض تام من بعض الدول المعارضة بشدة لذلك خاصة الدول الأوربية إذ اتخذت تركيا موقفا مغايرا لدول حلف الناتو و موقف الو.م.أ من ذلك على المستوى الدبلوماسي مع التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية على إيران في حقها امتلاك التقنية النووية و استخدامها في المجال السلمي[3]، أدلى به الرئيس التركي اردوغان في العديد من **الخطابات** و التصريحات المباشرة بدعمه ومساندته الدبلوماسية في امتلاكها التقنية النووية و استخدامها في المجال السلمي، وتسعى السياسة الخارجية التركية إلى إيجاد حلول لإيران و تجنب تهديدات الغرب لها مصرحا وزير الخارجية **احمد داود اوغلو** من خلال زيارته إلى طهران سنة 2009 مصرحا من خلال ذلك على أن إيران لديها الأحقية في تخصيب عملية

---

[1] عمر تشبينار، **سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية و العثمانية الجديدة**، بيروت : مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، سبتمبر 2008، ص26.

[2] **when opposites attrack, ankara**, turkish :McCurdey daphne, **turkish-irani an relation** policy quarterly, vol 7, no 02, 2008, p p 89-93.

[3] :ibid, p p 99-103.

اليورانيوم وان تركيا دولة صديقة لإيران خاصة من خلال الوساطة التي اتخذتها السياسة الخارجية التركية بين إيران و الغرب قائلا :

"إذا كان أصدقاؤنا الإيرانيون لديهم الرغبة، و إذا اعتقدوا انه من الحكمة أن يكون لنا دو الوسيط فنحن مستعدون لذلك، فتركيا باعتبارها بلدا ثالثا مستعد للعلب دور الوسيط في عمليات تخصيب اليورانيوم وغيرها من القضايا المتعلقة ببرنامج النووي"[1]، كذلك صرح: "بأن اتفاق التبادل الذي وقعته عليه إيران سيبرهن بأنها ترغب في سلوك طريق بناء، و لذا لم يعد هناك أي مبررات أو ضغوط جديدة"[2]، ورفض اردوغان لفرض عقوبات على إيران من طرف المجلس الدولي في جوان 2010، كذلك تصريحات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في هذا الصدد: " فان المجتمع الدولي أن يقدم الدعم اللازم للسنوية السلمية وهو المهم بالنسبة لمنطقتنا التي لا نريد فيها سلاحا نوويا أبدا و لا نقبل أيضا أن تقوم أي دولة أخرى مهما كانت بالاستثمار في السلاح النووي في منطقتنا"[3]، فلقد كان موقف تركيا واضحا و صارما جدا في ثنايا تصريحات عديدة اردوغان و الملف النووي و أبرز خطاب من خلال الهيئة البريطانية في 16 مارس 2010، صرح "إن القول بأن إيران تعكف على إنتاج الأسلحة النووية فهذا مجرد إشاعات – متسائلا – لعدم تدخل المجتمع المدني في دول أخرى التي تمتلك السلاح و التقنية النووية و انه لا يحق لها أن تمتلكها وأن تنتجها بأي طريقة كانت – إشارة إلى إسرائيل– التي تمتلك هاته الأسلحة و لماذا لم يطالب منها التخلص النهائي من أسلحتها النووية من طرف المجتمع الدولي و كذلك بالنسبة للغرب ولكنهم يطلبون ذلك من إيران[4] .

كذلك **الاتفاق** الذي وقعته تركيا مع إيران داعمتا إياها من أجل تخصيب اليورانيوم، أدى هذا التقارب إلى مخاوف كبيرة من الغرب توتره الكبير من خلال هذا التقارب الذي شهدته تركيا و إيران في العلاقات فالإستراتيجيات التي قامت عليها تركيا من اجل بناء و إعادة التقارب الإيراني سيؤدي بها هذا إلى جلب عدة

---

[1] "وساطة تركيا في حل الخلاف النووي بين إيران و الغرب"، متاح على الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/04/100420_turkey_iran_mediation_tc2.shtml

[2] "التوقيع في طهران على اتفاقية مبدئي لتبادل الوقود النووي"، متاح على الرابط التالي:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/05/100517_iran_nuclear_deal_tc2.shtml

[3] "وسط إصرار أمريكي على مشروع العقوبات، اردوغان : إيران قامت بالمطلوب" متاح على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/pages/666ac55c-0b18-447b-8b36-078509c80d51

[4] "تصريحات اردوغان : بعنوان اردوغان إشاعات ... القول أن إيران تنتج الأسلحة النووية"، متاح على الرابط التالي:
http://www.alraimedia.com/AlRai/Article.aspx?id=191578&date=18032010

مشاكل لها من طرف الغربيين خاصة مع علاقات الإتحاد الأوربي ستكون العلاقات مبنية على عدم الثقة وسيؤثر ذلك على انضمامها في الاتحاد الأوربي إن هاته العلاقات نظرا لطبيعتها العملية فهي غير إيديولوجية، فضلا عن ذلك فإن الدولة التركية تسعى من اجل نشر وتحقيق السلام وزيادة الاستقرار في المنطقة وعلى الدول المجاورة لها[1]، إلا أن هاته الجهود لم تثري ثمارها بعد لان السياسة الخارجية التركية تردي اكتساب مودة الدول المجاورة لها، و تتجنب كل الأسباب التي تؤدي إلى الدخول في الصراعات النزاعات و التي قد تأتي بعداوة مع هاته الدول، و في إطار التوجهات السياسة الخارجية التركية الإقليمية عتبرت تركيا أن إيران دولة إسلامية و جواريه و انه يجب لا يجب الغنى عن هاته الدولة و يجب تطوير لعلاقات بينهم.

[1]"تركيا تعرض على مصر تعاونا غير مشروط في كافة المجالات"، متاح على الرابط التالي:
http://www.aawsat.com/details.asp?article=684843

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية دوليا:

لقد كان لفوز حزب العدالة والتنمية التركي له الأثر الكبير في قيادة تركيا على المستوى الدولي، الأمر الذي جعل من هذا الحزب وبما يتسلحه من حركة سياسية يلعب دورا على الصعيد الخارجي خاصة و بعد ما لقيه من تأييد كبير من طرف الدول الأوربية و ماعرفته السياسة الخارجية التركية من انفتاح دولي في عدة جالات دبلوماسية و الأخص الاقتصادية فهي تسعى لان تصبح الصين الثانية في إطار تحقيق هدفها وهو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي منذ عقود مضت، كذلك تعتبر قبلة للسواح الروس في نفس الوقت لقيت السياسة التركية العديد من الانتقادات خاصة من طرف الو.م.أ في إطار دورها المهم دوليا وتدخلاتها الدبلوماسية في إطار إحلال السلام دوليا وتوجهات نفوذها على القارة السمراء إفريقيا من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في القارة خاصة مع الجهة الغربية لإفريقيا.

المطلب الأول: العلاقات التركية الأوربية:

العلاقات التركية الأوربية قائمة على جذور تاريخية قديمة، وحتى في الوقت الراهن محلا للجدل بين أطراف

الاتحاد الأوربي، وتعود موضوع انضمام تركيا لاتحاد عام 1959 عندما تقدمت تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوربية، إلا انه أعلن في قمة **هنلسكي** عام 1999 بان تكون تركيا دولة مرشحة للتفاوض من اجل انضمامها .

إن انضمام تركيا لاتحاد الأوربي افرز جدلا وانقساما داخل البرلمان الأوربي[1]، حيث أصر نواب حزب الكتلة

الديمقراطية المسيحية التي تحمل تسمية حزب الشعب الأوربي على إبقاء تركيا خارج الاتحاد الأوربي بسبب أن تركيا لم تشترك في التراث التاريخي الغربي، وإنها ممثلة لإمبراطورية إسلامية، ومسالة الاختلاف الثقافيبين الدول الأوربية و تركيا، كما أن العديد من مخاوف أبرزها دخول 70 مليون مسلم إلى أوربا[2]، إن

---

[1] لقمان عمر النعيمي، **تركيا و الاتحاد الأوربي دراسة لمسيرة الانضمام**، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007، ص25.

[2] حيدر جاسم محمود،"واقع السياسة التركية حيال الاتحاد الأوربي و مستقبلها"، **مذكرة ماجستير**،(جامعة الشرق الأوسط، 2013)، ص11.

إستراتجية التنمية التي نص عليها النموذج الاقتصادي الجديد فتحت الطريق نحو تطورات يمكن أن تسهم في إحياء البعد الاقتصادي للعلاقات بين الاتحاد الأوربي وتركيا، فقد لعب الاقتصاد التركي كبيرا في تعاظم القدرات التصديرية، بهدف تحقيق التكامل والانسجام مع الاقتصاد العالمي والأوربي، كما أثرت توسع الاتحاد الأوربي في انضمام أعضاء جدد كاسبانيا، اليونان، البرتغال على توقيت طلب تركيا الانضمام[1]، وعليه يمكن القول إن تركيا شهدت تقدما اقتصاديا لا مثيل له، فالعامل الاقتصادي له دورا كبير في فرض السياسة الخارجية التركية، ويعتبر عاملا أساسيا وورقة رابحة في الضغط للانضمام للاتحاد الأوربي، فقد احتلت تركيا المركز السادس كأكبر اقتصاد في العالم.

إن ما يميز الطابع العام للعلاقات التركية الأوربية من خلال سيرورة مساراتها والى يومنا هذا أنها تحكمها جدلية (الاستيعاب والاستبعاد) حيث بعد إلغاء الخلافة الإسلامية أصبح التوجه التركي من خلال منظومة الجمهورية التركية الكمالية يميل إلى التوجه أوربا والسعي للاندماج في المنظومة الأوربية وهو ما يفسر الانضمام التركي لمختلف المنظمات الأوربية مثل الحلف الشمال الأطلسي والشرق الأوربية المشتركة وتوقيع الاتفاقيات التجارية حيث كانت أولى الشراكات مع الاتحاد الأوربي عام 1963 ثم أخذت العلاقة التركية الأوربية بالعديد من المحطات بالمجمل يرتبط الاتحاد الأوروبي وتركيا بعلاقات يشوبها الالتباس منذ أكثر من نصف قرن بداء من اتفاق الشراكة المواقع في 12 سبتمبر 1936 وصولا إلى تحريك آلية الانضمام إلى أوروبا في ظل أزمة المهاجرين ولان تركيا كانت تنظر إلى أوربا على أنها نموذج للتطور والارتقاء المدني فقد بدأت تطرح مسالة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وقد ظلت هذه المسالة مطروحة على مستوي العلاقات التركية منذ أن أعطيت المطالب الأوربية بإحداث إصلاحات في الداخل التركي تمكنها من الانضمام إلى الاتحاد الأوربي. ولم يكن الموقف التركي ليأخذ بهذه الإستراتجية لولا الموقف الأوربي المتخذ بحق تركيا الذي كان يعتمد على نوع من السياسة ينطوي على نمط من العلاقة يسير في خط يتراوح بين الميراث التاريخي والعقلانية الدبلوماسية وحتى في النشاطات الدبلوماسية التي ينبغي لها أن تستند إلى المستوى العقلاني والتقني، تتدخل انعكاسات نابعة من ترسبات تاريخية سيكولوجية فالساسة الأوربيون الذين يؤكدون في كل

[1] نفس المرجع،ص 68.

مناسبة على العالمية، والتعددية باعتبارها مبادئ أوربية أساسية، يطرحون بكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوربية عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع تركيا[1].

وجدت تركيا نفسها في نفس الموقف السابق أمام الاتحاد الأوربي، فأوربا تضعها في موقف الانتظار فلا هي قبلتها ومنحتها عضويتها، ولا هي رفضتها وكفتها عناء الانتظار حيث تبنت أوربا معها سياسة الانتظار المفتوحة، وربما كان هذا الموقف الأوربي كمن يمسك العصا من المنتصف، فلا هي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي قادرة على تحمل إدماجها بالاتحاد الأوربي لذلك فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوربي من تركيا مثل : حقوق الإنسان، برص، بحر ايجة، والمعايير الاقتصادية ما هي إلا ذرائع من اجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية من اجل العضوية في الاتحاد، حيث وجدت هذه الشروط من أجل تحقيق إستراتيجية الغموض[2].

وفي هذا الشأن شهدت العلاقات التركية الأوربية والتي تحمل في طياتها كل أنواع الغموض والجدل في طياتها من الجانبين التركي و الأوربي، فمنذ وصول حزب العدالة و التنمية سنة 2002 أعلنت حكومة اردوغان مباشرة عن رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، وهذا يعتبر هدف رئيسي لتركيا كذلك يحسم الجدال القائم بسبب هذا الموضوع فلقد أدى إلى انقسام هذا الإعلان بين مؤيدين من أجل الانفتاح على تركيا وبين معارضين ينددون بسبب الحضارة المسيحية للدول الأوربية، و التي هي مختلفة تماما عن الهوية الإسلامية الحضارية مما قد يؤدي إلى اختلافات خاصة من الناحية السياسية و الأمنية، بذلك يصعب على

الدارسين و المحللين كتابة تاريخ العلاقات التركية الأوربية و تفسيراتها السياسية، فهي علاقة يحكمها التوتر في بعض الأحيان و أحيانا أخرى تقوم على التحسن و الهوية.

فمن ناحية الاقتصادية تشهد تركيا تدفقا لمنتجاتها في الأسواق الإتحاد الأوربي في الحالية مما أدى إلى مخاوف اقتصادية من طرف دول الإتحاد الأوربي، فالقسم المندد لانضمام تركيا للإتحاد الأوربي سيجعل منها الصين الثانية دوليا من ناحية الاستثمار الاقتصادي، خاصة و بعد تحسينات الملحوظة التي لقيتها

---

[1] احمد داود اوغلو، **العمق الاستراتيجي:موقف تركيا ودورها في الساحة الدولية**، بيروت:الدار العربية للعلوم، 2010، ص 584-585.

[2] نفس المرجع ، ص586.

تركيا من الناحية الاقتصادية في الفترة الحالية، كما أن انضمام تركيا للإتحاد الأوربي سوف يقوي و يعزز العلاقات بين تركيا و الدول الأوربية خاصة الدول التي ليست غير المنظمة لحلف الناتو وليست عضوة هذا ما ستشهده العلاقات التركية الأوربية في الفترة الحالية ، و لقد شهدت على هذا تصريحات الرئيس البولندي على تركيا:" بمثابة فرصة عظيمة لانضمامها للإتحاد الأوربي لأنها جسر بين العالمين الإسلامي والمسيحي "،كذلك ايطاليا ترى أن انضمام تركيا للاتحاد سيضيف قيمة لأوربا على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية وإستراتيجية وكذلك المستوى الثقافي والذي ستعرف من خلاله الدول الأوربية الحضارة الإسلامية الإيجابية على عدة نواحي و العكس كذلك بالنسبة لتركيا و الانعكاس الإيجابي الثقافة الأوربية لها، وهذا التصريح أعلن عنه الرئيس الإيطالي جورجيونا بولينانو سنة 2014 و الذي صرح من خلاله : " إن بلاده ستتبنى خلال رئاستها للإتحاد الأوربي من خلال مبادرتها لنشيط مفاوضات انضمام تركيا للإتحاد الأوربي". وفي هذا الصدد فإن العلاقات التركية الأوربية في الفترة الراهنة ومنذ نهاية سنة 2017 إلى بداية 2018، تشهد وضع قلق لا يخلو يوم إلا و أن صدر مقال يتكلم على التدهور الملحوظ في طبيعة العلاقات بين الدول الإتحاد الأوربي تركيا و توجهاتها الإقليمية و الدولية فتركيا تتمتع بموقع جغرافي وكذلك الموارد الموارد الطبيعية ما عزز جهودها الرامية في شباك تحسين أداء اقتصادها كذلك أداها السياسي الدبلوماسي مما ساعدها ذلك في تسهيل إقامة علاقات ثابتة اقتصاديا مع العديد من دول العالم[1]، مع الأخذ بالاعتبار وجهتين نظر لكليهما في محاولة تفسير دراسة أوسع للعلاقات و التي في النهاية ستكشف الاختلال الوظيفي

للعلاقة بينهم ناهيك عن تشابك تركيا مع الغرب ككل في الفترة الراهنة، فضلا عن ذلك إن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التركية بقيادة **اردوغان** ظل حاضرا و بوضوح وهو الانضمام التركي للإتحاد الأوربي كعضو بارز من خلال ما قدمته الدولة التركية من نجاحات واضحة و كبيرة لا يستهان بها اقتصاديا في الفترة الراهنة[2].

---

[1] سيما كلايجور غلو، مرجع سابق، ص ص 68-69 .

[2] أنظر على في هذا الصدد :

turkish policy :Keyman e fauat, turkish foreign policy in a globalizing world, ankara quarterly, vol 5,no1,2006.

المطلب الثاني:العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا

تمثل تركيا احد المفاتيح الأساسية لفهم السياسة الأمريكية في المنطقة، وذلك بسبب قدرة تركيا الفائقة على تقديم نفسها للغرب والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه، لذا فقد دخلت تركيا في علاقة طويلة الأمد مع الغرب ،بشكل جعلها حجر الزاوية في أي سياسة أمريكية تجاه الشرق الأوسط ،فهناك حاجة غربية وأمريكية ملحة للدور التركي ،خاصة في ظل تعقد الأوضاع في المنطقة، ودخول الولايات المتحدة بكل ثقلها تحت شعار مكافحة الإرهاب، وقد حرصت الولايات المتحد الأمريكية طيلة نصف قرن على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها اقتصاديا وعسكريا ،وقد توطدت العلاقات بين البلدين خاصة في ظل تكثيف الولايات الأمريكية لوجودها في المنطقة عقب حرب الخليج وغزو واحتلال العراق ورأت تركيا في العلاقات مع أمريكا بدلا عن علاقاتها مع الاتحاد الأوربي عندما تعثرت المفاوضات مع الاتحاد، ورأت أمريكا تركيا عاملا فاعلا في التأثير على منطقة البلقان وشرق أوربا والشرق الأوسط عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الأوربية ،وقد استخدمت أمريكا تركيا كأوراق من اجل تحقيق مهمات عالمية إقليمية من خلال حلف الناتو ومع انهيار الاتحاد والسوفيتي وإنهاء الحرب الباردة فتح الطريق أمام تركيا لتؤدي دور القوة الإقليمية الأكثر تأثيرا في منطقة القوقاز وحوض البحر الأبيض المتوسط ،فقد أصبحت لها نفوذ كبيرة في اذربيجان وجورجيا وجمهوريات أسيا الوسطى وعلى الخصوص في المجال الاقتصادي.

وتشهد العلاقات التركية الأمريكية في الفترة الحالية تحسنا ملحوظا للدولتين، هاته الأخيرة التي يترأسها ترامب حاليا لا ينبغي على الدول ان تنتظر التعامل الجيد من الطرف الامريكي و على المجهودات الامريكية من اجل تعزيز علاقاتها مع دول اخرى، وإنما كيف تتمكن الدول من صناعة سياستها الخارجية ناجحة مع أمريكا بغض النظر عن الرئيس الحالي ترامب[1]. فالسياسة الخارجية التركية تسعى إلى اتخاذ **سياسة ذاتية** متجددة مع أمريكا، لكن إذا غيرت أمريكا سياستها معها فلا ينبغي على تركيا أن تنتظر تصرف وردود أفعال من أمريكا و إنما كيف أن تجعل سياستها الخارجية ناجحة وتعزز علاقاتها مع أمريكا على غرار الرئيس الحالي لها ترامب و لما يتمتع به من كاريزما مخيفة و لألفاظه الجريئة خاصة مع الدول

[1] محمد زاهد جول،"مستقبل العلاقات التركية الأمريكية في عهد ترامب"، متاح على الرابط التالي:
http://9lvj.oml/190nw

المسلمة وعنصريته الشديدة لهاته الدول وعلى وكيفية التعامل معها بما يخدم مصالحها وحفظ حقوقها الشرعية، فهناك نظرة ايجابية من ناحية تركيا بأن السياسة الأمريكية في عهد ترامب ستكون أكثر تفاهما نظرا للمجهودات التركية لتعزيز علاقتها مع أمريكا وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي ترامب للرئيس التركي اردوغان في **اتصال تهنئة** من طرف هذا الأخير يوم 10 نوفمبر 2016، فلقد عبر **ترامب** عن احترامه و تقديره للرئيس التركي و ما بذله من نجاح التجربة التركية ولما حققه من نجاح وتحدي كبير في عدة مجالات ودورها المحوري في المنطقة وجعلها تتمتع بالأمن و الاستقرار، نظرا لما تتمتع به من امتيازات لتجعل من نفسها قوة إقليمية و دولية من خلال دورها المحوري البارز في منطقة الشرق الأوسط، إذ تشهد العلاقات التركية الأمريكية تحسنا واضحا و بارزا من خلال رؤساء هاته الدول و في نفس عرض اردوغان **القضايا الكبرى** التي تعاني منها تركيا خاصة الأمن القومي، مثل الأعمال الإرهابية التي تتعرض لها تركيا على أيادي الأحزاب الإرهابية الكردية خاصة على حدودها مع العراق، كما عبر له عن عدم رضاه على **فتح الله غولن** مخطط ومنفذ الهجمات الإرهابية الفاشلة ومحاولته من خلالها اغتيال الرئيس اردوغان في **15 جويلية 2016** داخل الأراضي تركية، إضافة لما تشهده المنطقة من حروب و أزمات خاصة الأزمة في سوريا ولما عقبها من نتائج سلبية في المنطقة و لما تستعمله من أسلحة كيماوية من اجل قمع الشعب السوري المضطهد من النظام الاستبدادي نظام بشار الأسد وأزمة الموصل[1].

إلى جانب ذلك شهدت العلاقات الروسية التركية تحسنا وتقاربا ملحوظا ما أصبح يأخذ أشكالا عديدة من الزيارات على أعلى مستويات مثل زيارة **ديمتري ميدفيدف** بزيارة تركيا والتقى الرئيس **عبد الله غول** 2008 و2010، واستحدث رئيس الوزراء اردوغان مجلسا للتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي،كما وقعا اتفاقية لإلغاء التأشيرة بين البلدين.

واحتلت مواضيع التعاون في مجال الطاقة والبناء والاستثمارات ،والتعاون مع القضايا الدولية والإقليمية مركز الصدارة بين الرئيس الروسي والتركي ،وذلك بإنشاء مبادرة إنشاء منطقة الاستقرار والتعاون في منطقة البلقان والقوقاز سنة 2008، وعقدت مجوعة العمل رفيعة المستوى جليتها الرابعة في أنقرة وناقشت مسائل التعاون

[1] نفس المرجع .

ولاسيما البلقان والتسوية القبرصية والأوضاع في العراق وأفغانستان، ومنطقة البحر الأسود ومنطقة ما وراء القوقاز[1].

فيما يخص العلاقات التركية الروسية، فان روسيا ترى أهمية إستراتجية كونها جزء من الحزام الإقليمي الأخضر الأمريكي، وهذا ما يزعج روسيا الاتحادية، لكنها حريصة كل الحرص على علاقتها الإستراتجية مع تركيا، لأن موقع تركيا يشرف البحر المتوسط ويتحكم في مضيق البوسفور والدردنيل الذين يمثلان الطريق البحري الوحيد للأسطول البحري الروسي من البحر الأحمر إلى المياه الواقعة في بحار وخلجان الشرق الأوسط[2].

وتستند تركيا في انفتاحها على محيط الروسي إلى مجموعة من الدوافع ولعل ثلاثة أسباب رئيسيه وقفت وراء محاولة الطرف التركي الانسجام مع روسيا :

1. توتر علاقات تركيا مع الغرب بشقية الأميركي والأوروبي حيث امتعضت أنقرة من سياسة الغرب تجاه المسألة السورية خاصة في الدعم الغربي لقوات سورية الديمقراطية الكردية.

2. البعد الاقتصادي الذي يمثل عاملا حيويا في العلاقات الروسية التركية.

3. إن التدخل العسكري الروسي أنتج في سورية معادلة جديدة على الأرض رأت تركيا أن من الأفضل التعامل معها في ظل موازين القوى.

أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية التركية التوافق في المسائل الاقتصادية على المسائل السياسية الخلافية وهو ما يؤكد أن التفاعل الاقتصادي هو الذي يفرض الجزء الأكبر من محددات العلاقة بين البلدين حيث يعد المسار الاقتصادي يعد الرافد الأول لعملية التقارب الروسية التركية والركن الذي يمنع من تأزم العلاقات أو تدهورها بشكل دراماتيكي وتكمن أهمية على نقاط رئيسية :

---

[1] قيس تمام،"العلاقات التركية السورية :الواقع واحتمالات المستقبل"، **مذكرة ماجستير**،(جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، سوريا،2015) ، ص37.

[2] عصام فاعور ملكاوي، **تركيا والخيارات الإستراتجية المتاحة**، بحث مقدم في ملتقى علمي: الرؤى المستقبلية العربية ، الخرطوم3-2013/2/5، ص33.

تعتبر روسيا أهم مورد للغاز الطبيعي و الأول لتركيا.

تمثل تركيا سابع شريك تجاري لروسيا وثاني اكبر أسواق التصدير بعد ألمانيا.

تركيا هي الوجهة الأولى للسياح الروس حيث يصل تركيا 5 ملايين سائح روسي سنويا.

وجود مستقبل لتبادل تجاري استراتيجي بين الطرفين.

المطلب الثالث:النفوذ التركي في القارة الإفريقية

تبدي تركيا اهتماما كبيرا في قارة إفريقيا وخاصة دول غرب إفريقيا، وتحاول تطوير علاقاتها في كافة المجالات و يبدو هذا ملحوظا في سلوك السياسة الخارجية التركية بحيث وصل عدد السفارات في القارة السمراء 39 سفارة بإضافة إلى 4 قنصليات مقارنة بعام 2009، حيث كانت 12 سفارة فقط، وتسعى تركيا إلى الانضمام إلى كافة المنظمات والملتقيات الإفريقية كالاتحاد الإفريقي، إن الحراك التركي في إفريقيا له عدة دوافع منها دينية،دينية وروابط تاريخية، فالدول الإفريقية دائما تنتظر في الدور الإنساني والمتمثل في المساعدات الغذائية والدوائية والتعليمية التي تقدمها إلى هذه الدول وخاصة نيجيريا .

فضلا عن ذلك تكتسب القارة الإفريقية أهمية كبرى لدي السياسة الخارجية في تركيا، والتي تسعى إلى تمديد نفوذها واستعادت مجدها القديم في القارة السمراء تمتلك طاقات طبيعية ومواد هامة كالمعادن والبترول والغاز ومصادر المياه ، والأراضي الخصبة للزراعة ،حيث تسعى تركيا كذلك إلى كسب واستقطاب هذه الدول في المحافل الدولية، ولتركيا حضور بارز تاريخيا في أهم دول القارة السمراء من الناحية الإستراتجية، حيث سيطرت الخلافة العثمانية على دول الشمال ،فقد كانت مصر وتونس والجزائر والصومال والسودان تابعة لها في الفترة 1536 م 1912م[1]، ففي عام 1998 أصدرت وثيقة عن توجهها الجديد تجاه إفريقيا أطلقت عليها اسم "السياسة الإفريقية" وتسعى هذه السياسة إلى تدعيم الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والدبلوماسية التركية مع الدول الإفريقية [1].

[1] طه عبد الرحمن ساكن، **حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب إفريقيا :نيجيريا أنموذج**، جامعة إفريقيا العالمية، مركز الدراسات و البحوث الإفريقية، 2015، ص362 .

[2] نفس المرجع ، ص362.

وتعد إفريقيا امتداد للشرق الأوسط، وتأثر التفاعلات فيها على استقراره،فمشكلات مثلا تقسيم المياه بين دول النيل أو القرصنة في القرن الإفريقي أو النزاعات العرقية في جنوب الصحراء ،كلها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على استقرار الشرق الأوسط الذي تنتمي إليه تركيا فهي تتمتع برؤية أكثر اتساعا وعالمية بحكم موقعها المثالي الذي يجعلها دولة أسيوية وأوربية مع قربها لإفريقيا عبر شرق المتوسط والسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا لا تعتمد على الأهداف الاقتصادية والتجارية، ولكن تشمل أيضا على توجه متكامل عبر المساعدات التقنية في مجالات مثل مكافحة الأمراض والتنمية الزراعية والري والطاقة والتعليم والمساعدات الإنسانية ورحبت تركيا بقرارات مؤتمر الوحدة الإفريقية الذي عقد في يناير 2008 بإعلان تركيا شريكا استراتجيا، وكانت قمة التعاون الإفريقي التركي التي عقدت في 2008 نقطة انطلاق التعاون المستمر بين الجانبين، وقد خصصت تركيا آليات لمتابعة تلك القمة بإعلان اسطنبول للشركة التركية الإفريقية، وتهدف إلى تنظيم لقاءات و تبادل الزيارات المتبادلة على مستوى القادة الجانبين، ولقاء ثاني بين القادة في 2012 و2013، إشارة إلى تنامي الاهتمام الكبير الذي حظيت به إفريقيا من طرف تركيا وتعزيز علاقاتها بدولها من عدة نواحي اجتماعية، زراعية، كذلك صحية وتقديمها مساعدات في ذلك من خلال تقديمها للأدوية، ومن الناحية الاقتصادية من خلال الاستثمارات التركية في إفريقيا وعلى رأسها الاستثمارات في السودان[1] .

كما استضافت تركيا مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال الذي تم تنظيمه في إطار الأمم المتحدة في الفترة ما بين 21-22ماي 2010 ، وقدم هذا المؤتمر دعما مهما لعملية السلام التي تجري في جيبوتي لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية، وجاء إعلان اسطنبول في أثناء المؤتمر كخريطة طريق لتسوية الوضع في الصومال، كما قامت تركيا بحملة واسعة للتصدي للفقر و المجاعة و الأمراض و الأوبئة في الصومال اعتبرتها دول أخرى بدور تركيا الإنساني الدبلوماسي[2] .

إن انفتاح تركيا على إفريقيا يعد جزء لا يتجزأ من إعادة التعريف الجديد لسياسة تركيا الخارجية، وعلى المنظور الأوسع فان الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت عام 2009 شددت على أهمية تنويع الأسواق

---

[1] **العلاقات الاقتصادية بين تركيا و السودان**" على سبيل البيانات المتاحة موقع وزارة الاقتصاد التركية انظر إلى:
http://www.economy.gov.tr/index.cfm?sayfa=countriesandregions&country=SD®ion=0

[2] "جهود اردوغان في الصومال":
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-14588960

التركية ، فضلا عن ذلك تثبت التجارة الإفريقية مع تركيا جيدة ، لبعد الأسواق الإفريقية عن اهتزازات أسواق المال العالمية ، فان الاستثمار في إفريقيا أكثر أمنا واستقرار من بلدان أخرى، لذا من المتوقع أن تتزايد الشركات التركية الإفريقية في السنوات القادمة من اجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية ، وأهداف سياستها الخارجية وتوجهاتها الجديدة تجاه القارة السمراء .

المبحث الثالث: سيناريوهات مستقبلية للسياسة الخارجية التركية

عرفت الدولة التركية عدة تغيرات في بيئتها الداخلية، عرفت من خلالها أزمات داخلية منها محاولة الانقلاب الفاشلة التي تعرضت لها تركيا و يعتبر ابرز تحدي سياسي شهدته الدولة التركية داخليا و التي وجدت لها حل سريع بفضل حزب العدالة و التنمية بقيادة اردوغان و الذي يعتبر شخصية قيادية، كذلك الأوضاع التي مرت على الصعيد الخارجي التي عرفتها السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط أي ما جل ما شهدتها إقليميا، كل هذا يبرز مكانة سياستها الداخلية و الخارجية ويرجح هذا على إن دور ومستقبل السياسة الخارجية للدولة التركية سيشهد تنامي كبير إقليميا خاصة ودوليا عامة و ذلك وفق المعايير المشجعة لتطورها وهذا الطرح شجعه نصف من الباحثين السياسيين كل هذا يقع في جل مستقبل الدولة التركية ونظام حكمها السياسي الداخلي والخارجي خاصة، أما عن النصف الأخر من المدرسين الإستشرافيين يرجحون أن التغيرات التي يشهدها النظام العالمي و النظام الإقليمي خاصة سيؤدي بالضرورة إلى تقليص في تطور سياستها الخارجية و هذا ما سيؤدي إلى انتكاسة كبيرة لها و ذلك لعدة أسباب أهمها البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة كما ذكرنا سابقا والتي قد تكون من خلاله دولة تتمتع بسياسة داخلية و خارجية قوية وبنسبة كبيرة في أرضية التنافس الإقليمية والدولية، وهذا ما سنتناوله من خلال مبحثنا و الذي يحتوي على ثلاث مطالب و كل مطلب يدرس على حدى : المطلب الأول ثبات السياسة الخارجية التركية والثاني سيناريو تطور السياسة الخارجية التركية والثالث سيناريو تراجع السياسة الخارجية التركية.

المطلب الأول: سيناريو ثبات السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا:

هذا السيناريو يقوم على افتراض واحد وهو بقاء و استمرارية السياسة الخارجية التركية ودورها إقليميا وسيبرز مكانة الدولة التركية المهمة إقليميا وذلك من خلال ما تجده من حلول ضرورية و فعالة و في فترة وجيزة على الصعيد الإقليمي وابرز مثال على ذلك توجيه خطابات سياسية مباشرة لرؤساء الدول العربية التي تشهد فترة الربيع العربي مستعملة من خلالها وسائل السياسة الخارجية السلمية، كانت هذه الخطابات بمثابة دروس وذلك ما وقع في الشأن المصري و خطاب اردوغان للرئيس المصري سابقا حسني مبارك هذا الخطاب كفعالية نشطة و هذا التدخل أدى إلى افتراض ثبات السياسة الخارجية التركية في عربيا إقليميا خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد أحداث ساخنة كذلك بعد تحديها السياسي الكبير بعد أحداث 15 جويلية 2016 أما من الناحية الدولية و لما أصبحت عليه وذلك بعد تصاعد وتيرة الأحداث الدولية التي

يشهدها النظام العالمي الحالي و لما يشهده من تغيرات التي تحصل حاليا خاصة وبعد صعود دونالد ترامب إلى حكم ورئاسة الولايات المتحدة الأمريكية إذ استبشر الأتراك خيرا بصعود ترامب للحكم مما قد يرجح بقاء السياسة الخارجية التركية وتعزيز العلاقات بين تركيا و أمريكا ولما عرفتها من خلافات سابقة في عهد الرئيس السابق لأمريكا اوباما وهذا ما سيؤدي إلى تنامي الدور التركي الأمريكي وقدرة تركيا على خلق فرص تمنح لها المكانة إقليميا و دوليا، خاصة و بعد أن اعتبرت أمريكا أن تركيا ستبقى احد المفاتيح لها في منطقة الأوسط و لما لها قدرات و دور محوري من تحقيق السلام و الاستقرار بالمنطقة كذلك في الحزام الممتد من وسط إلى أوربا وصولا إلى روسيا كذلك باعتبارها نموذجا ناجحا لدولة ديمقراطية إسلامية ناجحة لديها كل الإمكانيات المتاحة لها من اجل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد دعم الولايات المتحدة لتركيا للانضمام للاتحاد الأوربي وهو الأمر الذي عزز الروابط الإستراتيجية و العلاقات بين أمريكا و تركيا بشكل كبير[1]، مما يسمح لها من تحسين صورتها لأمريكا خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من عدم الاستقرار في بعض الدول لها[2]، و يبقى هذا احتمال وارد من ناحية العلاقات التركية الأمريكية .

لكن من وجهة نظرنا نحن كدارسين للسياسة الخارجية ننفي هذا الطرح وهذا لما تشهده الدولة التركية من ضغوطات دولية كل هذا يصب في ميزان عدم ثبات السياسة الخارجية التركية سواء من الناحية الإقليمية أو الدولية أي بسبب حركتهم الديناميكية خاصة وبعد الأحداث الدامية و الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط وأيضا بروز منافسين لها في المنطقة وبنفوذهم و سعيهم الشديد للسيطرة و إبراز سياستهم الخارجية وهذا واضح من التنافس الإيراني التركي على المنطقة كذلك أسيا الوسطى و الصين و القوقاز و البلقان .

دون أن ننسى الصلح الذي شهدته إيران مع أمريكا وكذلك تراجع الحلف التركي مع هاته الأخيرة، هذه المؤشرات تحتم على السياسة الخارجية التركية عدم ثبات دورها في الإقليم و هو احتمال وارد جدا مستقبلا لان مؤشرات بقاءها وثبات دورها هي معدومة تماما، وقد يحدث العكس لان الحلف الأمريكي التركي يعد أهم سبب بقاء السياسة الخارجية التركية وهذا بارز لإستمراريتها و تراجع المنافسين الآخرين الذين سبق ذكرهم.

---

[1] محمد ياس الخضري الغريزي، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا الخارجية حيال الاتحاد الأوربي**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 120.

[2] رنا عبد العزيز الخماش، **العلاقات العربية التركية و تأثيرها على المنطقة العربية**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص 66.

المطلب الثاني : سيناريو تنامي وتطور السياسة الخارجية التركية :

من خلال هذا السيناريو نشهد التطور الحاصل للسياسة الخارجية التركية إقليميا خاصة و بعد تنامي دورها على الصعيد الإقليمي، إن هذا التنامي واضح و بشكل جيد وهذا بارز في تحدياتها السياسية السياسية و الاقتصادية و الأمنية التي شهدتها الدولة التركية و أوضاعها الداخلية ودور حزب العدالة والتنمية في ذلك، حكومة اردوغان و لما عرفته من نجاحات موفقة فضلا عن السياسة الخارجية التركية حسب ما قله اوغلو في كتابه أن تركيا ستكون دولة فعل ولن تكون أبدا دولة رد فعل وأن انخراط السياسة الخارجية التركية في السياسة الدولية و الإقليمية سيكون دورها من خلال سعيها للسلم والاستقرار الدائم على الصعيدين العالمي والإقليمي، أضاف اوغلو كذلك بان الدولة التركية ستقف ضد الأنظمة المستبدة و التي تسعى دائما إلى إنكار المطالب الشعوب المضطهدة المشروعة و التي منها المطالبة بالحريات و الديمقراطية، ويتم قمع الشعوب من طرف هذه الأنظمة المستبدة من خلال استعمال أدوات ووسائل الإكراه وان السياسة الخارجية التركية ستلتزم بالضرورة إلا استخدام كل الوسائل السلمية للسياسة الخارجية منها الدبلوماسية وذلك من اجل إيجاد حلول سلمية دون استعمال أو التوجه إلى التدخل العسكري الذي دائما ما تتجنبه السياسة الخارجية التركية[1].

أخذت الدولة التركية انطباعا جيدا من الغرب وذلك من لعدة أسباب منها ثقافية، اقتصادية ، وسيكولوجية، وذلك منذ أن تأسست الجمهورية التركية الحديثة على يد أتاتورك، فان الدعم الشعبي الذي تعرفه حكومة اردوغان يعزز من مكانتها الإقليمية كذلك تحدياتها السياسية الكبيرة خاصة و بعد إحباط محاولة الانقلاب الفاشلة والتي تعد أول مرة في التاريخ التركي من ناحية إفشال مخططات إرهابية وعلى الفور في 16جويلية 2016 ، بسبب فطنة و حنكة قادة حزب العدالة و التنمية وعلى رئسهم الرئيس التركي اردوغان، فضلا على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي و ما لحقه من تطور في رؤية نجاح حزب العدالة و التنمية والوصول إلى صيغ توافقية على الصعيدين الداخلي و الخارجي[2].

---

[1] احمد دواد اوغلو، مرجع سابق، ص ص 10-11.

[2] علي جلال عوض،" تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية " متاح على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org/eg/newscontent.

دون أن ننسى خطاب الجريء الذي الطرف التركي وهو الرئيس اردوغان و التأييد الشعبي الذي كسبه، ذلك عبرت السياسة الخارجية التركية بقاء تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن حلف الناتو الذي يؤثر عليها خاصة وبعد الرفض الذي تلقته من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من اجل التسليم عبد الله غولن الذي كان السبب الرئيسي و المدبر لتخطيط و تنفيذ الهجمات الإرهابية و محاولة الانقلاب الفاشلة في 16جويلية 2016، إن التوتر الذي شهده العلاقات السياسة الخارجية التركية و الولايات المتحدة التركية أدى بالضرورة إلى تحسن العلاقات الروسية– التركية أدى ذلك إلى عدم تركيز سياسة الخارجية التركية إلى عدم التركيز على محور واحد بل على التعدد في علاقاتها و إلى تعزيزها ومكانتها الإقليمية و الإستراتيجية، كل هذه المؤشرات تعطي إلى تطور السياسة الخارجية التركية وتحقيق المزيد من أهدافها والى سعيها لهدفها الأساسي وهو انضمامها للاتحاد الأوربي. وبسبب غياب القوى الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط خاصة القوى العربية، وغياب بعض الأنظمة العربية خاصة سورية ومنذ 2011. الراهنة التغيرات التي شهدتها بعض الدول العربية و التي شهدت الثورات العربية وسقوط بعض الأنظمة العربية في ظل ما يسمى الربيع العربي كذلك يضع الدولة التركية في العديد من التحديات الأمنية خاصة وأن هذه الأزمات تخلق بيئة أمنية غير أمنة و مشاركة السياسة الخارجية التركية في حل تلك الأزمات، والذي سيعزز من دور السياسة الخارجية التركي إقليميا .

إن الدولة التركية لم تعد موافقة على تدخل الأيادي الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط خاصة التدخلات الأمريكية واخص في القضية الكردية و التي بدأ الرأي العام التركي يعي و بوضوح التظليلات المعتمدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الكردية[1].

تطور السياسة الخارجية التركية من الناحية السياسية : كذلك سعت الدولة التركية إلى استكمال الإصلاحات السياسة داخلية في إطار تحت ما يسمى المشكلة الكردية و بطريقة سلمية و تراجع المؤسسات العسكرية في ظل شعار التغيير الذي يرفعه حزب العدالة و التنمية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على حكومة اردوغان، كذلك انتهجت الدولة التركية خارجيا مبادئ :

[1] جراهام أي فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، 2009: http://www.alkashif.org.2009.

- مبدأ صفر مشاكل .
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .
- مبدأ حسن الجوار .

وكذلك انتهجت السياسة الخارجية التركية مبادئ سياسية واضطرارها لنظر نظرة أخرى تقوم على[1] :

– دعم جماعات الإسلام السياسي وتحديدا حركات الإخوان المسلمين خاصة فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الدين و السياسة.

– الترويج المباشر للنموذج التركي كنموذج يمكن الاقتداء به و المشي على خطواته الناجحة ومدى الاستفادة من الخبرة و التجربة التركية.

– إتباع تركيا سياسة مخالفة تجاه الدول العربية من خلال الحذر المباشر، والتدخل المباشر، والتورط المباشر.

فمن خلال هذا أثبتت السياسة الخارجية التركية حضورها الإقليمي المهم و البارز على الصعيد و هذا ما يؤدي إلى تطور في سياستها الخارجية .

ومن الناحية الاقتصادية فقد عرفت الدولة التركي خسائر اقتصادية كبيرة بسبب ارتباطاتها المباشرة مع الدول التي تشهد أزمات في ظل الربيع العربي فهي تعرف تراجعا كبيرا في صادراتها، كذلك إن دورها في إنقاذ اقتصاديات هاته الدول من خلال استحضار دورها البارز تحت إطار الحديث عن مشروعات التي تعكس سعي تركيا لتنشيط علاقاتها التجارية و الاستثمارية مع هاته الدول[2]. لكن في إطار محاولتها لمتابعة وتطور مشاريعها في الفترة الحالية داخل وخارج المنطقة والتي عرفت نموا سريعا مما يرجح من تطورها في المجال الاقتصادي .

---

[1] محمد عبد القادر خليل،" **تركيا و الثورات الربيع العربي**" ، متاح على الرابط :
http//:www.politics-dz.com/thereads/trkia-uthrat-alrbiy-alyrbi.2285.

[2] رانية طاهر،" الدور الإقليمي في ظل الثورات الربيع العربي" متاح على الرابط التالي:
http:// rouyaturkiyyah.com.

أما من الناحية الأمنية فقد استطاعت السياسة الخارجية للدولة التركية الحد من مشكلات التدخلات العسكرية في إقليمها وذلك من خلال إتباعها استراتيجيات دورها الإقليمي في ظل متطلبات دور سياستها تركيا الخارجية ستجد تركيا من خلال هذا شريك وحليف استراتيجي مهم للدول الكبرى حليف لا يمكن الاستغناء عنه في ظل البيئة الإقليمية المتغيرة، فقد استطاعت السياسة الخارجية التركية جلب أنظار الدول العظمى وحصولها على التأييد الأمريكي وتحويلها إلى مركز مهم ومحوري في منطقة الشرق الأوسط[1] .

المطلب الثالث : سيناريو تراجع السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا :

سنتناول من خلال هذا السيناريو أهم المؤشرات التي ترجح تراجع السياسة الخارجية التركية ودورها إقليميا وتراجعها كذلك دوليا في المستقبل من خلال عقبات مهمة ستواجهها تأتي في ظل الظروف الإقليمية

المتغيرة بطبيعتها دائما وستظهر ملامح هذا التراجع من خلال عدة نواحي أهمها :

تراجع السياسة الخارجية التركية من الناحية السياسة: من خلال الإخفاق الشديد وذلك بعد فشل حكومة حزب العدالة و التنمية بقيادة رجب طيب اردوغان من المصالحة التامة مع الأكراد وكذلك الصراع القائم بين الانقسام العرقي بين الإسلاميين و العلمانيين. كذلك ستشهد السياسة الخارجية التركية تراجع كبيرا في سياستها الجيوساسية هذا الأمر سيؤثر على دورها الدبلوماسي في منطقة الشرق أوربا الذي سيشهد ضعفا كبيرا، كذلك إن التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط أضعفت كثيرا السياسة الخارجية التركية ودورها في أن تصبح قوة إقليمية مؤثرة.

تراجع السياسة الخارجية التركية من الناحية الاقتصادية: و الذي من خلاله ستعرف تراجعا في اقتصادياتها بسبب ارتباطها بالدول التي تشهد الأزمات في ظل تحت ما يسمى الربيع العربي و الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى فشل محاولتها في الانضمام للاتحاد الأوربي الذي تعتبر ابرز هدف لها خلال منذ عقود مضت، وكذلك تنافس الإيراني–التركي على منطقة الشرق الوسط و انضمام الدولة الإيرانية لمبادرة5+1[2].

[1] حميد فارس سليمان،"السياسة الخارجية التركية"، **أطروحة دكتوراه** ،(جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006) ، ص161.

[2] ايمان دني، مرجع سابق، ص 316.

والمؤشر الأبرز و الأهم الذي يلوح في الأفق وهو تصالح الذي ستشهده جميع الدول وهو تصالح الأمريكي–الإيراني و الذي سيؤدي من خلاله إلى تراجع العلاقات التركية–الأمريكية إذ اعتبرت الدولة التركية بسياستها الخارجية الحامي الأبرز للدول منطقة الشرق الأوسط .

تراجع السياسة الخارجية التركية من الناحية الأمنية: وذلك متعلق بمرحلة ما بعد الأزمات العربية في منطقة الشرق الأوسط بسبب الظروف الإقليمية التي تشهدها المنطقة من تغيرات دائمة، خاصة وبعد أن أصبحت الدولة التركية محيطة بدول لا تعرف استقرارا امنيا و الذي سيؤثر وبشكل مباشر على تحدياتها الأمنية، خاصة حدودها مع سوريا وتدهور العلاقات السياسية بينهم خاصة وبعد مطالبة الرئيس التركي اردوغان الرئيس السوري بالتنحي عن السلطة والحكم من خلال خطابات موجهة له وكان محتوى هذه الخطابات هي تلبية مطالب الشعب السوري بالتحول الديمقراطي وإصلاح السياسات الداخلية في سوريا[1]،لأنها بذلك ستبقى محيطة بدولة جواريه لا تعرف الاستقرار والذي سيؤثر على سياستها الداخلية والخارجي من الناحية الأمنية، فستشهد السياسة الخارجية تراجعا كبيرا بسبب عدم الاستقرار في منطقتها الإقليمية.

في الأخير تسعى الدولة التركة حاليا عدم تراجع دورها الإقليمي المهم حاليا باتخاذ عدة طرق كسبيل في إنقاذ سياستها الخارجية وعدم ترجعها مستقبلا والبحث عن بدائل أخرى تعزز من مكانتها الإقليمية و أبرز بديل يتضح في عميلة التقارب مع روسيا .

[1] وحيد عبد المجيد، الدور الإقليمي التركي و عقبات الطريق، **صحيفة الاتحاد**، عدد65، 2009، ص5.

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج في الأخير إن توجهات السياسة الخارجية التركية التي تبنتها على العديد من المجالات السياسية والاقتصادية وخاصة الأمنية التي سعت من خلالها إلى التعاون على الاستقرار والأمن على الأصعدة الإقليمية والدولية من خلال تنوع مقوماتها الداخلية ولما تتمتع به من ثروات خاصة موقعها الاستراتيجي الجغرافي الذي تمتلكه، كذلك اقتصادها المتنامي، كل هذا ساعدها في احتلال مكانة إقليمية ودولية هامة، ومع تفاعلات المتغيرة في النظام الإقليمي و الدولي زادت في الطموح التركي ودوره، اخذ منها اتخاذ دور محوري إقليمي لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار فضلا عن تراجع المكانة الإقليمية العراقية بعد غزوها الذي عزز من دورها إقليميا، فضلا عن المفاوضات التي أخذتها السياسة الخارجية التركية مع الغرب من اجل إيجاد حل سلمي مع إيران التي اتخذتها الدول الأوربية على أساس دول محور الشر على أساس امتلاك إيران التقنية النووية، فضلا عن فرض عقوبات المجتمع الدولي لعقوبات على إيران ما أدى بتركيا إلى الوقوف بجانبها كونها دولة محورية إسلامية مما عزز على علاقتها مع إيران، إن هاته الظروف الدولية ساعدت بالسياسة الخارجية التركية لدور كبير إقليمي كذلك في إطار اتخاذها إستراتيجية ملء الفراغ بسبب غياب العراق و إيران، فضلا على الأزمات التي شهدتها المنطقة و هي الأزمة السورية حيث لعبت دورا لا يستهان به ووقوفها بجانب الشعب السوري المضطهد من طرف الحكم الاستبدادي، والأزمات التي شهدتها حدودها أبرزهم النزاع الكردي وتداعياته و أثاره الجانبية على توجه السياسة الخارجية التركية إقليميا و دوليا خاصة من ناحية انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. و علاقتها مع روسيا حيث تسعى تركيا إلى تحسين أوضاعها و تعزيز علاقتها معها من اجل ضمان مصالحها خاصة دوليا كذلك سعت إلى تحسين علاقتها مع الو.م.أ و أن تكون حليف استراتيجي وفق ما يخدم نصالحها الداخلية و الخارجية. إلا إن توجهات السياسة الخارجية التركية لم تقتصر على إقليمها و على الغرب فقط من اجل أهدافها التي تسعى إليها فاخذ بها توجهها الدولي إلى بسط نفوذها الكبير اقتصاديا في القارة الإفريقية و استثماراتها داخليا و دعمها الإنساني الكبير في الصومال .

وفي الأخير طرحنا سيناريوهات مستقبلية للسياسة الخارجية التركية التي تحدد أهم الأنشطة التي اتخذتها السياسة الخارجية التركية من خلال مشهدها المتركزة داخليا وتحدياتها واقفة على أهم ألتوجهاتها

التي تسعى إليها تركيا، ويتوقف هذا على عدة مؤشرات سياسية مهمة منها ثبات دور السياسة الخارجية التركية .

من خلال تحديات أوضاعها الداخلية و المتغيرات البيئية الدولية و الإقليمية، أما أهم سيناريو وهو تطور السياسة الخارجية التركية في ظل الظروف الدولية و الذي يقوم على أهم مؤشرات مبرزة دورها الفعال في محاولتها إلى الاستقرار ودعمها الكلي للأمن الداخلي الخارجي كذلك في المنظفة ودول العالم ككل، أما

السيناريو الأخير يقوم على مجموعة من الافتراضات التي تنص على تراجع الدول الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية موضحا ذلك من خلال ابزر المؤشرات التي تدعم هذا السيناريو الذي يقلص الدور التركي مستقبلا وعدم قدرتها مجددا لاتخاذ قرارات جديدة إقليميا .

خـــاتمـــة

خاتمة:

تحرص السياسة الخارجية التركية في الفترة الراهنة على إبراز مكانتها على الصعيد الإقليمي وكذلك على الصعيد الدولي، من خلال تنامي دورها المحوري في المنطقة و لما تسعى إليه من تعزيز علاقاتها خاصة مع دول الجوار جاهدة خاصة من الناحية الأمنية، و قد شكلت التحديات الداخلية لتركيا خاصة في الفترة الراهنة أهم و ابرز المحطات التاريخية لسياسيتها الداخلية، كونها تمتلك كل المقومات التي تساعد في جعلها قوة إقليمية بارزة في المنطقة فضلا على سعيها لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار وتوجهها على الصعيد الدولي، فالتحديات الأساسية التي قامت بها تركيا من الناحية السياسية و الاقتصادية و الأمنية ساعدت كثيرا وايجابيا على رسم توجهات السياسة الخارجية التركية إقليميا وكذلك دوليا، وهذا ما تسعى إليه السياسة الخارجية التركية.

ومن خلال دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج على الصعيدين النظري و العملي المتعلق بدراسة الحالة:

أولا النتائج النظرية: والتي تتعلق بالسياسة الخارجية :

والتي تقوم على أنها السلوكيات التي يقوم بها صانع القرار نحو الخارج و أن الغاية منها تحقيق ظروفها وبطرق سلمية، ومن أهم العوامل المؤثرة فيها العامل الجغرافي، الاجتماعي، الاقتصادي و الذي يشمل كل المواد الطبيعية والطاقوية من المعادن و البترول و الصناعة فهو المحدد و المقوم المؤثر في سياسة وتوجه الدولة خارجيا، و العامل العسكري إذ يعتبر عنصر مهم للسياسة الخارجية للدولة ما حيث أنها تستمد قوتها منه ويميز كل دولة على حدى، وكذلك العامل السياسي و الذي يشمل كل العوامل التي تكون داخل النظام السياسي من مؤسسات صنع القرار منها الرسمية و منها غير الرسمية و البيئة النفسية لصانع القرار، وهذه تعتبر من العوامل الداخلية التي تؤثر بالسياسة الخارجية و التي تستمد الدولة قواها منها و في عملية صنع القرار بطريقة مباشرة و غير مباشرة و البيئة الخارجية يعني الظروف الخارجية للدول التي تؤثر على سياسة الدولة خارجيا.

ثانيا: النتائج العملية: و التي تتعلق بالسياسة الخارجية التركية:

تأثرت السياسة الخارجية التركية في الفترة الراهنة بمجموعة من التحديات الداخلية على مختلف الأصعدة:

من الناحية السياسية :

شهدت تركيا محاولات **الانقلاب الفاشلة** في 16 جويلية 2016، هاته الأخيرة كانت تهدف إلى اغتيال الرئيس طيب اردوغان من طرف معارضين له و على السياسة التي ينتهجها إلا أنها باءت بالفشل بسبب القوة العسكرية التي تمتلكها الدولة التركية كذلك الجندرمة والذي كان لهم الدور البراز في إفشال ذلك من خلال تحركها السريع، و أيضا سعت تركيا إلى كسب التأييد الجماهيري الشعبي و هذا ما برز في هاته الهجمات الإرهابية إذ كان له الدور البارز في فشل ذلك لما جاء من طرفه سخط كبير من اجل قصف

البرلمان التركي من طرف المعارضين للسياسة الحالية، على غرار الدور الإعلامي الايجابي كذلك، قامت تركيا بإجراء "**استفتاء شعبي من اجل تعديل دستوري**" في 16 أفريل 2017 و الذي ينص على تغيير في بعض المواد و إلى إلغاء منصب رئيس الوزراء وكذلك تحويل النظام السياسي الذي تشهده الدولة التركية حاليا من نظام الحكم إلى نظام رئاسي و السماح للرئيس للترشح لعهدة ثانية وهذا ما وافق عليه الشعب التركي و بأغلبية ساحقة تؤيد هذا الاستفتاء "**بنعم**".

من **الناحية الاقتصادية :** شهد الاقتصاد التركي سابقا عدة إخفاقات بسبب الأزمات الاقتصادية كذلك بسبب فضائح الفساد من خلال هذا سعت السياسة الداخلية التركية الحالية لإيجاد حلول لهاته الناحية فاتخذت مجموعة من الإجراءات والتدابير في هذا الصدد ومجموعة من السياسات من اجل النهوض بالاقتصاد التركي، فاخذ النمو الاقتصادي بالنهوض وبشكل ملحوظ وهذا الأمر كان واضحا من خلال تحسين مستوى المعيشي للفرد التركي وتامين الرفاه والقضاء على البطالة ولما حققته من انجاز عظيم اقتصاديا وانتقالها عالميا إلى مرتبة 10 اقتصاديات من المعدل العالمي لما حققته من نمو اقتصادي بارز والذي عرف "**بالمعجزة التركية**" والذي انعكس إيجابا على توجهاتها إقليميا من خلال الاستثمارات وكذلك عمليات التبادل التجاري مما عزز علاقاتها مع دول الجوار، وهذا ما يبرز تحدياتها الاقتصادية، أما من **الناحية الأمنية :** لقد شكل الهاجس الأمني لتركيا مخاوفا كبيرة خاصة مع دول الجوار وحدودها مع العراق، وأيضا تنافسها مع إيران و علاقتها مع روسيا و كذلك الأزمة سوريا ولما يشكلونه من خطر خاصة القضية الكردية ولقد عرف على انه منظمة إرهابية بالغة الخطورة و التي لم يعرف لها حل لحد الآن، إلى إن الثورات والأزمات التي شهدتها المنطقة صعد من هاته المخاوف الأمر الذي جعل تركيا في الأمر الواقع وهي أن تتخذ مجموعة من التدابير من اجل استقرار المنطقة و كذلك أمنها داخليا، إن ما جعل الحكومة الحالية لتركيا تعيد النظر في تحدياتها الأمنية الداخلية على غرار محاولات الانقلاب الفاشلة التي شهدتها في 16 جويلية 2017، هو قيام بعض من الجماعات الإرهابية بأعمال إرهابية ضد المدنيين في تركيا داخليا، وكذلك تنامي نشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني، وهذا طبعا بدعم من أطراف في المنطقة من اجل زعزعت الاستقرار الأمني الداخلي الذي تشهده تركيا في الفترة الحالية، فأخذت تركيا بترتيبات أمنية جديدة ساهمت في الاستقرار السياسي داخليا خاصة فيما يتعلق فيما يتعلق "**بتصفير المشكلات**".

وفي الأخير نستنتج أن السياسة الخارجية التركية لها دور كبير و محوري في المنطقة وهذا لما تمتلكه من مقومات جغرافية وموقعها الاستراتيجي البارز دوليا و لما تتمتع به ممرات بحرية إستراتيجية كذلك فهي تتوسط قارات العالم الثلاث القديمة جعل منها قوة إقليمية، تمتلك أيضا مقومات عسكرية واقتصادية، فمن خلال ما تمتلك الدولة التركية من كم هائل من مقومات التي ترشح صعود دورها دوليا.

اتخذت السياسة الخارجية التركية من اجل التعاون السلمي في المنطقة مجموعة من الأسس و المبادئ التي تنص أبرزها تصفير المشاكل مع دول الجوار الدبلوماسية المتناغمة اعتماد تركيا عليها من اجل مفاوضات

والتي تسعى من خلالها لإيجاد حلول سلمية، على سعيها لتحقيق أهدافها الداخلية و الخارجية و أبرزها هدفها الشهير و هو الانضمام للاتحاد الأوربي و إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية و الدول العظمى، وما اجل تحقيق أهدافها كان لزاما عليها أن تقوم بالعديد من الإصلاحات ديمقراطية بكل معنى الكلمة، وسياسية لتعزيز توجهاتها فلقد أمنت الدولة التركية بنجاح هاته الإصلاحات و هذا ما تحصد حاليا في ظل الظروف المتغيرة و الارتقاء بشعبها وبما سيتمتع به من حريات ورفاه ، كذلك هدفت السياسة الخارجية التركية إلى الاستقرار و السلم و الأمن في المناطق المجاورة لها فهي تنتهج سياسة خارجية فعالة، لكن بعد أحداث الانقلاب التي شهدتها تركيا قد يؤدي إلى تراجع دورها خارجيا أم يؤدي إلى تطورها إقليميا و دوليا هذا المتغير الذي شهدته الدولة التركية طرح للمحللين السياسيين العديد من الأسئلة و لما ستكون عليه الدولة التركية مستقبلا وهذا ما تطرئنا إليه في الأخير.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية :

1.قائمة الكتب :

1- السيد السليم (محمد)، **تحليل السياسة الخارجية** ، ط2، القاهرة: دار الجيل، 2001.

2- الخضري الغريزي (محمد ياس)، **الدور الأمريكي في سياسة تركيا الخارجية حيال الاتحاد الأوربي**، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

3- الخزرجي(تامر)، العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات،عمان: دار مجدلاوي للنشر و

4- الرضا (هاني)، **الدبلوماسية: تاريخها و قوانينها و أصولها**، بيروت: دار المنهل اللبناني ، 1997.

5- الجهماني (يوسف إبراهيم)، **تركيا و إسرائيل : ملفات تركية** ، دمشق:دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع، 1999.

6- اوزتوك (إبراهيم)، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008**، من مؤلف: تركيا بين تحديات الداخل و الخارج، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

7- اتشنوتيك(مليحة)، **تركيا بعيون عربية**، مصر: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية، 2010.

8- أبو دية(سعد)، البيئة النفسية و أثرها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1983.

9- ألنعيمي(لقمان)، **تركيا و الاتحاد الأوربي دراسة لمسيرة الانضمام**، الإمارات: مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2007.

10- ألنعيمي (لقمان عمر)، **تركيا و الاتحاد الأوربي دراسة لمسيرة الانضمام**، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2007.

11- ألنعمي (أحمد)، **السياسة الخارجية**، الأردن: دار النشر زهران للنشر والتوزيع، 2009.

بدوي (أحمد) وآخرون، **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة، المكتبة العربية للطباعة و النشر و التوزيع، 2003.

12- أف (ستيفان)، العلاقات التركية الإيرانية في الشرق الأوسط بات متغيرا، مركز الأبحاث :

13- Rand،2013.

14- أغلو (احمد داود)، **العمق الاستراتيجي : موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**،(تر : محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل)، ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،

15- أبو طالب (حسن)، العرب و الأتراك و مفهوم الأمن الإقليمي:الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، عمان: منتدى الفكر العربي، 1997.
16- بيليس (جون)، سميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية**،(تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات : مركز الخليج للأبحاث، 2004.
17- بوقاره(حسين)، **السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة، 2012.
18- بوقاره (حسين)، **السياسة الخارجية**، الجزائر: دار هومة، 2012.
19- بدوي (محمد طه)، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، مصر: المكتب المصري الحديث، 1989.
20- باكير(علي حسين) وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
21- جنس(لويد)، **تفسير السياسة الخارجية**، (تر: محمد السيد السليم)، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989.
22- جندلي (عبد الناصر)، **التنظير في العلاقات الدولية بين النظريات التفسيرية و الاتجاهات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2007.
23- جلال(أمين)، **العولمة**، القاهرة: دار المعارف، ط2 ،1998.
24- التوزيع، 2005.
25- خليل العلاف(إبراهيم) ،**القومية بديلا للخلافة**، من مؤلف: تركيا صراع الهوية، قطر: مركز الجزيرة للبحوث والدراسات، 2000.
26- حسين (خليل) ، **العلاقات الدولية النظرية و الواقع**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2011.
27- حسن ياسر(احمد)، **تركيا : البحث عن المستقبل**، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2006.
28- **الحركات العرقية**، الإسكندرية، دار أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ط5، 2007.
29- حتى (ناصيف يوسف)، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دارالكتاب العربي، 1985.
منذر (محمد)، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2002.
30- ريتشارد (وميجان) اوسوليفان، الخل و العسل و الحوافز و العقوبات و السياسة الخارجية، ترجمة: هاس
31- روي (ماكريديس)،كينيث (تومبسون)، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1966.
32- ربيع محمد محمود، **مناهج البحث في السياسة**، بغداد : مطبعة جامعة بغداد، 1979.
- زياد الشرطي (طارق)، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية**، الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع ،2014.

33- زرقة (محمد علي)، **قضية الإسكندرونة**، بيروت : دار العروبة، 1993 .

34- سيبستيان(سمير) ، **تركيا في عهد طيب اردوغان** ، الأردن: الجناديرية للنشر و التوزيع، 2012 .

35- سعيد محفوض (عقيل)، **سوريا و تركيا: الواقع و الراهن و الاحتمالات المستقبل** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

36- صبري إسماعيل(مقلد)، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في أصول و النظريات**، الكويت : منشورات ذات سلاسل، 1985.

37- عقيل (سعيد محفوض)، **جدليات المجتمع و الدولة في تركيا المؤسسة العسكرية و السياسة العامة**، أبو ظبي:مركزالإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2008.

38- عبد العزيز الخماش(رنا)، **العلاقات العربية التركية و تأثيرها على المنطقة العربية**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2010.

39- عبد العزيز (رنا)، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة و التنمية 2002-2014، بيروت :

40- عامر (مصباح)، **تحليل السياسة الخارجية** ، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ،2010. عامر (أبو علاء)، **العلاقات الدولية : العلم و الظاهر الدبلوماسية الإستراتيجية**، غزة – فلسطين : مكتبة أفاق، 2002.

41- عبد الرحمان ساكن (طه)، **حاضر ومستقبل العلاقات التركية مع غرب إفريقيا : نيجيريا أنموذج**، جامعة إفريقيا العالمية، البحوث و الدراسات الإفريقية، 2015.

42- عبدالله سعود(القباع)، **السياسة الخارجية السعودية**، الرياض،ب.د، 1986.

43- عبد العالي (جمال)، **منطلقات السياسة الخارجية التركية**، و تفاعلاتها الشرق أوسطية، الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015 .

44- عودة (جهاد) ، **النظام الدولي... نظريات و إشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.

45- غيبلين (روبرت)، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**،(تر: مركز الخليج للأبحاث)، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج، 2004.

46- غضبان (مبروك)، **مدخل للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.

47- غزالي (عبد الحليم)، **الإسلاميون الجدد و العلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الإسلامية**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008.

48- فولر (جراهام) ، **الجمهورية التركية الجديدة – تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1998.

49- فراس (محمد اليأس)، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2015.
50- كلايجورغلو (سيما)، "علاقات تركيا الاقتصادية مع الشرق الأوسط بعد دخولها الاتحاد الجمركي الأوربي"، من مؤلف: عليل اومليل محررا، العرب و الأتراك : الاقتصاد و الأمن الإقليمي ، عمان : منتدى الفكر العربي، 1996.
51- مقلد إسماعيل (صبري)،**نظريات السياسية الدولية**، الكويت: منشورات ذات السلاسل ،1987.
52- مقبول (علي)، الحصانات الدبلوماسية و القنصلية و المعاهدات في الفقه الإسلامي و القانون الدولي، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات و البحوث، 2000.
53- معمر(خولي)، **الإصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسة ، 2011.
54- مصطفى زيدان (محمد)، **علم النفس الاجتماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د.ت .
55- مصباح زايد (عبيد الله)، **الدبلوماسية**، بيروت : دار الجيل، 1999.
56- محمد فرج(أنور) ، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
57- مارسيل (ميرل)، العلاقات الدولية المعاصرة:حساب ختامي، (تر: حسن نافعة)، القاهرة : دار الثالث للنشر، 1999.
58- مارسيل (ميرل)، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر، جزوس برس بدون :ب.ل.د.
59- نور الدين (محمد)، السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات: في كتاب (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
60- وهبان(احمد) ، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر : دراسة في الاقليات و الجماعات و الجماعات و الحركات العرقية، الإسكندرية: دار أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ط5، 2007 .
61- دورتي (جيمس) و بالستغراف روبرت ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (تر :وليد عبد الحي) ، الكويت : مكتبة شركة كاظمة للنشر و التوزيع و الترجمة، 1985.

2.المجلات و الدوريات:

1- الجراد (محمد خلف) ،"حزب العدالة و التنمية في مجال الاقتصادي التركي إحدى أهم عوامل ازدياد شعبية الحزب جماهيريا"، ندوة حزب العدالة و التنمية، **عالم الاقتصاد**، العدد 11، ربيع 2008.

2- اوغلو يلماز(انصار)، مسألة تركيا الكردية و عملية السلام، **مجلة رؤية تركية**، اسطنبول، العدد3، خ ايشلر (أمر الله)،"تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة و التنمية"، **مأ ريس**، العدد 297، الأربعاء 22 يناير 2014.

3- ريف2013.

4- أبو زيد (احمد)،" تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد 33، شتاء 2012.

5- أبو طالب(حسن)، العرب و الأتراك و مفهوم الأمن الإقليمي : الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط ، عمان: **منتدى الفكر العربي**،1997.

6- إدريس (محمد السعيد)، تركيا و تحديات العمق الاستراتيجي :عودة تركيا، العدد 72، بيروت، **المركز العربي للمعلومات**، 2009.

7- إدريس(بولنت)، التغيرات في تضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية ، **مجلة شرق نامة**، العدد8، يناير 2011.

8- تشيبناز (عمر)، سياسات تركيا في الشرق الأوسط : بين الكمالية و العثمانية الجديدة، بيروت : مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، **مركز الشرق الأوسط**، العدد 10، سبتمبر، 2008.

9- جمال (زهران)، "قياس الدولة"، **المستقبل العربي**، عدد 146، 1991.

10- جلال محمد(نعمان)، العولمة بين الخصائص القومية و المقتضيات الدولية، **السياسة الدولية**، العدد 45، يوليو 2001.

11- شاعة (محمد)، "المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية : طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 15، جوان 2011.

12- مقلد (حسين طلال)،" تركيا و الاتحاد الأوربي بين العضوية و الشراكة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية**، م 26، ع 1، 2010.

13- مفتي (مالك)، الجرأة و الحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد 27. 2000.

14- عبد المجيد (وحيد)، الدور الإقليمي التركي و عقبات الطريق، **صحيفة الاتحاد**، عدد65، 2009.
15- عبد العظيم (حماد)، الاتجاهات المضادة للعولمة، **المعرفة**، العدد 46، محرم 1420هـ ابريل – مايو 1999.
16- نور الدين(محمد) ،" الديمقراطية و النظام الانتخابي في تركيا"، **شؤون الأوسط**، عدد99، 2000.

17- يافوز (هاكان) ، العلاقات التركية –الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، **سلسلة دراسات عالمية**، العدد 29، 2000.

3.الدراسات غير المنشورة :

1-الهام (صفرة)، "تركيا بين الإسلام و العلمانية"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

2- التلولي(محمد عبد العاطي)، " السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا 2002-2008"، **رسالة ماجستير**، جامعة الأزهر: غزة، 2011.
3- تمام(قيس)، "العلاقات التركية السورية : الواقع واحتمالات المستقبل"، **رسالة ماجستير**، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، سوريا، 2015.
4- جاسم حسين (مصطفى)، الدور الإقليمي التركي: للمدة من 2002 إلى 2010، **أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم السياسة، جامعة العراق، 2015.
جاسم محمود (حيدر)، واقع السياسة التركية حيال الاتحاد الأوربي و مستقبلها"، **مذكرة ماجستير**،جامعة الشرق الأوسط، 2013 .
5- زنودة (منى)، تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسية الخارجية الأمريكية"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008.
6- زنودة (منى)،" تأثير النسق العقيدي على صناعة القرار في النظم السياسية العربية"، **رسالة دكتوراه** ، جامعة بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017.
7- زيقم (علي)، "التغيرات السياسية الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية 2002-2016"،
8- **رسالة ماستر**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016.
9- سليمان (حميد فارس)،"السياسة الخارجية التركية"، **رسالة دكتوراه** ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006.

10- عسلي (إكرام)، حزب العدالة و التنمية في تركيا بين المشهد المحلي و الواقع الدولي، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات الدولية و العلوم السياسة ، جامعة الأردن، 2016.

11- محمد الطاهر (عديلة)، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية1999 -2004 "، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة، 2004.

12- دني (إيمان)،"البعد الإقليمي و الدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023"، **رسالة دكتوراه**، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة ، 2016.

4.الندوات :

1- كردش(شعبان)، ندوة محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات و التداعيات، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017/8/28.

5.البحوث العلمية:

2- فاعور ملكاوي (عصام)، تركيا والخيارات الإستراتجية المتاحة، بحث مقدم في ملتقى علمي: الرؤى المستقبلية العربية ، الخرطوم3-2013/2/5، البحوث العلمية .

6.المراجع الالكترونية:

3- غراهام(ايفانر) و نوينهام (جيفري)، الربط، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، نقل عن موقع :
// elibarary, grc ,to/ ar/penquin/page....htm. :http

" **اردوغان يخاطب الأسد ... وتهديد بقطع الكهرباء التركية**"، متاحة على الرابط التالي:
arabic .cnn . com / 2011 / syria .2011/15/15 syria . turkey // :http
/index . html .

4- "اردوغان يطالب مبارك بخطوة مختلفة"، متاحة على الرابط التالي :
// www . aljazeera . net / neios / pages / bc bf b3e b 762-49 fd- :http
becd32684405.

لتعديلات الدستورية :

// www.alitthad.com:http

5- التوقيع في طهران على اتفاقية مبدئي لتبادل الوقود النووي، انظر إلى :
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/05/100517_iran_nuclear_deal_tc2.shtml

6- العلاقات التركية الإيرانية/ اردوغان : ينسق مع إيران من اجل ضرب الجماعات الكردية المسلحة :

.www.alqanat 9.com

7- العلاقات الاقتصادية بين تركيا و السودان على سبيل البيانات المتاحة بموقع وزارة الاقتصاد التركية انظر إلى:

http://www.economy.gov.tr/index.cfm?sayfa=countriesandregions&country=SD®ion=0

8- انظر إلى: جهود اردوغان في الصومال :

تطور الموقف التركي إزاء البرنامج النووي الإيراني:

when opposites attract , ankara , :Mc curdy, daphene, turkish- iraniane relations turkish policy quarterly , Vo 7 ,No 2

9- تشريح الفشل : بنية الانقلاب التركي و ديناميّاته و تداعياته، مركز الجزيرة للدراسات، 20 جويلية 2016 :

10- Studies.aljazeera.net/ar/mediastudies.

تصريحات اردوغان : بعنوان اردوغان إشاعات ... القول أن إيران تنتج الأسلحة النووية، انظر على الرابط :

http://www.alraimedia.com/AlRai/Article.aspx?id=191578&date=18032010

11- تركيا تعرض على مصر تعاونا غير مشروط في كافة المجالات، انظر إلى :

http://www.aawsat.com/details.asp?article=684843

12- جرهام (فولر) ، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، 2009،

http: //www.alkashif.org.2009.

13- خليل محمد (عبد القادر)،" تركيا و الثورات الربيع العربي" ، متاح على الرابط :

http: //www.politics-dz.com/thereads/trkia-uthrat-alrbiy-alyrbi.2285.

زاهد جول(محمد)، مستقبل العلاقات التركية الأمريكية في عهد ترامب: خاص للخليج اونلاين على الرابط :

http: //9lvj.oml/190nw

14- سعيد (الحاج)، الانقلاب الفاشل في تركيا ... الأسباب و الانعكاسات :

www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2016/7/18.

15- سعيد(الحاج) ، ملامح مرحلة ما بعد الانقلاب في تركيا:

16- //alamatonline.com/2016/07/23/.:http

طاهر (رانية)،" الدور الإقليمي في ظل الثورات الربيع العربي" متاح على الرابط:
// rouyaturkiyyah.com.:http

17- عوض (علي جلال)،" تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية " متاح على الرابط:
//www.siyassa.org/eg/news content:http

18- عوض (علي جلال)،" تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية ":
//www.siyassa.org/eg/news content. :http

19- " قمة سورية قطرية تركية في اسطنبول"متاحة على الرابط التالي :
turkey // www bbc . uk /arabic/ middleeast 2010 /05 / 100509 syria Qatar:http
summit tc 2 . shtml

20- مدى الفاتح ،" تركيا بين التحديات والتهديدات" ، متاح على على الرابط:
www.ukalqudes.com

21- وساطة تركيا في حل الخلاف النووي بين إيران و الغرب، انظر بهذا الصدد إلى :
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/04/100420_turkey_iran_mediation_
tc2.shtml

22- وسط إصرار أمريكي على مشروع العقوبات، اردوغان : غيران قامت بالمطلوب:
http://www.aljazeera.net/news/pages/666ac55c-0b18-447b-8b36-
078509c80d51

23- وولت (ستيفن)،"**العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة**"،(تر: زقاغ عادل و زيدان زياني)، نقلا عن موقع :
// **www.geocities** .com ./ adelzeggagh /ir.:http

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

A / Books :

1- Christopher hill, **The changing politics of foreign,** London, Palgrave macmillan, 2003.

2- Kurt J', **how foreign policy is made**, New York: D. Van Nostrand Co, 1949.

3- Jean jacques roches, **théorie des relations internationales**, paris : montchrestie , zed,19

4- Juanita elias, peter sutch, **international relation : the basies**, new york, routledge, 2007.

5- j.n rosenau, comparingn policies, theories, findiniges and methods, new york, sage publications, 1974 .

6- j.n rosenau, **the scienstific study of foreingn policy**, london : frances pinter publishers itd, 1973.

7- Paul wilkinson, **international relation : A very short - introduction** ,new york, oxford university press, 2007.

8- Ruchi anand**, self-defense in international relations**, new yourk : Palgrave macmillan, 2009.

9- Richared Bellamy, **liberalism and pluratlism towards a politics of compromise**, london and new york : routledge, 1999.

10- Keyman e fauat, turkish foreign policy in a globalizing world, ankara : **turkish policy quarterly,** vol 5, no1, 2006 .

B / Articles:

1- Mustafa aydin,"deteminents of turkish foriegn policy: historical fram work and traditional impnts", arab studise quarterly,vol 22 nu 4, 2000.

2- McCurdey daphne, turkish-irani an relation: when opposites att rack, ankara, **turkish policy quarterly**, vol 7, no 02, 2008.

C / Internet :

1- Turkey expels israeli ambassador over gaza flotilla row , available , at :
http: // www .bbc.co.uk./ news / world : europe – 147624

2- http://www .mfa.gor.tr/rusya-economisi.tr.mfa

ملخص الدراسة:

تتعلق الدراسة بتحليل واقع و توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه بيئتها الإقليمية والدولية خصوصا في ظل التحديات الداخلية التي شهدها الداخل التركي. وتحت ما يعرف بالظروف الدولية أو البيئة الدولية المتغيرة تلعب تركيا دورا مهما على الساحة الدولية وتطور دورها من اجل تنامي سياستها الخارجية وتصالحها مع الغرب، ومن اجل الروابط التاريخية و الثقافية إقليميا وتعزيز لغة الحوار مع دول الجوار.

أما على المستوى الداخلي فلقد شهدت الدولة التركية بقيادة اردوغان محاولة إيجاد حلول وكسب التأييد الشعبي لها ومنحه الثقة اللازمة من خلال ابرز التحديات من التحديات الاقتصادية إلى التحديات الأمنية إلى التحدي السياسي الذي شهدته الدولة التركية داخليا وهو محاولة الانقلاب الفاشلة و بعد أحداث 16 جويلية 2016 و اصطفاف الشعب خلف حكومة اردوغان ودعم الشعبي له كان احد ابرز وحد أهم العوامل التي أحبطت هاته المحاولات الإرهابية الفاشلة، فقد برز التأييد الشعبي الذي حصلت عليه حكومة اردوغان من خلال الاستفتاء الشعبي من اجل التعديلات الدستورية و الذي فاز في الأخير بالأغلبية الساحقة بنعم و الذي قام به الرئيس اردوغان و تحويل النظام الحكم إلى نظام رئاسي من خلال تحديات أمنية بارزة وواضحة كانت من خلالها نموذجا للعديد من الدول التي ستعتبر تركيا نموذجا سياسيا هادفا للتحديات الأمنية الداخلية في الدولة، على غرار التحديات الأخرى التي تميزت بها السياسة الداخلية التركية على الصعيد الاقتصادي وإسدادها للديون التي تم استدانتها من صندوق النقد الدولي سنة 2001 بظرف قياسي وفي وقت محدد.

إن التوجهات السياسة الخارجية التركية التي تبنتها من الناحية الإقليمية و الدولية تتميز بالعديد من المزايا من خلال دورها الوسيط لحل العديد من المشاكل والأزمات الإقليمية التي تميز بعض الدول العربية مثل سوريا والقضية الكردية التي ميزت منطقة الشرق الأوسط، ودور السياسة الخارجية التركية باستعمال الدبلوماسية الناعمة التي تتميز بها من اجل إيجاد حلول سلمية و سعيها المباشر من اجل الاستقرار والأمن في المنطقة، أما من الناحية الدولية سعت السياسة الخارجية التركية ومنذ عقود للانضمام للإتحاد الأوربي وكان هذا توجهاها الأساسي من الناحية الدولية من اجل تحقيق أهدافها السياسية و خاصة الاقتصادية وانفتاحها على الدول الأوربية، دون أن ننسى نفوذها على القارة الإفريقية، وفي الأخير سنضع السياسة الخارجية التركية أمام مشاهد مستقبلية في ظل تحت ما يعرف بالسيناريوهات المستقبلية وأهم التوقعات وابرز المؤشرات والتي في الأخير تطور من سياسة الخارجية التركية أو تراجعها في ظل طيات البيئة الدولية المتغيرة .

Abstract:

This study dealt with the analysis of the reality and orientation of foreign Turkish policies towards its regional and international environment, especially given the challenging Turkish political climate. And under what is known as internationalstate of affairs which is on a constant change, Turkey plays an important role internationally, since its foreign policies are always evolving towards reconciliation with the West, given known historical and cultural ties in the region, boosting the debate process with nearby countries.

On an interior level, Erdogan's Turkey has been the theatre of several attempts to earn popular support and trust, through economic, security and defense, and political challenges which Turkey has experienced, especially the failed coup attempt. After July 15, 2016 events, in which the people rallied behind Erdogan's government, this factor being the main reason for an unsuccessful terrorist coup. Popular support has been since present and persistent with Erdogan's government through popular referendumsregarding constitutional amendments, in which the people for the majority voted positively yes, transitioning into a presidential governance system through several security challenging factors, rendering Turkey as an idealistic political model, capable of handling internal security challenges statewide, as well as other interior dealings, economically speaking; as Turkey has completed payment of debts from the International Monetary Fund.

The political orientations which Turkey has adopted regionally and internationally can be described best as a mediating role in solving many regional problems and crises, especially Arab countries such as Syria and the Kurd crisis in the Middle East region, as well as its international policy which relies on smooth diplomatic strategy, in order to achieve peace through its consistent and direct involvement working towards regional safety and stability.

On an international level, Turkey foreign policy has worked for decades to get involved with and join the European Union EU, this beingakey political direction for the country, in order to achieve political and economic goals; such as opening up to European countries.Furthermore Turkey is being an important influence on the African continent.

In the end we subject the international Turkish policy to future political scenes, which can be better described as future scenarios, as diverse expectations and speculations can be brought up, regardingwhether the advancement or decline of Turkish foreign policy, in an unpredictable international atmosphere.